

نسخه التدشين

الإبادة الثقافية في البحرين



اسم الكتاب: الإبادة الثقافية في البحرين
إعداد: الهيئة الثقافية لتيار الوفاء الإسلامي
الطبعة الأولى: يوليو ٢٠١٨ م / ذي القعدة ١٤٣٩ هـ
نشر: دار الوفاء للثقافة والإعلام

البريد الإلكتروني: Mediaalwafa@gmail.com

المنامة - البحرين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

- لماذا هذا الإصدار؟ ٩
- تمهيد عام: مفهوم «الإبادة الثقافية» ١١
- الإبادة: ماديا ونفسياً ١٢
- لماذا اللجوء إلى الإبادة الثقافية؟ ١٣
- أمثلة على الإبادات الثقافية ١٥
- نقاش حول مفهوم «الإبادة الثقافية» ١٨
- المقدمة: عناوين مشروع الإبادة الثقافية والجماعية في البحرين ٢١
- إبادة السكان الأصليين في البحرين: مشروع قائم ومتواصل ٢٢
- عناوين مشروع الإبادة في البحرين ٢٤
- الفصل الأول: الإبادة الثقافية في البحرين**
- أولاً: التجنيس والتوطين السياسي ٣٣
- المجنسون في البحرين: ذراع الموت.. وسرطان الخليفتين ٣٦
- دفاع عن المجنسين ٣٩
- الترحيل القسري.. المرحلة الثالثة من حرب «الإبادة» ضد السكان الأصليين ٤١
- آل خليفة ولعبة تنويع التجنيس: قبل أن يقع الفأس على الرأس ٤٤
- المجرم الوقح ٤٥
- ندوة التجنيس: إهمال الجريمة ٤٦

٤٨	التجنيس القطري: لعبة الخلاف الخليجي
٥١	افتتاح المفصوح
٥٢	التجنيس السياسي وإسقاط الجنسية في البحرين (مسعود جهري، ٢٠١٧، بتصرف)
٥٣	لا يمكن أن تبقى هوية البحرين في ظل هذا المخطط الإبادي
٥٤	إسقاط الجنسية عن المواطنين الأصلاء وترحيلهم
٥٦	التجنيس السياسي في القانون الدولي يرقى لمستوى الإبادة
٥٧	أعداد المجنسين سياسياً
٥٩	التجنيس السياسي.. «إبادة جماعية» بالقانون!! (موقع المنامة بوست، ٢٠١٧ م، بتصرف)
٦٠	قانون التجنيس في البحرين
٦٣	الأثر الاجتماعي للتجنيس السياسي
٦٤	الأثر الأمني للتجنيس السياسي
٦٦	الأثر الاقتصادي للتجنيس السياسي
٦٨	إلحاق الضرر بدول الجوار
٦٩	الانتخابات والتجنيس السياسي
٧١	التجنيس السياسي وإسقاط الجنسية
٧٣	التجنيس.. والإبادة الجماعية
٧٦	تصريحات وتقارير خبرية منوعة (المصدر: موقع «البحرين اليوم»)
٨٤	حقائق ٣ أمام الغرب
٨٤	الخلفيون والمشروع الطائفي والتجنيس
٩١	ثانياً: هدم المساجد في البحرين
٩٢	مسجد مؤمن في قرية النويدرات:
٩٣	الموقع والسدنة

٩٤.....	الترميم والبناء
٩٤.....	ترميم عام ١٩٧١ م
٩٤.....	ترميم عام ١٩٨٣ م
٩٤.....	ترميم ١٩٩٠ م
٩٥.....	البناء الأخير ٢٠٠٠ م
٩٧.....	تاريخ الهدم والإزالة
١٠٠.....	هدم بوابة المسجد والمحراب
١٠١.....	مسجد الكويكبات في قرية الكورة:
١٠٤.....	تاريخ الإحراق
١٠٨.....	ثالثاً: فرض قانون الأحوال الشخصية
١٠٩.....	معنى قانون الأحوال الشخصية
١٠٩.....	الضغط الخارجي
١١٠.....	العريضة الشعبية
١١١.....	رفض شعبي عام
١١٣.....	إقرار القانون
١١٤.....	نبذة من تقرير البندر
١١٥.....	خلل في التركيبة السكانية
١١٦.....	وعي سياسي لدى المرأة الشيعية
١١٦.....	الزواج وهاجس التعداد السكاني
١١٨.....	محاولة إخفاء الحقيقة
١١٩.....	نحو التغريب والتهويد
١٢٢.....	رابعاً: تجريم الفرائض الشرعية «الخمس»

- ١٢٣..... مراقبة الأموال
- ١٢٤..... تحويل الصناديق الخيرية إلى جمعيات تخضع لمراقبة الدولة
- ١٢٦..... حلال عليهم وحرام علينا!
- ١٢٩..... مجرمٌ من يجمع الأموال!
- ١٣٠..... التحدث عن الخمس ممنوع!
- ١٣٢..... لماذا الشيعة فقط؟! ..
- ١٣٣..... خامساً: إهمال وتغييب الآثار المادية والمعنوية
- ١٣٩..... سادساً: التغريب الثقافي.. والحرب الناعمة
- ١٤٢..... لِئُبَيِّدَهُمْ:
- ١٤٤..... الانتصار بعيداً عن الدم:
- ١٤٦..... كيفية مواجهة التغريب الثقافي:

الفصل الثاني: تجارب مماثلة في الإبادة الجماعية

- ١٥٦..... تهويد القدس.. نموذجاً للإبادة الثقافية
- ١٥٦..... الاستيطان «التجنيس» ومصادرة الأراضي
- ١٥٨..... سلاح القوانين والتشريعات
- ١٥٩..... قانون منع الأذان عبر مكبرات الصوت
- ١٥٩..... الإبادة الثقافية لشعب الهنود الحمر شرط لقيام أمريكا
- ١٦٠..... التكفير وتهمة العمالة للخارج الأسلوب الخليفي المشابه لشيطنة الهنود الحمر
- ١٦٤..... قيام الكيان الصهيوني إعادة لتجربة إبادة الهنود الحمر عرقياً وثقافياً
- ١٦٤..... الإبادة الثقافية تبدأ من تدمير اللغة والدين



لماذا هذا الإصدار؟

هذا الإصدار هو محاولة لفتح ملف هام، وخطير.. ويتعلق بمصير البحرين وأهلها الأصليين.

«الإبادة الثقافية» ليست خيالاً، أو مجرد أوهام ناتجة عن «تضخيم» انتهاك هنا أو هناك.. بل هي حقيقة ماثلة للعيان، وجريمة كاملة الأركان.

لقد دخل آل خليفة البحرينَ في ٢٣ يوليو ١٧٨٢م بعقلية «الغزو»، وكانوا ينظرون إلى البحرين وأهلها على أنهم «غنائم غزو». وعلى مدى قرنين وأكثر، وسَّع الخلفيون هذه العقلية ومددوها لتشمل كلَّ مكونات الوجودِ البشري والطبيعي، حتى وصلوا إلى أخطر مستويات «العقل الاحتلالي» بتنفيذ مشروع «إبادة» هذا الوجود الأصيل، وإحلال وجود دخيل ومصطنع، وإحاطته بدعايات التضليل وإستراتيجيات التفكيك ليكون

هذا الوجود الدخيل والمزيّف هو الغالبُ والمهيمن، ويصبح السكان الأصليون وثقافتهم وتاريخهم محكوماً عليهم بالنسيان والمحو.

في هذا الإصدار نستعرض مفهوم «الإبادة الثقافية» كما ورد في المواثيق والأديبات الدولية والأممية، ونتوقف عند مصاديق هذا المفهوم في البحرين، مع تخصيص فصلٍ يسلط الضوء على نماذج من الإبادات الثقافية والجماعية في العالم التي تتشابه مع ملامح المشروع الخليفي في البحرين.

نأمل أن يكون هذا الإصدار «جرس إنذار» لتوجيه الأنظار والطاقت الجماعية والجدادة ناحية هذا المشروع التدميري، والعمل سريعاً من أجل وضع برنامج على الأرض للتصدي له وإفشاله وقبل أن يستفحل السرطان وينتشر في كلّ الأنحاء.. فلا ينفع حينها عَصٌّ ولا صراخ..

دار الوفاء للثقافة والإعلام



تمهيد عام: مفهوم «الإبادة الثقافية»

في شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ تمّ تبني اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودخلت حيز التنفيذ في يناير عام ١٩٥١ م. وتُعرّف الاتفاقية «الإبادة الجماعية» في المادة الثانية منها، بأنها: «ارتكاب أي من الأعمال التالي ذكرها بقصد التدمير، سواء كلياً أو جزئياً، جماعة قومية أو عرقية أو دينية. وهذه الأعمال هي:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها

تدميرها المادي كلياً أو جزئياً.

- فرض تدابير تستهدف الحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة، عنوة، إلى جماعة أخرى.^(١)

الإبادة: ماديا ونفسياً

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن مفهوم الإبادة الجماعية يأخذ عدة أشكال، وتنطوي تحته أعمال مختلفة يجمعها «قصد التدمير، سواء كلياً أو جزئياً، جماعة قومية أو عرقية أو دينية»، ويمكن تصنيف هذه الأعمال إلى صنفين:

- أذى مادي: يشمل جرائم القتل وإلحاق الضرر بالجماعة وتعريضها لظروفٍ معيشية يُراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، أو فرض تدابير والقيام بأعمال تستهدف الجماعة بيولوجياً، مثل منع إنجاب الأطفال والإغتصاب الجماعي، وهذا ما حصل في كثير من المجازر التي أريد بها التطهير العرقي أو الإثني كما في ميانمار، والكوسفو، والأكراد في شمال العراق في زمن

١- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها نسخة محفوظة ١٨ أبريل ٢٠١٥ على موقع واي باك مشين.

المقبور صدام حسين.

- أذى نفسي: وهو الأذى الذي تتجاوز جرائمه مجرد التعرُّض للجسد والجماعة بالقتل والتدمير المادي والإقصاء البيولوجي، بل تشمل إقصاء جماعة معينة على المستوى الثقافي مثل «نقل أطفال من الجماعة، عنوةً، إلى جماعة أخرى»، وتحريم ممارسة الطقوس الدينية أو تعليم التعاليم الدينية في المدارس، ومنع التحدث بلغة الجماعة، والتعرُّض لآثار هذه الجماعة الحضارية والثقافية بالتخريب والتدمير، ومحاولة إقصاء كل ما يرتبط بالنظام الاجتماعي والتاريخي لهذه الجماعة، وهو الذي يمكن أن نطلق عليه «الإبادة الجماعية».

لماذا اللجوء إلى الإبادة الثقافية؟

إنّ التاريخ ينقل لنا المئات بل الآلاف من جرائم الإبادة الثقافية، والتي ارتبطت في كثير من الأحيان باحتلال البلدان لبعضها البعض، وفي صراع الأديان والقوميات، وكان لها الدور البارز في قيام الحضارات واندثار غيرها. ولا شك أنّ محاولة استبدال شعبٍ بشعبٍ آخر، وثقافة بثقافةٍ أخرى، ودين بدين آخر.. تستدعي التأثير على الهوية والثقافة وتغييرهما، ولعل

السبب الأبرز للجوء إلى الإبادة الثقافية ومسح الهوية لجماعاتٍ معينة يعود لاعتقاداتٍ إثنية أو عرقية أو دينية، وغالباً ما تتعلق بأفضلية هذا العرق على ذلك، أو أفضلية صاحب هذه الديانة ووضاعة أصحاب الديانات الأخرى... إلخ.

وفي بعض الأحيان تلعبُ السلطة السياسية والسعي وراء الحكم دوراً بارزاً وسبباً رئيسياً في الإبادة الثقافية لبعض الجماعات، كما حصل في حركات الاستعمار القريبة (١٥٠٠ - ١٩٠٠) والتي كان الهدف الأساس منها توسيع نطاق النفوذ والسيطرة على الموارد المالية والطرق التجارية، وأدت - بطبيعة الحال - هذه الأهداف إلى اللجوء لتغيير الثقافة والهوية لهذه المستعمرات. لعل القارئ يظن أن ممارسات الإبادة الثقافية قد اندثرت مع ظهور الأنظمة الديمقراطية، وتبني الكثير منهم نظرية العقد الاجتماعي، ومع توافق أغلب الأمم على ميثاق الأمم المتحدة والانضمام تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك ليس بصحيح البتة، حيث إن أشكال الإبادة الثقافية لا زالت تُمارس بشكلٍ كبير في مناطق الصراع عبر تدمير الآثار، وتهجير السكان الأصليين، وحرق المخطوطات، وسرقة الآثار والتحف والمتاحف... إلخ، وكذلك لا زالت تُمارس في مناطق النفوذ الاستكباري السياسي لكثير من الدول عبر أدوات الحرب

الناعمة، مثل الدعاية والإعلام والتعليم .. إلخ.

بل إن بعض الأنظمة لا زالت تسعى نحو التغريب الثقافي، ومسح الهوية الأصلية لبعض الجماعات، في سبيل الحفاظ على السلطة أو توسيع دائرة النفوذ، كما تمارسه بعض الأنظمة الوضعية والدخيلة على بعض الشعوب والتي وصلت إلى السلطة من غير إرادة شعبية، كما هو الحال مع نظام آل خليفة في البحرين، ونظام آل سعود في الحجاز.

أمثلة على الإبادة الثقافية

ومن الأمثلة القريبة تاريخياً لواقعنا المعاش على الإبادة الثقافية، هو الاستعمار الفرنسي للجزائر (١٨٣٠ - ١٩٦٢) حيث مورست على الجزائريين العديد من الأعمال التي تمسح الهوية الإسلامية والعربية منهم، كما تم إقرار العديد من القوانين من قبل الحاكم الفرنسي في فترة الاستعمار تهدف إلى عزل الجزائريين عن تاريخهم وثقافتهم وهويتهم. ومن الأمثلة على هذه الجرائم:

- إجبار الجزائريين على تغيير ألقابهم المرتبطة بالمهنة والنسب إلى ألقاب أخرى مشينة ونابية، وبعضها نسبة لأعضاء الجسم والعاهات الجسدية، وألقاب أخرى

نسبة للألوان وللفضول ولأدوات الفلاحة وللحشرات وللملابس وللحيوانات ولأدوات الطهي.

- في ٨ مارس ١٩٣٨م أصدر رئيس وزراء فرنسا آنذاك كاميمي شوطون Camille Chautemps قراراً نصّ على حظر استعمال اللغة العربية واعتبارها لغة أجنبية في الجزائر. ويأتي هذا القانون في سلسلة قوانين سنّها الاحتلال الفرنسي لمحاربة اللغة العربية، وحتى الأمازيغية، وجعل اللغة الوحيدة للبلاد هي اللغة الفرنسية.^(١)

- شنّ هجمة شرسة على المؤسسات التعليمية والوقفية والدينية، مما أدى لنضوب ميزانية التعليم وغلق المدارس وانقطاع التلاميذ عن الدراسة وهجرة العلماء.

ولعل المثال الأبرز الذي مورست فيه الإبادة الثقافية بشكل ممنهج ومقصود وأدى إلى نتائج مروعة؛ هو قيام الأوربيين ببناء الولايات المتحدة على أنقاض الحضارة الأصلية للهنود الحمر الذين كانوا يقطنون أرض أمريكا الشمالية، بعد أن تعرّضوا لهجمات إبادة جماعية وإبادة ثقافية على مدى عقود، بحيث

١- مرسوم شوطون، ٨ مارس ١٩٣٨م نسخة محفوظة ٣٠ مايو ٢٠١٧ على موقع واي باك مشين.

أزيلت هذه الحضارة بما تحويه من تاريخ وثقافة وهوية ودين من صفحة الوجود الأمريكي، وأُجِل مكانها حضارة الأوربيين الدخيلة، ولم يتبق منها إلا مجموعات قليلة من الهنود الحمر الذي يعاني كثير منهم من ظاهرة «الخوف من الذات autophobia» والابتعاد عن الهوية الأصلية.

وعلى الرغم من فظاعة هذه الجرائم وبُعدها عن الجانب الإنساني والديمقراطي الذي يتغنى به الغربيون؛ إلا أن الأوربيين لم يخلجوا من التصريح برغبتهم في القضاء على الهنود الحمر ثقافياً. يقول مارك توين: «وقفت بجانب وزير الحرب وقلت له إن عليه أن يجمع كل الهنود في مكان مناسب ويذبحهم مرة وإلى الأبد. وقلت له: إذا لم توافق على هذه الخطة فإن البديل الناجع هو الصابون والتعليم. فالصابون والتعليم أنجح من المذبحة المباشرة، وأدوم وأعظم فتكاً. إن الهنود قد يتعافون بعد مجزرة أو شبه مجزرة، لكنك حين تعلم الهندي وتغسله فإنك ستقضي عليه حتماً، عاجلاً أم آجلاً. التعليم والصابون سينسفان كيانه ويدمران قواعد وجوده. وقلت له: سيدي، اقصف كل هندي من هنود السهول بالصابون والتعليم، ودعه يموت»^(١).

١- مارك توين (١٨٣٥ - ١٩١٠) في رسالة استقالته من الحكومة، كانون

الأول / ديسمبر ١٨٦٧ م.

نقاش حول مفهوم «الإبادة الثقافية»

ورغم خطورة «الإبادة الثقافية» ولا إنسانيتها؛ إلا أن هذا المفهوم قد وقع فيه كثير من الأخذ والرد بين الخبراء والدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تم إقصاء هذا المفهوم واستبعاده من الاتفاقية التي صدرنا بها هذا التمهيد، حيث اعترض بعض الخبراء على إدماج الإبادة الثقافية ضمن مفهوم الإبادة الجماعية، باستثناء الفقرة الأولى التي تتحدث عن النقل الإجباري للأطفال من جماعة إلى جماعة أخرى^(١).

من جانبها، الولايات المتحدة أيدت الموقف الداعي إلى إقصاء مفهوم الإبادة الثقافية من الاتفاقية، فهي ترى أن الاتفاقية يجب أن تقتصر فقط على الأعمال البربرية الموجهة ضد الأفراد. وفي ظل الأعمال اللاإنسانية للإبادة الثقافية، يأتي هنا سؤال مشروع: لماذا يتم استبعاد «الإبادة الثقافية» من المشروع؟ إنَّ السبب الأبرز لذلك هو تورط الدول الاستكبارية نفسها في ارتكاب أشكال كثيرة من الإبادة الثقافية، وإمضاؤهم للمشروع يعني تعرُّضهم للمسائلة وإدانة أنفسهم.

وقد تم استخدام مصطلح «الاستيعاب القسري» بدلاً من

Marcel Goncalves, «Angola, M-tissage culturel», Spiritus, 93, -1

الإبادة الثقافية، والذي تم تبني مشروع حوله في إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٤، وهو يشمل التالي:

١. أي عمل يهدف أو يؤدي إلى حرمان الشعوب الأصلية من سلامتها بوصفها شعوباً متميزة أو من قيمها الثقافية أو هوياتها الإثنية.
٢. أي عمل يهدف أو يؤدي إلى نزع ملكية أراضيها أو أقاليمها أو مواردها.
٣. أي شكل من أشكال نقل السكان القسري يهدف أو يؤدي إلى انتهاك أو تقويض أي حق من حقوقهم.
٤. أي شكل من أشكال الاستيعاب أو الإدماج القسري.
٥. أي دعاية موجهة ضدها تهدف إلى تشجيع التمييز العرقي أو الإثني أو التحريض عليه.^(١)



المقدمة: عناوين مشروع الإبادة الثقافية والجماعية في البحرين

أعلنت وزارة داخلية النظام الخليفي في بيان لها يوم السبت ٢١ يوليو ٢٠١٨م؛ أن تداول المواطنين لجريمة التجنيس هوبمثابة «إثارة البلبلة وزرع الفتنة والتحريض على الكراهية»، وادعت في البيان - الذي أثار سخطاً بين المواطنين والنشطاء - بأن كشف المدونين على مواقع التواصل الاجتماعي لمظاهر هذه الجريمة وفضحهم لها أمام الرأي العام المحلي والخارجي؛ يمثل «تهديدات» و«تشويهاً للهوية» و«محاولة ضرب النسيج الاجتماعي»، وهو ما يُعتبر، بحسب مراقبين، تهديداً مباشراً للمدونين والمواطنين بالملاحقة والاعتقال في حال الاستمرار في كشف الفضائح الخليفية في ملف التجنيس، حيث اعتادت العصابة الخليفية على هذه الحيلة الخبيثة و«الوقحة»

في كل مرة تنكشف فيها فضائحتها وسوءاتها التي لا تنتهي.

لا شك أن النظام يُدرك تماماً أن المواطنين يعون أنه يسعى بكل السبل من أجل «إبادة» الوجود الأصيل للسكان، ومحو كل ما يُثبت التاريخ الحقيقي للبحرين وأن الخلفيين ليسوا سوى غزاة ومحتلين. ولذلك، فإن ما يقومون به، منذ سنوات، ليس «تجنيساً» فحسب، كما أنه لا يقف عند حدود الاستعانة بالمرتزقة الأجانب وتجنيسهم بمئات الآلاف لاستخدامهم في قمع المواطنين وإحباط مشاريع التحرُّر التحرير من استبدادهم واحتلالهم؛ بل إن هذا المشروع هو، بحق، «إبادة» حقيقية شاملة، تشمل الوجود المادي والثقافي والديني، وهي تجري على قدم وساق، ونتائجها بانتهت واتسعت مع تراجع أعداد المواطنين الأصليين، وفي ظل رعونة المجنسين خلال الظهور للإعلام وقيامهم بالهجوم على أهل البلاد وبأوضح العبارات.

إبادة السكان الأصليين في البحرين: مشروع قائم ومتواصل

إن مشروع إبادة السكان الأصليين في البحرين لم يعد مجرد «دعاية سياسية»، أو إشارة إلى مخاطر محتملة. بل هو مشروع جدي وقائم على الأرض، ومتواصل بمستويات ربما لا تخطر على البال. ومن الخطورة بمكان تجاهل هذا الأمر، أو التساهل في تداعياته وآثاره، وعدم الجدية العاجلة في إيجاد

مشاريع إستراتيجية لمواجهة والتصدي له ، لأن نتيجته في النهاية ستكون دماراً وتدميراً كاملاً، ليس للقيم والرموز المعنوية للمواطنين الأصليين، بل لوجودهم المادي والثقافي على حد سواء، وعلى أبعد مدى .

وإذا كان ما يواجهه البحرانيون يتشابه كثيراً مع ما يواجهه الشعب الفلسطيني من قبل المشروع الصهيوني الاستيطاني؛ فإنّه من المهم إدراك أن ما يقوم به الخليفيون بجهد جهيد هو أخطر وأكثرجدية وإجراماً، كما أنه يمضي وفق أفصح وأشد أدوات الإبادة الجماعية التي واجهها السكان الأصليون عبر التاريخ، وانتهت باختفائهم من الوجود.

من المؤسف أن الكثيرين لازالوا غير فاعلين في تحمّل مسؤولية هذا الملف، وهناك من يشغل نفسه في ملفات معينة على المستوى الحقوقي أو السياسي، ظناً منه أنّ لها الأولوية، في حين يتم إهمال ملف الإبادة التي يواجهها المواطنون، دون توقف، وبإستراتيجياتٍ وتكتيكات تنم عن إصرار عصابة آل خليفة على المضي قدماً لتحقيق حلمهم القديم في السيطرة العددية والثقافية والتاريخية على البحرين، وهو لا يتأتى لهم إلا بمحوسكانها الأصليين، مادياً ورمزياً، ممّا لا تكفّ هذه العصابة عن القيام به ليل نهار، وبلا مبالاة أو اكتراث لكل القوانين والأعراف المحلية والدولية. وكلّ ذلك يمثل ناقوس

خطر عاجل يسترعي التحرك على أوسع نطاق، وقبل أن يستقيظ أهل البحرين على يوم يكونون فيه أقلية هامشية، ليس لها وثيقة على الوجود الراسخ، أو تاريخ على الأصالة، وتكون محصورة في أعداد بسيطة لا تقوى على تمثيل نفسها والدفاع عن أصالتها المسلوبة.

عناوين مشروع الإبادة في البحرين

ويمكن القول بأن هناك ١٠ عناوين أساسية تُشكّل رأس حربة في مشروع الإبادة ضد سكان البحرين الأصليين، وهي عناوين تؤثر على ما تم تنفيذه بالفعل وجرى التحرك به على مستويات واسعة، فيما تختزل، في الجانب الآخر، تحركات وتكتيكات أخرى لا تزال طي الكتمان أو في أول خطواتها على الأرض.

١. استجلاب مئات المرتزقة وتجنيسهم وتوفير بؤر استيطانية لهم، تكون مغلقة في أول الأمر، على أن يجري العمل - بالتدرج - على توسيع نطاق انتشار هؤلاء داخل الأحياء السكنية للمواطنين وفي عموم خارطة البلاد، ليكونوا مخبرين ومخربين للوضع الاجتماعي والسياسي والثقافي للسكان، حيث إنهم يعملون في الأجهزة الأمنية والعسكرية، ويؤدون أدواراً

تهدف - أساساً - لقمع الحراك الشعبي والتخاير ضده. إنَّ ما حصل في العاصمة المنامة، وما يحصل في المحرق، مثلاً، يُراد أن يُعمَّم ليشم البلاد كلها.

٢. تجنيس أجناب وعرب من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة لبيئة البحرين، والتخطيط ليكون هؤلاء المجنسين هم المعبرون عن البحرين وثقافتها، على الأرض وفي الإعلام وضمن المشاريع الترويجية الأخرى للعصابة الحاكمة، مع العلم بأن هؤلاء المجنسين يتم اختيارهم بناءً على ولائهم لآل خليفة، وعدائهم للمواطنين الأصليين، كما أنهم أصحاب خلفيات ثقافية وسلوكية تتعارض مع التركيب الثقافي الأصيل للبلاد.

٣. الاهتمام باستجلاب مجموعات بشرية تحمل أفكاراً تكفيرية ووهابية، ومنحها الرعاية والدعاية للانتشار في مساجد البحرين ومناطقها لترويج هذه الأفكار، وتأجيج «التشطير» المذهبي في البحرين، بما يُعزز من المشروع الخلفي لإبادة السكان الشيعة الأصليين، عبر تحويلهم إلى «مكُون» وليس وجوداً، واعتبارهم «عملاء» و«خونة»، ومن ثم «شرعنة» كل الإجراءات القمعية والاستئصالية ضدهم، بما في ذلك تلك

تنطوي على نزوع لإبادتهم ومحوهم من البلاد. وهو ما تجلّى منذ دخول قوات آل سعود واحتلالها البحرين في مارس ٢٠١١ م.

٤. منع المواطنين الشيعة من الحصول على المواقع العلمية والمهنية العليا، والعمل المخطّط من أجل توسيع نطاق «الأمية» المهنية والثقافية بينهم، وإعاقة سبل مواصلة التعليم العالي والدراسة في التخصصات العلمية الهامة، جنبا إلى جنب إشاعة الفقر المبرمج بينهم، ومحاربتهم في لقمة العيش، بغرض إشغالهم عن حرب الوجود القائمة، وإلجبارهم - من غير أن يشعروا - على النزوح من البلاد بحثاً عن الرزق، وبالتالي تهيئة الطريق أكثر لتنفيذ بُعد هام من أبعاد مشروع الإبادة، وهو إخلاء السكان الأصليين من البلاد، ولو بشكل تدريجي أو «ناعم».

٥. قتل المواطنين بشكل مباشر أو غير مباشر، وجعلهم أمام واقع «الموت البطيء». وهذا جانب خطير من مشروع الإبادة، وأقدمت عليه العصابة الخليفية على نحو واسع بعد ثورة ١٤ فبراير ٢٠١١ م، من خلال إباحة دماء البحرينيين، والمجاسرة في فعل القتل المادي، كما يظهر من ارتفاع أعداد شهداء البحرين منذ انطلاق

الثورة. إلا أن الأخطر في هذا الجانب، هو القتل غير المباشر والتعذيب حتى الاستشهاد، و«الموت البطيء» من خلال وسائل مختلفة، ومنها التعمد في إصابة المواطنين بالأمراض عبر إطلاق الغازات السامة، بشكل يومي، وعلى مدى أكثر من ٧ سنوات، وبكميات قد تكون الأكبر في العالم. وهناك تخوف جدي من إصابات بأمراض خطيرة في المستقبل نتيجة استنشاق هذه الغازات واختلاطها بالطعام وغيره. كما أن حرمان آلاف المعتقلين من العلاج الطبي، وإخضاعهم لظروف صحية سيئة جداً، يمثل إضراراً مباشراً بصحتهم وتعريضهم للإصابة بالأمراض المزمنة، وهو ملف لا يجوز الاستهانة بمخاطره المستقبلية مع ارتفاع نسبة الشهداء داخل السجن أو بعد خروجهم منه مرضى واستشهادهم بعد المعاناة من المرض.

٦. التوسع في سحب الجنسية البحرانية عن المواطنين الأصليين، وبوتيرة تؤكد أن التوجه القائم هو العمل بكل قوة من أجل كسر معادلة الوجود العددي الغالب للسكان الأصليين، وبناءً على عقلية المحو والإلغاء، والاستهجان بكل المعايير والقواعد، وخصوصاً مع

شمول هذه السياسة لعلماء الدين، والكوادر العلمية والمهنية، ثم تحوّلها إلى أداة إضافية بيد القضاء الخليفي بعد جعلها حكماً موازياً لبقية الأحكام الجائرة التي تصدر بحق المعتقلين، وهي أداة شملت أكثر من ٧٠٠ مواطن حتى الآن، ومرشحة أن تصل إلى أعداد أكبر مع تزايد المعتقلين.

٧. طرد المواطنين الأصليين عنوة خارج البلاد، وبينهم علماء دين وكوادر من تخصصات مختلفة، وذلك بعد سلب الجنسية عنهم. ويمثل الطرد من البلاد، وبالتورية التي أقدمت عليها العصابة الخليفية؛ مؤشراً على تضخم موروث الغزو والسلب لدى هذه العصابة، والإمعان في حرب الوجود ضد أهل البلاد الأصليين، مع شعور هؤلاء الغزاة بأنهم مهددون - في أي وقت - للمواجهة من السكان الأصليين والتصدي لهم. وبموازاة ذلك، فإن تعريض المواطنين للمطاردة والملاحقة الفعلية؛ اضطر كثيراً منهم للخروج من البلاد والهجرة القسرية، وهو أمر لا شك ستكون له تبعاته على البناء السكاني والعددي داخل البحرين، فضلاً عن آثاره المتوقعة على المستويات الأخرى لما تجرّه الهجرة من معاناة اجتماعية واقتصادية وغير ذلك.

٨. تفكيك البناء الاجتماعي للمواطنين وتعرض الأسر البحرانية للمخاطر المختلفة بسبب الأعداد الهائلة من المعتقلين، حيث يتسبب ذلك في إبعاد الأبناء عن آبائهم، والعكس، وكسرنواة الأسرة باعتقال الآباء والمعتقلين، وتحويل البيوتات البحرانية إلى مواقع تنمويها معاناة الفراق والبعد والتفكك، بما لذلك من آثار نفسية واجتماعية واقتصادية، سواء بالنسبة لسيكولوجية الأبناء أو الأزواج، أو في تهديد مستقبل العلاقات الزوجية، أو في نشوء انحرافات اجتماعية وتشوهات نفسية. ولاشك أن شيوع مثل هذه المشاكل الناجمة عن وجود معتقل أو أكثر في أغلب بيوتات المواطنين؛ له انعكاس سلبي على التركيب الاجتماعي الذي تتميز به البحرين، لجهة التماسك والتكافل وبقية القيم الاجتماعية الأخرى، ولاشك أن تهديد هذه القيم يمثل عنصراً مكملاً لمشروع الإبادة العامة التي يخطط لها الخليفيون ضد سكان البلاد الأصليين.

٩. إشاعة تاريخ مزور عن البحرين وتاريخها، سواء أكان التاريخ البعيد أم المتوسط أم القريب. ويبدل الخليفيون جهوداً واسعة في تعميم التاريخ المزيف عن احتلالهم

للبلاد، وجعله التاريخ «الرسمي» للبحرين من خلال فرضه في برامج التعليم ومناهجه، ومنع أي تاريخ آخر من الحضور أو التداول داخل المؤسسات التعليمية والإعلامية الرسمية. ويتولى الخليفيون توظيف العديد من كتاب الأجرة ومؤرخي البلاط لتوسيع نطاق التاريخ المزيف من جهة، ومنع التاريخ الأصيل من جهة أخرى، بحجة أنه «طائفي» أو «غير علمي». ولا يتم ذلك فقط عبر إنشاء مراكز ومؤسسات رسمية تتولى هذه المهمة، ولكن أيضاً من خلال عمليات الإبادة الناجزة ضد التاريخ الأصيل للبلاد، من قبيل هدم المساجد والآثار التاريخية في البحرين، والتي كان وجودها سابقاً على احتلال آل خليفة لها، وكذلك من خلال «تجريم» أي حديث عن تاريخ التشيع، والصراع التاريخي، وسرد الروايات غير الرسمية، وملاحقة العلماء والخطباء الذين يفتحون هذه القضايا وإحالتهم للمحاكمات الجائرة وسجنهم. ولا يحصل ذلك بشكل عشوائي، بل عبر منهجية متوسعة، ليتم بعد ذلك محو كل هذا التاريخ، وتشويهه، وجعل الأجيال المقبلة تظنه خارج الحقيقة ومخالفاً للواقع وللقانون أيضاً، ما يعني «مسح» التاريخ الأصيل وإبادته من الأصل.

١٠. إغلاق المؤسسات والمنابر التي تُسهّم في المحافظة على وجود السكان الأصليين، ثقافياً ودينيّاً، وتعمل على تمكينهم من حفظ الرواية التاريخية الأصيلة للبلاد وأهلها، ودعم القيم الدينية والاجتماعية والثقافية الأصيلة للسكان والإبقاء عليها. ولاشك أن إغلاق العصبة الخليفية للمؤسسات الدينية الشيعية، ومنع علماء الدين من حرية الخطابة، وتسليط القمع والملاحقة في وجه النشاط الديني في المساجد والمراكز الأهلية المستقلة، والعمل على إخضاع كل هذه الأنشطة للسيطرة الرسمية.. كل ذلك يمثل استهدافاً مركزياً للسكان الأصليين، ويهدف إلى تحويل ثقافة المواطنين ودينهم وعقائدهم وشعائهم إلى «أمطارئ» على البلد وتاريخها، وعدم السماح لها بحرية النمو والوجود، والتضييق عليها إلى أبعد الحدود، لضمان تقلصها مع الزمن وفصل الأجيال الجديدة والمقبلة عنها، تمهيداً لتحقيق واحد من أخطر آثار مشروع الإبادة، وهو محو الذاكرة والإماتة البطيئة لمخزونها الأصيل.

في الخلاصة، مارست السلطة الحاكمة في البحرين المتمثلة في عائلة آل خليفة العديد من أشكال الإبادة الثقافية

منذ احتلالها لجزيرة البحرين في ٢٣ يوليو ١٧٨٢ م ضد الشعب البحراني الأصلي، ويروي التاريخ والأجداد والواقع الحالي قصصاً مرعبة لكيفية محاولات آل خليفة المستميتة في القضاء على الثقافة والهوية الأصلية لأبناء البلد، وعبر مشاريع منظمة تُدار من رأس السلطة^(١)، من الأمثلة على هذه الجرائم:

- هدم المساجد ومنع نشر علوم مذهب أبناء البلد الأصليين.
- تهجير العلماء وإسقاط جنسيات أبناء البلد الأصليين.
- فرض قوانين تخالف معتقدات أبناء البلد الأصليين.
- التجنيس والتوطين السياسي.

يحاول هذا الإصدار توجيه الأولوية باتجاه هذا الملف من خلال استعراض بعض من الجرائم في حق الثقافة والهوية لأبناء البلد الأصليين والتي نفذها ويمارسها نظام آل خليفة حتى اليوم.



الفصل الأول: الإبادة الثقافية في البحرين

أولاً: التجنيس والتوطين السياسي

في وقت مبكر من العام ٢٠٠٣م، التّأمت اجتماعات متفرّقة من نشطاء وقيادات معارضة في البحرين، للبحث في الملف الذي بدأ يظهر آنذاك باسم «التجنيس السياسي»، أو «العشوائي». بعد أشهر قليلة، استطاع الأستاذ حسن مشيمع، والدكتور عبد الجليل السنكيس (المحكومان بالسجن المؤبد اليوم)، وبنفقة نشطاء آخرين، تأسيس لجنة خاصة بمتابعة ملف التجنيس داخل جمعية (الوفاق) المغلقة، يخرجها منها فيما بعد احتجاجاً على خيارها في التعاطي مع النظام الخلفي وقرارها المشاركة في الانتخابات البرلمانية.

استطاعت اللجنة المذكورة أن تُجزر رؤية محدّدة في مقاربة الملف الذي لم يكن يحظى بالانتباه العام في ذلك الوقت، بما في ذلك النخب السياسية التي كانت مشغولة بتفاصيل الخلاف السياسي ومحاولات الدخول في «قلعة» آل خليفة والصراع من داخلها. اللجنة استفادت على نحو مركز من الفهم العميق الذي قدّمه الدكتور سعيد الشهابي حول موضوع التجنيس. وقد كان يذهب الأخير إلى أن مشروع التجنيس هو المشروع «الحقيقي» الذي يقف وراءه مشروع حمد عيسى الخليفة الذي جاء به تحت ستار «الإصلاح». وعلى التوالي؛ سجّل الشهابي قراءات وتوصيفات حدّدت المشروع باعتباره «إبادة ثقافية» منظّمة، وأنه ينطوي على محاولة متدرّجة ومدروسة لإفراغ الأغلبية التي يمثلها السكان الأصليون، وبالتالي تخريب التركيبة السكانية للبلاد، وهو المدخل الذي يريد الخليفيون من خلاله - ومع الرهان على الوقت - إحداث تغييرات جذرية في مستقبل البلاد، بما في ذلك هويتها الدينية والمخرجات السياسيّة التي يمكن أن تفرزها أي عملية انتخابية أو استفتاء محتمل في المستقبل على تقرير المصير واختيار النظام الحاكم.

شكّلت الجهود المبذولة طريقها بإتقان وتوسّع لافت، واستطاعت أن تنقل الملف إلى الوعي الشعبي والسياسي،

وشكّلت ندوة التجنيس في يوليو ٢٠١٣م؛ منعطفاً مهماً في هذا السياق، حيث حضر الندوة عشرات الآلاف من المواطنين، وعُرض فيلم مسجّل^(١) أثناء الندوة كشف حجم «الأخطبوط» الذي يفرش أذرعه على هوية البحرين وتركيبتها الديموغرافية، وهي أذرع أوضح الفيلم الوثائقي - في تنبيه مبكّر - بأنها تتحرّك - بنحو أخطر - من السعودية من خلال عملية تجنيس الآلاف من قبيلة الدواسر، ولأغراض لها أبعاد طائفية في الدرجة الأولى.

أخذ ملف التجنيس بعد ذلك حضوراً ملحوظاً في المشهد السياسي، وتكررت الفعاليات والاحتجاجات على هذه السياسة الخطيرة، واستمر هذا الحضور الفاعل بدفع من الرؤية التي قادتها لجنة التجنيس داخل جمعية الوفاق، والتي طرحت العديد من الرؤى والمقترحات لإدارة الملف شعبياً وقانونياً وسياسياً، إلا بعض هذه المقترحات لم يتم الأخذ بها داخل الجمعية في ذلك الوقت، لاسيما وجهة النظر التي كانت تدفع باتجاه أن تضع الحاكم حمد عيسى داخل دائرة الاتهام في هذا الملف، حيث إن الحجة الحكومية الرائجة في ذلك الوقت تقول بأن عمليات التجنيس المعمول بها تتم بناءً على استثناءات خاصة من حمد نفسه.

المجنسون في البحرين: ذراع الموت.. وسرطان الخليفيين

لأسباب كثيرة، تراجع الإمساك بملف التجنيس، واستغل الخليفيون فترة «العراك» على التفاصيل السياسية، للمضي في مشروع التجنيس، إلى أن اكتملت العديد من محاور هذا المشروع، وخاصة في شقّه الأساسي المتمثل في استيراد واستلحاق الأجانب وزرعهم داخل البلاد بأعداد كبيرة، وتحويلهم إلى «طائفة» ثالثة تنازع الهوية الأصيلة التي تشكلها البحرين بسكانها الأصليين من السنة والشيعة. ومع اكتمال هذا المشروع، وفي شقه المذكور، بدأ الخليفيون - وخاصة في نهاية العام ٢٠١١م وبعد اندلاع ثورة ١٤ فبراير - في الاتجاه نحو المحاور الأخرى من المشروع، والتي تتمثل في:

- كسر معادلة الأغلبية غير الموالية لآل خليفة، وإعلان الحرب الصريحة على مكونات الهوية الدينية للبحرين، وذلك من خلال استهداف الشعائر الدينية، وكسر كل «الخطوط الحمراء»، بما في ذلك اعتقال العلماء وتعذيبهم، وإغلاق المؤسسات الدينية المستقلة، وهو المحور الذي أخذه مداه الأخطر مع المساس بآية الله الشيخ عيسى قاسم، وإسقاط الجنسية عنه، والتهديد المتواصل باعتقاله أو نفيه خارج البلاد، قبل أن تنتكس

صحته بفعل الحصار العسكري الذي فُرض عليه في منزله ببلدة الدراز ويُنقل بعدها في يوليو ٢٠١٨م إلى لندن لاستكمال العلاج.

- الإنقاص الفعلي في أعداد السكان الأصليين، وبموازاة الزيادة في أعداد المجنسين. ومارس الخليفون عملية الإنقاص بوسائل مباشرة ومنها: إسقاط الجنسية والترحيل القسري من البلاد، التسبب في هجرة المواطنين والنشطاء وتهديدهم بالاعتقال والتعذيب في حال العودة، القتل الفعلي للمواطنين داخل السجون وخارجها من خلال استعمال أسلحة القتل والحرمان من العلاج وغير ذلك، زرع السموم القاتلة داخل الأحياء السكنية للمناطق الشيعية والتسبب في الأمراض القاتلة والخطيرة والتي يحذر خبراء من آثارها الخطيرة مستقبلاً على الأجيال المقبلة وتوارث الأمراض المزمنة.

- الالتحاق بآل سعود، بما يمثلونه من تاريخ دموي، وعقيدة تقوم على الاجتثاث المذهبي، وشكل دخول القوات السعودية للبحرين في مارس ٢٠١١م البوابة التي عبر منها مخطط تثبيت مشروع الخلفيين في إلحاق البحرين بالسعوديين، والذي يُراد العمل عليه

حتى اليوم، تارة من خلال مشروع «الاتحاد الخليجي» (السعودي في الحقيقة)، وتارة أخرى من خلال فتح كل إمدادات الدعم والحماية والسيادة للسعوديين على البحرين وشعبها.

بلغت آثار التجنيس ومخاطره أقصى مدى اليوم. وحينما تحدثت لولوة الخليفة في ٢٣ مارس ٢٠١٧م عن هذا الخطر ووصفها للتجنيس بأنه «عار»؛ لم يكن ذلك ضمن الإيقاع الذي يريده الخليفيون. لقد كان تغريداً خارج السرب، ومن المؤكد بأنه جرى إسكاتها سريعاً. إلا أن المهم في ذلك، أن هذا «الصوت غير المتوقع» كان دليلاً بيناً على تعاضم خطر المجنسين داخل المجتمع البحراني، السني والشيعي على حدّ سواء، وأن الجميع بات «يكتوي بجراحه، ويتألم من آثاره المدمرة».

سرّب ذلك، من جديد، الحديث عن «السرطان» الذي يقتل البحرينيين «بهدهوء». وبدأ المواطنون والناشطون مجدداً بالحديث علناً عن «المعاناة» من المجنسين، بما في ذلك منطقة الرفاع التي بات المجنسون يسيطرون على عقاراتها، ويشكون هويتها الغالبة، الأمر الذي دفع بعض المواطنين لعرض منازلهم هناك للبيع بعد أن توسّعت المشاكل الاجتماعية والأخلاقية التي يقف وراءها مجنسون. وعلى هذا النحو،

ارتفعت الأصوات الداعية إلى التصدي لهذه «المشكلة» المتفاقمة، وعادت إلى الواجهة قصصُ الاعتداءات، وامتصاصُ الخيرات، والسلوكياتُ الغريبة التي ارتبطت بتمددُ المجنسين داخل المجتمع البحراني.

دفاع عن المجنسين

سرعان ما أوعز الخليفون لمواليهم من أجل إجماع هذه الأصوات بعد أن تنامت بين أوساط المواطنين السنة على وجه الخصوص، وقد تولّى موالون من غير أصول بحرانية هذه المهمة، كما فعل النائب الخلفي عبد الحليم مراد، حيث دافع في جلسة داخل البرلمان الخلفي بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٧م؛ عن المجنسين، ودعا إلى عدم التمييز بينهم وبين المواطنين الأصليين، وخاصة في ملف الخدمات العامة. وقد تحرك مراد - المجنّس الذي دعم المقاتلين في سوريا بالمال والتحريض على القتال والتقى المسلحين هناك - (تحرك) انطلاقاً من الحس العام الذي يُدير سلوك المجنسين في البحرين، وهو التأليب على المواطنين الأصليين في البحرين وتقديم المجنسين باعتبارهم البديل الذي يوفّي لآل خليفة دور الحماية والطاعة العمياء، وذلك حينما أشار مراد - في الجلسة المذكورة - إلى الأحداث التي جرت في بداية العام ٢٠١١م،

والإضراب الذي عمّ المؤسسات التعليمية آنذاك، حيث ذكّر بالمجنسين الذين «تطوعوا» لملاً الفراغ داخل المدارس. مع الإشارة إلى أن هؤلاء المجنسين لم يتطوعوا بالفعل، وقد طالبوا بمبالغ لقاء ذلك، فضلاً عن كونهم لم يمارسوا دوراً تربوياً داخل المدارس، حيث إن عدداً كبيراً منهم كان من الأميين أو غير المؤهلين تربوياً، كما أنهم تولّوا القيام بمهام أمنية وكتابة التقارير المخبرانية ضد المعلمين والطلبة المضربين أو الذين يشاركون في الاعتصامات.

دفاع عبدالحليم مراد عن المجنسين هو اختصار ترميزي لطبيعة الخطر الذي يواجه البحرين. فالتجنيس المعمول به هنا ليس احتواءً للأعداد من الأجانب داخل مجتمع البحرين، بل هو احتواء تدميري وتقليصي لمجتمع البحرين لصالح المجموعات البشرية المستوردة من الخارج، وهي مجموعات مُختارة بناءً على «مواصفات» محدّدة، وبما ينطبق على «القنبلة الموقوتة» التي تحمل في أحشائها الدمار الشامل، والنوعي. هي قنبلة تشبه أحشاء عبد الحليم مراد: ولاء نفعي لآل خليفة، عقل تكفيرى قريب من الإرهابيين، دفاع عن المجنسين ضد المواطنين الأصليين وتقديمهم عليهم والاستعداد لأداء دور «العاهرة» إذا اقتضى الأمر ذلك. وللتذكير، ففي ندوة التجنيس المُشار إليها في أول التقرير، شبّه الشيخ

علي سلمان سياسة التجنيس في البحرين بجلب العاهرات إلى البلاد.

الترحيل القسري.. المرحلة الثالثة من حرب «الإبادة» ضد السكان الأصليين

الترحيل من البلاد كان واحداً من الوسائل «التقليدية» التي اعتادها الخلفيون في مواجهة المطالب الشعبية عبر المراحل السابقة، وكان الاستهداف موجّهاً إلى الشخصيات والرموز التي يرى النظام بأن إبعادها من البلاد سيُتيح له السيطرة على الأوضاع، وإضعاف المطالبات بالحقوق.

على مدى العقود الماضية، رأى النظام «بأم عينه» بأن هذه السياسة لم تؤتِ أكلها.

في التاريخ الحديث، كان نفي الشيخ علي سلمان والسيد حيدر الستري والشيخ حمزة الديري، الإجراء «القمعي» الأبرز الذي أظهر فيه آل خليفة بأنهم «غير مباليين» بأحد، وأن حربهم على «السكان الأصليين» كان جزءاً من المؤامرة «الأصيلة» في إدارة وجودهم «الاحتلالي» في البحرين. ترحيل العلماء الثلاثة في العام ١٩٩٥م لم ينجح في إجهاض انتفاضة التسعينات، التي استمرّت على عنفوانها حتى نجاحها الملموس في تكريس «الوجه القبيح» للنظام خلال عقد التسعينات، لتُتّوج

برضوح الخليفين للمطالب المرفوعة آنذاك، وإن على تحت ستار «المراوغة» و«الخدیعة»، وعلى النحو الذي تبين بعد الانقلاب على التعهدات والنكث بالعهود في ٢٠٠٢ م.

تبدت هذه السياسة بوجهها الكامل، وبتخطيط مختلف بعد ثورة ١٤ فبراير. كان قرار حمد عيسى الخليفة هو الدخول في موجة جديدة من مؤامرة «اقتلاع» السكان الأصليين، وهذه المرحلة بدأت من خلال لعبة «القانون» مع العام ٢٠١٢، حيث دشّن حمد المرحلة «الثالثة» من حرب «الإبادة» ضد السكان، والتي تمثلت في إسقاط الجنسية البحرانية، والتمهيد لذلك بتسفير المواطنين قسراً من البلاد. وسبق ذلك مرحلتان، الأولى وصلت أوجها في نهاية ٢٠٠٤ م من خلال عمليات التجنيس الممنهج للمرتزقة والأجانب الموالين للنظام سياسياً وأمنياً ومذهبياً، فيما تمثلت المرحلة الثانية في إقامة «حاجز طائفي سميک» ضد السكان الأصليين الشيعة في البلاد، و«تشويه» صورتهم عبر اتهامهم بعدم الانتماء للوطن، والولاء للخارج. وتحركت المرحلة الثانية منذ العام ٢٠١١، وحتى اليوم.

على امتداد هذه المراحل الثلاث، وبينها، اشتغل آل خليفة على إنزال «ضربات» وجودية بحق السكان، وهي ضربات لم تقتصر على الجانب الثقافي والديني (هدم المساجد، اعتقال العلماء وتعذيبهم، منع المؤسسات والشعائر الدينية)، وإنما

طالت أيضاً «حق الحياة» بمعناها الحقيقي، وذلك عبر إطلاق يد قوات المرتزقة لقتل البحرينيين في الشوارع وداخل السجون، وبوسائل متنوعة، بعضها مباشر وبعضها من خلال أدوات «القتل البطيء»، سواء بالاحتجاز في سجون سيئة، أو منع العلاج، أو من خلال التعذيب النفسي والجسدي.

بموازاة «استهداف حق الحياة»، يستهدف آل خليفة «حق الحياة» بمعناه الرمزي، والمتمثل في حمل الجنسية، وقطع الانتماء بالوطن، وتكثيف الحملات الدعائية ضدّ المعتقد الديني ورموزه، بما في ذلك «إطالة» اليد ضد علماء الدين، والمؤسسات الدينية وشعائر المعتقد. والهدف، هو «الإيغال» في إنزال العقاب الجماعي، واستنزاف الوجود الأصلي في البلاد، وإجباره إما على الاستسلام، أو الخروج من البلاد، قسراً - كما حصل مع الشيخ حسين النجاتي، الشيخ محمد خجسته، حسين خير الله، وحسين غلام.. وآخرين - أو عبر تهيئة الأجواء المسمومة التي تفرض على المواطنين - بحسب المخطط الخليفي - الاضطرار لمغادرة البلاد، إما عبر «هجرات جماعية»، أو الخروج والهروب الفردي المتكثّر للمواطنين.

ورغم أنّ هذا المخطط ينطوي على «انتهاكات وجرائم فظيعة»، ومخالفات صريحة للقوانين الدولية، إلا أنّ ذلك لم يمنع الخليفيين من المضي فيه، وهو أمر يثير «صدمة ملموسة»

في أوساط النشاط والحقوقيين الدوليين، وخاصة مع الصمت «المريب» و«المشين» للدول الغربية الحليفة لآل خليفة، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة.

ولكن، لم يكن لآل خليفة المضي في هذا المخطط، وعبر مراحل المكشوفة والخفية، لولا الغطاء الكامل والمفتوح الذي يقدّمه آل سعود والداعمون الخليجيون. ولذلك، كان من المفهوم أن تنفيذ خطوات هذا المخطط أخذت وتيرة متلازمة مع تصاعد المخططات السعودية الفوضوية والتدميرية، سواء في الداخل أو في الخارج.

شعبياً، لا رايات بيضاء تُرفَع فوق الهواء. وهو ما يعني أن المواطنين يُدركون - جوهرياً - بأنهم أمام معركة «وجودية» كاملة المقاييس والأهداف، وهي معركة مفتوحة على كلّ الاحتمالات والتهديدات، وأنّ الخيار الوحيد إزاءها لا يمكن إلا أن يكون «الإصرار» و«الصمود» وابتكار كل الوسائل في «المقاومة المدنية» والتي عادةً ما يقوم بها السكان الذين يكونون معرّضين لخطر الاقتلاع والتسفير ومحو الوجود.

آل خليفة ولعبة تنويع التّجنيس: قبل أن يقع الفأس على الرّأس

في أغسطس ٢٠١٤م؛ أثار اتّهام الحكومة الخليفيّة لدولة قطر

بأنها تُهدّد أمنها القومي بسبب «إغوائها» بحرانيين بالجنسيّة القطريّة، (أثار) العديد من التساؤلات وعلامات التّعجب في الدّاخل والخارج.

محلّيّاً، جاء هذا الاتهام (على لسان وكيل وزارة الدّاخلية الخليفةيّة لشؤون الجنسيّة) استكمالاً لكلام سابق أعلنه وزير الخارجيّة الخليفة في يوليو ٢٠١٤م خلال حوارٍ مع قناة روتانا خليجيّة، واستنكر فيه الوزير إقدام قطر على تجنيس «فئة» من البحرينيين (في إشارة إلى مواطنين سنّة).

المجرم الوقح

في السّياق الدّاخلية، أقدم الخليفيّون على إسقاط الجنسيّة عن المواطنين بشكلٍ متتاليّ، وتكررت تهديدات بترحيل عدد من المواطنين الذين سُلبت جنسيّاتهم، واستدعت السلطات عدداً منهم خلال فترات سابقة لتعديل وضعهم القانوني في البلاد. ويتصل كلّ ذلك بالمشروع «التدميري» الذي كُشف عنه قبل سنوات من خلال تقرير «البندر» الشّهير، والذي يضع مخطّطاً لاستهداف الوجود الأصلي للمواطنين، عبر التلاعب بالتركيبة السّكانية، باستخدام التجنيس، وتطويق المواطنين الأصليين بالقتل الممنهج، والترويع النّاعم، والتّهجير القسري.

ندوة التّجنيس: إهمال الجريمة

في ظلّ هذه «الجريمة» الواسعة للنّظام الخليفي؛ فإن التصريحات الرسمية تؤكّد أنّ الإجماع الذي يُمارسه النّظام منسوخٌ بقدر واسع من «الوقاحة» والاستخفاف بالمواطنين، وهو ما يجعل معارضين يُحدّثون من عدم التعاطي الجدي (من جديد) مع هذه الجريمة، خشية أن تتحوّل إلى فعل «معتاد» و«يومي» و«أمر واقع»، تماماً كما تمّ «التّساهل» في محطّات تاريخيّة سابقة مع قضايا وموضوعات، سرعان ما استحالت إلى «وقائع صلبة» غير مُتاح مناهضتها بسهولة، إمّا لفقدان الوعي بها، أو لعدم توافر الإجماع الوطني عليها.

يُشار في هذا الجانب إلى قضيّة «الدستور» و«الميثاق»، و«القوانين المجحفة»، و«اعتقال العلماء وتعذيبهم»، وانتهاك حرمة «المواكب والمساجد والنساء» بالضرب والهدم والاعتداء. كان التعاطي الفاتر و«الحزبي»، والتردد في إعلان المواقف الحاسمة في لحظتها؛ سبباً في توسّع كلّ الانتهاكات وتوسّعها في المحتوى والعدد.

يقول أحد النّاشطين بأنّ «ملف التّجنيس» ذاته كان أحد الملفّات التي لم تنل المعالجة الإستراتيجية والجادة في حينه. يشير المصدر إلى أنّ هذا الملف تكوّن لدى مجموعة

من الشخصيات، كان على رأسها الأستاذ حسن مشيمع والدكتور عبدالجليل السنكيس، وناشطين آخرين، حيث تم تشكيل لجنة التجنيس في جمعية «الوفاق» في أوائل العام ٢٠٠٣م، وإعداد خريطة عمل تشمل وثائق فلمية وبحثية في هذا الموضوع، إضافة إلى رؤية «اصطلاحية» تتعاطى مع عملية التجنيس بوصفها «هولوكست» حقيقياً، وكان يفترض العمل على توسيع حركة الاحتجاج الشعبي لهذا الملف لتأخذ مدى أوسع من «ندوة التجنيس» الشهيرة (١٦ يوليو ٢٠٠٣).

لأسباب لها علاقة بعدم استيعاب خطوة «المشروع التخريبي»، كما وصفه سعيد الشهابي مبكراً، إضافة إلى الانقلاب على موضوعات أخرى، والرغبة في تحاشي «الإزعاج الموسع» للنظام؛ فقد ملّف التجنيس حضوره المركزي، رغم أنه كان من الممكن أن يُمثّل - ولا يزال - رأس الحربة في مقاومة كلّ المشروع الخليفي، كما أنّ تأسيس معارضةٍ داخلية على قاعدة هذا الملف؛ كفيلاً باختصار الطريق، وتوحيد بقية الملفات التي كان يفترض أن تكون فروعاً منه، وليس العكس.

لا يتردّد أحد العاملين في هذا الملف في القول بأنّ كلّ التّمادي الذي اقترفه النظام على صعيد محاربة الوجود الأصليّ للمواطنين، هوناتج عن التلكؤ والتساهل والتردّد و«التخوّف» من مواصلة التّضال في ملفّ التجنيس، فضلاً عن

الإنكفاء عن توسيع مداه، لاسيما بعد الضغوط والتّهديدات التي أطلقها في تلك الفترة التّظام في هذا الشأن، وباستخدام آليّة القمع «بالقانون»، كما حصلَ مثلاً مع حظرتداول «تقرير البندر» من خلال قرار صادر عن «النيابة العامة»، وهو الإجراء الذي تسالمت عليه المعارضة وقتها بناءً على الإستراتيجيّة المعمول بها تحت «احترام القانون» والالتزام به، ولو كان ظالماً وغير نزيه.

في النتيجة، فإنّ التّظام انتقل من مرحلة التّجنيس العددي (حتّى نهاية ٢٠١٠م)، إلى مرحلة أكثر خطورة، وهي مرحلة التّجنيس «التّوعي»، وهي المرحلة التي تزامنت مع مرحلة البدء في «اقتلاع» المواطنين، وبوسائل تُشبه تلك التي استخدمتها في القرنين الماضيين القبيلة الخليفية وبقية القبائل الغازية حينما اعتمدت إستراتيجيّة «القتل والمجازر» في ترويع المواطنين ودفعهم للهروب خارج البلاد في غابر التّاريخ. وهنا يُسارع مّطلعون إلى تقديم نصيحتهم بعدم أخذ مثل هذا «الكلام» على سبيل التوهّمات أو التّكهنات، أو بوصفه محض تحليلاتٍ منزوعة من الواقع.

التجنيس القطري: لعبة الخلاف الخليجي

على المستوى الخارجي، فإنّ الاتهامات الخليفية،

المتكررة، ضدّ قطر ليست سوى «عملية وظيفية» لها أكثر من غاية ورسالة، وغير مستبعد أن يكون السعوديون وراءها. وهي تتصل، بلاشك بالأزمة الخليجية التي تفجرت في يونيو ٢٠١٧م، وخرجت عن السيطرة خلافاً لكلّ محاولات التهذئة وزيارات الاحتواء. ويؤكد مراقبون أن قرار التصعيد هو صناعة سعودية بامتياز، تأسيساً وتأزيمياً، وإنما من خلال استخدامات إماراتية وخليفة على وجه خاص.

السعودية تحمل ثأراً غير محدود ضدّ قطر، يتصل الأمر بما يُقال عن التأمّر القطري القديم ضدّ آل سعود (بحسب التسريبات الصوتية التي جمعت وزير خارجية قطر السابق مع معمر القذافي) وملفات الانقلاب، والحدود، ومزاحمة مشروع الهيمنة السعودي، والاشتباك على مناطق النفوذ الخارجية، وغير ذلك. إلا أنّ حكّام آل سعود - وعلى غير عادتهم - فضّلوا استخدام آل نهيان وآل خليفة في التصعيد ضدّ آل ثاني، رعايةً للسيد الأمريكي الذي لجأ علنياً حتّى الآن إلى عدم التّدخل في تفاصيل الخلاف الخليجي، ولأسباب لها علاقة بطريقة الأمريكيين الجديدة في إدارة «خلافات العبيد الأشقياء».

من خلال الإمارات، فُتحت أكثر من جبهة دعائية ضد قطر، وتمّ الاستفادة من كلّ أخطاء الدوحة لتوسيع هذه الدعاية، أو اختراع أخطاء معينة وتضخيمها (من قبيل، الإعلان عن

اكتشاف خليّة تجسّس قطريّة في الإمارات، كما أعلنت الأخيرة في يوليو ٢٠١٤م، والذي نفته قطر).

أما البحرين، فإنها تبدو من وجهة النظر السعودية أكثر أفضليّة لتضمين التصعيد ضدّ قطر المحتويات الأسرع تفجراً، وبما يفتح الباب واسعاً لاختلاق الدّريعة الأنسب للانتقال إلى مرحلة «القرار» في معالجة الخلاف مع الدّوحة.

لم يكن صدفةً أن يكون موضوع «التّجنيس» أحد مفاتيح التفجير الخليفي/السعودي ضدّ قطر. الموضوع يتّصل بأزمة فاحشة في دول الخليج، والتي تتشابك بتعقيدات التّوازن القبائلي، وأزمات الانتماء الوطني في هذه المنطقة الرّخوة من حيث التأسيس المدني وفقدان العقد الاجتماعي الضّامن لحقّ المواطنة. هذه الهشاشة المركّبة هي أرضيّة قابلة لأن تُشعل أيّ نار موقدة، وإحراق الجميع بها. وفي ظلّ اكتظاظ الاختناق الذي يُحيط الخليفيين بفعل استمرار الثّورة، فإنّهم لا يجدون غضاضة في تحوّلهم إلى أداة تفجير سعوديّة في وجه القطريين، ظلّماً من آل خليفة بأنّهم سيربحون من وراء ذلك تشتيت الانتباه عن الثّورة التي تُحاصروهم، وعلى طريقة القبائل في توزيع ثأر الدّماء على أكثر من فخذ وقبيلة.

التّناجح تظلّ غير مضمونة، إلا أنّ «الوقاحة الخليفيّة» في

تنويع لعبة التجنيس تظلّ هي الموضوع الأخطر الذي يحتاج إلى تدارك، وبأسرع وقتٍ ممكن، وقبل أن يقع الفأس على الرأس.^(١)

افتضاح المفضوح

مع الإيحاء الرسمي بتجريم الحديث عن «التجنيس»، وفق بيان وزارة الداخلية الصادر في ٢١ يوليو ٢٠١٨م؛ فإنّ مخاطر جريمة التجنيس تكاد تكون مكتملة، حيث يمثل التجنيس والتوطيين السياسي أحد الأدوات التي تستخدمها القوى المستبدة والاستكبارية والدكتاتورية في سياق الحرب على الشعوب، وتصفيتها أو استبدالها عرقياً، وتغيير هوية الشعب وإبادته ثقافياً.

ننقل في هذا القسم بعض الكتابات والتقارير المنشورة حول التجنيس السياسي في البحرين ودوره في الإبادة الثقافية ضد شعب البحرين الأصيل. كما نعيد نشر بعض التصريحات وتقارير خبرية منوّعة صدرت في سنواتٍ مختلفة لتقديم إضاءة بانورامية حول هذا الملف.

١- آل خليفة ولعبة تنويع التجنيس: قبل أن يقع الفأس على الرأس:

<https://www.bahrainalyoum.co.uk/?p=6479>

التجنيس السياسي وإسقاط الجنسية في البحرين (مسعود جهرمي، ٢٠١٧، بتصرف)

في شهر سبتمبر ٢٠٠٦ صدر تقرير خاص اشتهر «بتقرير البندر» نسبة الى كاتبه الدكتور صلاح البندر، الذي كان مستشار وزير شؤون مجلس الوزراء، ونظراً لمحتوى التقرير تم ترحيل الكاتب الى المملكة المتحدة حيث يحمل الجنسية البريطانية. كشف هذا التقرير عن أكبر فضيحة رسمية في التمييز العرقي والمذهبي تجاه الديموغرافية الدينية من «الشيعة» التي كانت تتجاوز نسبتها ٧٥٪ ونزلت الى ٦٠٪، وفق تقرير «لجنة الحريات الدينية الأميركية» سنة ٢٠١٥.

مضت أكثر من عشر سنوات على تقرير البندر الذي أوضح كيف تُدار عملية التمييز من أطراف متصل مباشرة بالديوان الملكي. ومن أبرز ملامح التمييز؛ مشروع التجنيس السياسي الذي تمكنت السلطة به من منح ١٢٠ ألف أجنبي الجنسية البحرانية (كاملة الصلاحيات والخدمات المجانية) بما يخالف القانون الوطني والدولي، ما يعني تغيير التركيبة الديموغرافية بما يفوق ٢٠٪ من نسبة السكان الأصليين.

لا يمكن أن تبقى هوية البحرين في ظل هذا المخطط الإبادي

هذا النوع من التجنيس الخارج عن إطار القانون؛ إذا استمر بنفس الوتيرة وبنفس الأعداد في الأعوام القادمة فإن البحرينيين الأصليين سيصبحون أقلية، وهو ما يعتبر تهديدا للهوية البحرانية، وقد يُعبر عنها بالإبادة الجماعية للسكان الأصليين من السنة والشيعة. وبقينا بعد العام ٢٠٤٠ لا يمكن أن تبقى هوية البحرين عربية إسلامية في ظل هذا المخطط الابادي!

إن معارضتنا للتجنيس السياسي الراهن تنبع من خطورة هذه السياسة على حاضر ومستقبل أبناء الوطن جميعهم، وألوية توفير الخدمات الإسكانية والوظائف للمجنسين الجدد على حساب آلاف من الأسر البحرانية التي تنتظر أكثر من عشر سنوات للحصول على سكن لائق، وآلاف من أبناء الوطن يطالبون بالتوظيف والترقية في وزارات الدولة وبالأخص وزارة الدفاع والداخلية والحرس الوطني، بجانب مخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية وسوف تتراكم على مدى السنوات القادمة، الأمر الذي سيؤثر على أية إستراتيجية لتنمية إنسانية مستدامة ولإنجاح الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠م.

إن مؤشرات أولية كثيرة تكشف بأن المتجنسين الجدد قد بدأوا في تشكيل تقاليدهم وقيمهم وثقافتهم ومهنتهم وأماكن

ترفيههم وتجمعاتهم السكنية الخاصة بهم، وكأنها ظواهر لبروز طائفة جديدة في البلاد تميز نفسها عن باقي شرائح مجتمعنا، وتقوم الحكومة بتمييزها عن أبناء البلاد في إعطائهم الأولوية في الإسكان والوظائف.

إسقاط الجنسية عن المواطنين الأصلاء وترحيلهم

وأما جريمة إسقاط الجنسية البحرانية عن المواطنين الاصليين؛ فهي أصبحت وسيلة ضغط وسلاح يُستخدم من قبل السلطة كعقاب ضد المعارضين السياسيين؛ بل أكثر من ذلك فهي أداة لإرعاب العامة وإرغامهم على المشاركة في مشاريع الملك الاستبدادية، وضد كل محب لهذا الوطن يطالب بإحقاق مطالب الشعب. هذه الجريمة مخالفة لكل الأعراف والقوانين، وانتهاك صارخ لحقوق الانسان، حيث إن من تم إسقاط الجنسية عنهم لا يحملون سوى الجنسية البحرانية وبتاتوا عديمي الجنسية، وهو أمر محظور بموجب القانون الدولي.

خلال السنوات الأخيرة، أسقطت السلطة (الخليفة) الجنسية عن مئات من المواطنين لأسباب سياسية. جميع هذه الحالات أجريت بصورة تعسفية ووفقاً لإجراءات غير قانونية، إما عن طريق إصدار مرسوم ملكي بطلب من وزير

الداخلية - دون أي قضية او محاكمة - أو عن طريق أحكام قضائية من خلال محاكمات غير عادلة في قضايا سياسية وتهم كيدية. الحكومة في البحرين لا تكتفي بإسقاط الجنسية عن المواطنين فقط، بل تحرمهم من جميع حقوقهم الاجتماعية والمعيشية، وتصرُّ على تطبيق قانون الإقامة الخاصة بالأجانب عليهم، ويترتب عليهم الإبعاد من الوطن وحرمانهم من العيش الكريم في وطنهم.

من عجائب الدهر، أن ملك البحرين - وتاريخ عائلته في البحرين - لا يتعدى سوى ٢٠٠ سنة! وهو يصدر مرسوم بإسقاط جنسية أعلى مرجعية دينية في البحرين «سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم» وهو من جذور هذا الوطن العزيز، وأحد المشاركين في كتابة دستور البحرين من خلال المجلس الوطني عام ١٩٧١م!

الجدير بالذكر أن كل المعطيات المعلوماتية، والقرارات السياسية، وطريقة إدارة الدولة، وتجربة المعارضة طوال السنوات الماضية؛ تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أبداً، أن ملك البحرين هو المتهم الأول في صناعة التمييز ضد «الشيعية»، وبأنه على إطلاع مباشر، بل مسؤول أيضاً عما يدور من مخططات تقسيم البلاد علي يد خلية التآزيم، التي ستترك آثارها الخطيرة في مستقبل البحرين.

لقد تطوّر التجنيس من كونه مشروعاً إستراتيجياً للدولة للاستفراد بالقرار السياسي، ليتحول إلى أداة فعالة في خطف حق المواطنة من البحرينيين بعد ٢٠١١ في كل المجالات التالية: القضاء، والاقتصاد، والتوظيف، والتعليم الحكومي، والقطاع الطبي، والحريات الأساسية (منها الحقوق المدنية والسياسية)، وسياسة العقاب الجماعي ضد القرى والمناطق الشيعية، وحل «المجلس الإسلامي العلمائي»، والاعتقال والفصل من الأعمال، والقتل خارج إطار القانون للمواطنين على خلفيات مذهبية.

يتعرض الشعب الى أشنع أنواع الاضطهاد والإبادة الطائفية، بينما تكتفي المنظمات الحقوقية العالمية والأمم المتحدة بالإدانة اللفظية، حيث تبرهن على أنها أدوات في أيدي الدول الاستعمارية لتأمين مصالحها، كما كانت بالأمس تنهب أموال الشعوب من خلال الاستعمار ودعم الأنظمة الاستبدادية.

التجنيس السياسي في القانون الدولي يرقى لمستوى الإبادة

إن الاتفاقية الدولية لمنع إبادة الأجناس البشرية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٦ تتضمن قوانين تجرّم التجنيس السياسي الذي يتسبب في الإضرار بمصالح وحقوق السكان الأصليين، وذلك ينطبق مع واقع الحال في البحرين، كما أن الإبادة في الأدبيات

والتعريفات الحقوقية لا يقتصر معناها على القتل الجماعي، بل تشمل التدمير المتعمد للجماعات القومية أو العرقية أو الدينية أو الإثنية، ومحق الجذور الثقافية والاجتماعية والتراثية لهذه المكونات.

وفي مجال القانون الدولي يمكن إدانة السلطة الخليفة في المحاكم الدولية كون التجنيس الطائفي مخالفاً للإتفاقية الدولية لمكافحة جريمة «الابارتايد» الصادرة في العام ١٩٧٣، وخاصة المواد ١ و ٢ و ٣.

أعداد المجنسين سياسياً

في جلسة برلمانية استثنائية في السادس والعشرين من مايو ٢٠٠٤، قال رئيس مجلس النواب السابق خليفة الظهрани بعد رفع الجلسة إثر مشاحنات وملاسنات مع النائب الشيخ عبد الله العالبي، بشأن «التجنيس»: «كفانا ما سمعناه أمس من حديث يسيء إلى كل من حصل على الجنسية البحرينية، علينا مسؤوليات كثيرة. هناك ما يزيد على ١٢٠ ألفاً تجنّسوا في العقود الأخيرة ويجب أن نصهرهم في المجتمع لصالح وطننا وأبنائنا... أعوذ بالله من الشيطان الرجيم..!!»

الظهрани المعروف بقربه الشديد من دوائر صنع القرار؛ كشف

في لحظة ربما «انفعالية»، عن تجنيس البحرين ١٢٠ ألفاً، وكان هذا الحديث في العام ٢٠٠٤، والذي كان يبلغ فيه تعداد السكان من البحرينيين ٤٦٤ ألفاً و٨٠٨ نسمات (بحسب الإحصاءات الرسمية). وبحسبة بسيطة، نجد أن الرقم الذي فجّره الظهراني في ذلك الوقت بشأن التجنيس سيمثل نحو ٢٥ في المئة من إجمالي شعب البحرين، وهو رقم «مهول جداً» يكشف حجم المأساة الحقيقية لواقع التجنيس في البحرين^(١).

وفي سياق مشابه؛ صرّح القائم بأعمال السفير السوداني في البحرين محمد المعتز جعفر بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٧ بأن عدد الجالية السودانية يبلغ حوالي ٧ آلاف سوداني معظمهم يحملون الجنسية البحرانية. وأضاف في تغطية لتلفزيون النيل الأزرق السواني من المنامة، أن السودانيين ينتشرون في مختلف المؤسسات الحكومية إلى جانب القطاع الخاص في البحرين^(٢).

١- تجنيس ١٢٠ ألفاً... والرجاء عدم نشر الغسيل:

<http://www.alwasatnews.com/news/914130.html>

٢- قناة النيل الأزرق، ٢٠١٧

التجنيس السياسي.. «إبادة جماعية» بالقانون!! (موقع المنامة بوست، ٢٠١٧م، بتصرف)

خرج البحرانيون قبل أكثر من ستّ سنوات مطالبين بالحرية، في تظاهرات عدّت الأكبر بين تظاهرات الدول التي شهدت ما سمي الربيع العربي، نسبة إلى عدد السكّان فيها، وتمكّن الشعب حينها من هزّ أركان النظام الخليفي، عبر الجموع الغفيرة التي فاقت تصوّره، معلنة عن بدء مرحلة جديدة من المواجهة في وجه التسلط والظلم.

وهنا كان لا بدّ للنظام من أن يواجه الحراك المحقّق بمختلف الأشكال وكلّ الوسائل والطرق الممكنة، فكان القمع والاضطهاد والوحشية العناوين الأساسية لأساليب الردّ التي اعتمدها النظام.

وأمام المدّ الجماهيري الحاشد، الذي عدّه المتابعون لتسلسل الأحداث في البحرين، مشهداً أروع النظام، وتيقن معه أنّه أمام غالبية شعبية رافضة له لا يمكن نكرانها، وأمام أعداد من المواطنين لا يمكن له المجيء بنصفها، بل ربما لا يمكنه أن يأتي حتى بربعها، برزت أمامه مشكلة كبيرة تتمثّل في أغلبية شعبية ساحقة تطالب بإسقاط حكم عائليّ يقول عنه البحرانيون أنّه مستبدّ، ولا يملك أيّ شرعية شعبية، ولا يمكن

له الركون إلى الشارع في ظلّ عدم وجود الحاضنة الكافية التي تستطيع أن تحميه وتعيّنه على البقاء. وهنا كانت العودة إلى الحلول الأكثر تأثيراً في مواجهة هذه الأثرية، فكان الاستمرار بوتيرة أعلى هذه المرّة، في عمليات التجنيس السياسي، إحدى أبرز أدوات المواجهة، دون إغفال الأساليب القمعية، والقتل، والاعتقالات لإخماد الثورة والقضاء عليها.

التجنيس السياسي كان أحد أبرز الأساليب التي اتبعتها النظام في سبيل تغيير الواقع الديموغرافي، وتبديل الطبيعة السكانية لأهل البحرين، وجعل الأغلبية الشعبية أقلية، والإتيان بمرتزقة من بلدان مختلفة لتعديل موازين القوى؛ ليصبح للنظام أرضية يمكن له أن يستند إليها من حماية، خصوصاً إذا كان هذا التجنيس مرتبطاً بحصول هؤلاء المجنسين على مواقع لهم داخل القوى الأمنية المختلفة.

قانون التجنيس في البحرين

يقول مراقبون إنّ مشكلة التجنيس السياسي في البحرين تعدّ من المشاكل المؤثرة في المجتمع، وواحدة من أهمّ الأسباب اندلاع الحراك الشعبي عام ٢٠١١، إلى جانب التهميش السياسي، والاضطهاد، والفساد، وحرمان الغالبية المطلقة من الشعب حقّها بالمشاركة الفعّالة في إدارة شؤون البلاد.

ويشكّل قانون التجنيس في البحرين الذي صدر عام ١٩٦٣ م، إحدى أهمّ نقاط الخلاف التي شكّلت معارضة لسياسة النظام الحاكم التي يتبناها داخل الدولة، مع الإشارة إلى أنّ قانون منح الجنسيّة للأجنبيّ يشترط تمتّعه ببعض المؤهّلات التي لا يمكن، بحسب القانون الذي صدّق عليه حاكم البحرين حينها عيسى بن سلمان آل خليفة وأقرّه، أن تمنح من دونها، وهي تتلخّص في بعض النقاط:

- أن يكون طالب الجنسيّة قد أقام في البحرين مدّة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربيّاً، على أن تبدأ هذه المدّة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.
- أن يكون حسن الأخلاق.
- أن يعرف اللغة العربيّة معرفة كافية.
- أن يكون لديه في البحرين عقار ثابت مسجّل باسمه.

ويؤكّد المتابعون لأوضاع البحرين أنّه على الرغم من أنّ السلطة الحاكمة فيها هي التي وضعت هذا القانون للعمل به، فإنّها هي نفسها من تخالفه؛ حينما تضرب بنوده الواحد تلو الآخر من خلال عمدتها إلى سياسة التجنيس من دون احترام البند الأساسيّ المتعلّق بالإقامة لطالب الجنسيّة داخل

البلاد سواء أكان عربيًا أم غير ذلك، وهي بذلك تعطي الدليل الواضح على الأهداف المبيّنة لمثل هذا الأسلوب من تغيير في التركيبة الديموغرافية للسكان، وتغيير الهوية والثقافة لأبناء البلد الأصليين، وأيضًا من أجل ضمان الحصول على الأغلبية في أيّ انتخابات تجريها السلطة.

أشار «عمر الشهابي» مدير مركز الخليج للدراسات السياسيّة، إلى أنّ اعتماد الملك حمد على المهاجرين، والمهاجرين السنّة بشكل خاص، دليل على حرص النظام على الحد من الانجرار الديني والانجذاب السياسيّ لدى المسلمين الشيعة، والسيطرة عليه داخل المملكة. وأنّ أكثر ما يقلق الناشطين هو سياسة التجنيس التي يتبّعها الملك حمد، حيث إنّها تهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية والدينيّة والإثنيّة البحرانيّة بشكل مصطنع، من خلال الهجرة المنظّمة من أجل السيطرة على المعارضة. وفي العام ٢٠٠٦، كانت البحرين تجنّس عمدًا السنّة من باكستان، واليمن، والأردن، وسوريا لاستيعاب اختلال التوازن الطائفيّ الذي ضايق الأسرة الملكيّة في البحرين.

وأضاف الشهابي أنّ مجموعة الأزمات الدوليّة أكّدت أنّ السلطات الخليفة استخدمت إجراءات استثنائيّة لتسريع عمليّة التجنيس، وللتيقن من أنّ هؤلاء المواطنين المجنّسين

سينضمّون إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية، وقد سبّب الوجود المكثف لأجانب في الجيش والشرطة غضبًا حادًا لدى السكّان المحليين الذين يعدّونهم «مرتزقة».

كما صدر في العام نفسه تقرير عرف في البحرين بـ«تقرير البندر»، نشره المستشار الحكومي السابق صلاح البندر، اتهم التقرير الحكومة بتنظيم مؤامرة تهدف إلى إقصاء الشيعة سياسيًا، وإلى منهجة التمييز العنصري وإبادة طائفة بأكملها، وإثارة النعرات الطائفية، وتحجيم دور القوى المعارضة في المؤسسة التشريعية، وإضعاف شوكتها في المجتمع المدني والإعلام وإبعادها عن دوائر التأثير في مؤسسات السلطة التنفيذية، والتغيير الديموغرافي للحصول على أكثرية موالية للسلطة.

الأثر الاجتماعي للتحجيس السياسي

الكاتب في صحيفة (أخبار الخليج) المقربة من رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، حميد المحميد، كتب عن المشاكل التي يسببها الوافدون المجنّسون «في البحرين في كلّ مرّة نتابع ونقرأ ونشاهد حكايات عن حوادث اعتداء وعراك وهوشات بسبب وافدين عرب أو حديثي الجنسية من دول الشام أو جنوب شبه الجزيرة العربية، وتكون تفاصيل تلك الحوادث مروعة وغير مألوفة على الشارع البحريني، لدرجة أنّ

البعض يلوم الدولة على تجنيس مثل هذه الفئات، ويصّب جام غضبه عليها، ناهيك عن موضوع الإسكان والخدمات العامة وغيرها».

وأضاف «إنّ الأمر الذي يجب أن نتوقّف عنده وأن نتدارس ظاهرتّه، هو زيادة حالة الاستياء من أهل البحرين المخلصين من فئات عربيّة تمّ منحها شرف الجنسيّة، وتمارس أفعالاً وتجاوزات واستفزازات وحالات عنف، بات من اللازم دراستها وفرض القانون الحازم معها ولويسحب الجنسية وفق القانون، كي لا تتفشى الظاهرة في المستقبل وتهتدّد المجتمع أكثر».

وشهد شاهد من أهل بيت الحكم، بأنّ المشروع الكارثيّ بالتجنيس السياسيّ تسبّب في تشطير المجتمع، وخلق حالة من عدم الاستقرار فيه، والأسوأ أنّه ولّد حالة هجينة مطواعة ومدجّنة، لطائفة ثالثة من المواطنين، في ظلّ تآكل حقوق المواطن وقضمها ونهشها، وهو الذي يعاني أنواعاً من الإذلال في مواطنيته.

الأثر الأمنيّ للتجنيس السياسيّ

تحوّل التجنيس السياسيّ في البحرين من كونه مشروعاً إلى واقع سياسيّ أسس لتهديد السلم الأهليّ وزعزعة الاستقرار

في البلاد، حيث تعتمد السلطات الخليفة إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع بعض الدول المجاورة لها؛ لاستيفاد مجموعات من مواطنيها مقابل تجنيسهم، ودمجهم في أجهزة الأمن والوظائف السيادية، وهو ما يضمن من هؤلاء الموظفين الولاء المطلق للنظام، وتنفيذ الأوامر بالتعذيب والإرهاب مقابل امتيازات مالية ضخمة، وتمتعهم بالمواطنة الكاملة.

في إحدى الندوات حول التجنيس السياسي في البحرين والأثر الأمني في البلاد، ذكر أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان (المعتقل) «أنّ منطقة عسكري كانت من المناطق الآمنة التي ينعم أهلها بالأمن، ولم تكن بحاجة إلى توفير قوات الأمن لها، حيث إنّ أهلها الطيبين المشغولين في البحر غالبيتهم عاشوا وترعرعوا على قيم إسلامية أصيلة، متحايين في ما بينهم إلى أن وقعت جريمة التجنيس السياسي وسُكّن المجنسون في هذه المنطقة، فانقلبت من منطقة آمنة إلى منطقة معدومة الأمن بسبب هؤلاء المجنسين فأصبح أبناء هذه المنطقة الأصليون لا يأمنون على أموالهم وأعراضهم بسبب هؤلاء المجنسين حتى أصبحت هذه المنطقة لا تستطيع أن تخرج فيها امرأة بعد الساعة السابعة بسبب تسكع هؤلاء المجنسين في الشوارع».

ومنح الجنسية لأداء أدوار تتنافى مع القانون والأخلاقيات، لن يتحول إلى مواطن صالح يدافع عن متطلبات المواطنة الحقّة، والدلائل واضحة في الممارسات التي قام بها هؤلاء المجنسون بحق أبناء الشعب في غياهب المعتقلات وغرف التحقيق، وكيف كانوا يمعنون في التعذيب والانتهاكات أثناء مداهمة بيوت المواطنين وقمع المسيرات السلمية.

الأثر الاقتصادي للتجنيس السياسي

هناك عدم تنوع في موارد الميزانية العامة للدولة، حتى أصبحت الدولة تستجدي من دول الجوار لتحديث البنية التحتية، من إنشاء طرق وجسور وأنفاق وإنشاء الخدمات السكنية وتطوير الخدمات الصحية والخدمات التعليمية، وكل هذه الخدمات باتت تتأثر سلباً جراء التجنيس السياسي، وذهاب النظام في الخيار الأمني، حتى أصبحت ميزانية الأمن تستهلك الجزء الأكبر من الميزانية العامة. فعملية التجنيس تستنزف من المال العام الكثير بما انعكس سلباً على الأداء وتطور البحرين على مستوى التعليم والصحة وغيرها مما دفعها لإستجاء دول الجوار من أجل سد النواقص.

كما تعاني البحرين من كثافة سكانية عالية وأرض محدودة وموارد محدودة، يجعل من موضوع التجنيس السياسي خيار

كارثي على اقتصاد البلد، ويؤثر على مستوى ونوع الخدمات. الفريق المتابع لملف التجنيس بجمعية الوفاق (المغلقة) أكد أن كلفة التجنيس السياسي الكارثي في البحرين تزيد على ٢٠٪ من ميزانية البحرين وأن إلغاء هذا المشروع غير الوطني ومعالجة كل تداعياته يشكّلان حلاً أولياً لتجاوز الفشل الاقتصادي وأزماته، وإبعاد البحرين عن شبح الإفلاس والتدهور المعيشي الذي تنذر به سياسات السلطة.

فتكلفة التجنيس وتبعاته المالية الاقتصادية والمعيشية التي تقدّر بمئات الملايين سنوياً، يمكن أن تتحوّل لصالح الوطن وأهله بدلاً من زيادة الأعباء والضغوط والتهديدات له ولمعيشته، وأخطار الأوضاع الاقتصادية التي تمرّ بها البحرين والمنطقة؛ جرّاء غياب الرؤية السليمة لدى الحكومة وانعدام الشفافية، هي أخطار تتضاعف بوجود التجنيس السياسي الذي يأكل خيارات البحرين، ويزيد من تعقيدات واقعها الاقتصادي والأمني والاجتماعي.

وأشارت تقارير عديدة إلى أنّ أهم الآثار التي ترتبت على عمليات التجنيس السياسي، هي انتشار البطالة بين صفوف أبناء المجتمع، وإقصاء أبناء البحرين الأصليين ولاسيما الشيعة منهم بالتحديد من التوظيف الحكومي، وخاصة سلكي

الجيش والشرطة، إضافة إلى التأثير الواضح في الخدمات وإضعافها بشكل خطر، وخاصة في قطاعات الصحة والإسكان والتعليم.

وأدت عمليّات التجنيس التي تكلف ميزانيّة الدولة أموالاً طائلة، إلى انخفاض في دخل الفرد البحرانيّ بسبب الضغط الهائل، واستقدام الأعداد المتزايدة من الغرباء المجنّسين وإعطائهم كلّ الحوافز والامتيازات لقاء ولائهم للنظام.

إلحاق الضرر بدول الجوار

صرّح وزير الداخلية الخليفي راشد بن عبدالله آل خليفة بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٨ إن وزير الداخلية السعودي عبدالعزيز بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود بحث معه موضوع منافسة عدد ممن يحملون جوازات بحرينية لأصحاب الأعمال بالمملكة العربية السعودية، مستغلين في ذلك التسهيلات التي تقدم لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى إلحاق الضرر بمصالح المواطنين السعوديين. وكان مواطنون في بلاد الحرمين قد أشاروا إلى أن الأشخاص الذين تجنسهم البحرين يستفيدون من الجنسية الخليجية في مزاحمة السعوديين في سوق العمل، وعبروا عن غضبهم من التجنيس السياسي في البحرين؛ مشيرين إلى أن المجنسين في البحرين يستفيدون

من معاملتهم كخليجيين في سوق العمل السعودية، وتحت وسم #البحرين-تجنس-على-حساب-بطالتنا انتقد مغردون في بلاد الحرمين السياسة الخليفة في منح الجنسية للأجانب داعين سلطات بلادهم إلى فرض قيود على البحرينيين.

الانتخابات والتجنس السياسي

حاول النظام الخليفي من خلال عمليات التجنيس المتزايدة والعشوائية أن يجلب شعباً بديلاً مالياً له بديلاً عن الشعب الأصيل، وعمل على تغيير التركيبة الديموغرافية للسكان، وزيادة عدد المقترعين لصالح لوائحه والتأثير في نتائج الانتخابات، وإعطاء صورة أنّ نسبة الاقتراع تتزايد وأنّ الانتخابات في البحرين ديمقراطية وتشهد نسب إقبال واسعة، لإيهام العالم أنّ الأكثرية في البحرين هي معه، وتقف إلى جانبه وأنّ الأصوات المقاطعة للانتخابات والمعارضة له ليست سوى أقلية لا يعتدّ بها.

الكاتب في صحيفة «الرأي اليوم» خالد الجيوسي كتب أنّ النظام البحرينيّ حاول جاهداً إظهار نزاهة انتخاباته والإقبال الكثيف على صناديقه، وبرّر قلة أعداد الناخبين في بعض الدوائر بعدم شعورهم بالأمان خوفاً من هجمات محتملة مفتعلة، وانتقالهم لغيرها الآمن، في المقابل أظهرت بعض

الفيديوهات والصور المتداولة مشاركة المقيمين من حاملي الجنسية الهنديّة والباكستانيّة في الاقتراع البحرينيّ، الذي يذكّرنا بأقاويل تؤكّد تعمّد النظام الخليفي منح جنسيّته للمقيمين الأجانب من باب زيادة الكثافة السكانيّة المؤيدة له أو المستفيدة منه، فتلتف حوله وتدعم ركائز حكمه ووجوده، ما دفع ببعض المعارضين إلى السخرية وتوجيه شكرهم ومباركتهم إلى الدول المشاركة باقتراع انتخابات بلادهم. وأضاف أنّه كان على الحكومة الخليفية حتى وإن خالفت نيّاتها أن تكون أكثر وعياً وصراحة وشفافية، فيما يتعلّق بمسيرة الانتخابات وضعف الإقبال عليها، فذلك الواقع الضعيف يكسبها مصداقيّة أكثر من إنكاره والعمل على تلميعه وإثرائه بالمبالغات العددية المشهّدية التصويرية الهزيلة.

ومن خلال هذه المعطيات، يتبين أنّ مشروع التجنيس قائم على هز المجتمع السياسيّ البحرانيّ وتفكيكه على المدى المستقبليّ، وأنّه يبني على استقدام كتل بشريّة تحمي احتكاريّة السلطة وتشبّت اتجاهات الفعل الشعبيّ المعارض. مشاهد المجنّسين المتوافدين إلى صناديق الاقتراع استفزّت كلّ المتابعين في البحرين وخارجها، ووصف النائب السابق في البرلمان اللبناني ناصر قنديل عمليّات التجنيس بأنّها «أسرلة» تشبيهاً بما ارتكبه العدو الإسرائيليّ من استقدام

اليهود إلى فلسطين المحتلة، ليحلّوا محلّ سكّانها الأصليين، ورأى أنّ السلطات الخليفية تكرر تطبيق النموذج البريطاني الذي طبّق في دولة جنوب أفريقيا ذات الغالبية السمرّاء، وذلك باستجلاب البيض إلى هذا البلد ليصبحوا الأكثرية، من أجل صناديق الاقتراع، وأنّ ما يجري في البحرين هو استعمار استيطانيّ وفق معايير الأمم المتحدة.

البحرين شهدت خمس انتخابات تشريعية (٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١١، وأخيراً ٢٠١٤)، كان في جلّها وجود لأعداد من المجتّسين، ولكن في انتخابات ٢٠١٤ كان الأمر واضحاً جداً، بل لعبت الحكومة على المكشوف بورقة المجتّسين حديثاً ودون موارد، ودافعت وبقوّة عن حقّ كلّ مجتّس حتى لو كان حديثاً في المشاركة بالانتخابات ووفقاً للقانون كما تقول.

التجنيس السياسي وإسقاط الجنسية

بموازاة عملها الحثيث على سياسة التجنيس السياسيّ بهدف التغيير الديموغرافيّ وتبديل الأكثرية الشعبية بأقلية، ولتغيير الواقع السياسيّ في البلاد، عمدت السلطات الخليفية إلى اعتماد سياسة لا تقلّ خطراً عن التجنيس، وهي إسقاط الجنسية عن المعارضين والنشطاء، وحتى عن بعض رجال السياسة والنوّاب السابقين، في خطوة تعدّ شديدة الخطورة

وتسهم بشكل أكبر في عملية تبديل الشعب من معارض إلى موال، وهذا ما عدته كل المواثيق والعهود الدوليّة عملاً يمس بالحرية الشخصية للفرد.

فإسقاط الجنسية عن المواطنين يعدّ خرقاً واضحاً لقواعد القانون الدولي، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان الأساسيّة. وتنصّ المادة الثانية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّ لكلّ فرد حقّ التمتع بالحقوق كافة والحرّيات الواردة في هذا الإعلان، من دون أيّ تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسيّ وغير السياسيّ، أو الأصل الوطنيّ أو الاجتماعيّ أو الثروة أو المولد أو أيّ وضع آخر، ولا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسيّ أو القانونيّ أو الدوليّ للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص.

وتقول المادة ١٥ من الإعلان أنّ لكلّ فرد حقّ التمتع بجنسيّة ما، ولا يجوز حرمان شخص جنسيّته تعسفاً أو إنكار حقّه في تغييرها.

وعلى الرغم من هذا، فقد استخدم النظام الخلفي إسقاط الجنسية لمعاقبة المعارضين ومنهم علماء الدين الشيعة، لوقوفهم مع المطالب الإصلاحية التي طالب بها المواطنون في حراكهم الشعبيّ الذي انطلق في فبراير ٢٠١١، ووصلت أعداد

المسقطه جنسيّاتهم منذ هذا الوقت إلى المئات، لتشمل أيضاً ومن دون أيّ رادع الرمز الشيعيّ الأبرز آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم.

التجنيس.. والإبادة الجماعيّة

يعني مصطلح «الجينوسايد»، القتل الجماعيّ أو الإبادة الجماعيّة لشعب أو أقلّيّة أو طائفة ما، وقلعها من جذورها من مختلف النواحي، كما أنّها تعني القتل والتطهير العرقيّ والفناء الجماعيّ. وهو أيضاً التدمير المتعمّد للجماعات القوميّة أو العرقيّة أو الدينيّة أو الإثنيّة. وارتكاب هذه الأفعال يقع من خلال صور متعدّدة سواء أكانت الجريمة بصورة مباشرة أم عبر التحريض عليها أم بالتأمّر على ارتكابها، وسواء أكان ذلك أثناء الحرب أم السلم. وقد نصّت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعيّة الصادرة عام ١٩٤٦ على أنّ الإبادة تتحقّق بحدوث هذه الأفعال:

- قتل أعضاء من الجماعة.
- إلحاق أذى جسديّ أو روحيّ خطير بأعضاء من الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشيّة يراد بها

تدميرها الماديّ كلياً أو جزئياً.

- فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.
- نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.

وإذا أردنا أن نعوص قليلاً في بنود هذه الاتفاقية، ولمقارنتها مع الواقع الحاصل في البحرين، فسنجد أنّ النظام الخليفي، وعبر سنوات طويلة، وبالتحديد منذ انطلاق الحراك الثوري عام ٢٠١١، عمد إلى قتل الكثير من المواطنين المعارضين الذين عبّروا عن مواقفهم الراضة سياسته، ولجأ إلى إلحاق الأذى الجسديّ والمعنويّ الخطير بالآلاف من المواطنين، ومارس سياسة القمع والاضطهاد بحقّ الغالبية العظمى من الشعب البحرانيّ، وفي هذا تجسيد واضح لبنود الاتفاقية التي تشرح معيار الإبادة الجماعية وتحدّده.

وكذلك استخدم النظام كلّ الوسائل الاستبدادية من أجل إخضاع الشعب، مضيّقاً عليه في كلّ المجالات سواء الأمنية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، ومن خلال فرض القيود الخانقة وطرده الموظفين من أعمالهم وحرمانهم الوظائف الأساسية في الدولة، ولا سيّما في الجيش والشرطة، وكذلك سياسة الاعتقال والتعذيب الوحشيّ والمداهمات الدائمة،

ما أخضع البحرينيين لظروف معيشية متعمدة، الهدف منها التدمير عبر الزمن وعدم السماح لهم بالتطور أو النمو أو حتى العيش في ظروف طبيعية تؤمن لهم استمرارية البقاء.

وكان السلاح الاقتصادي من الأساليب الأساسية التي اتبعتها النظام في التضييق على الشعب وخنقه، مانحاً كل الامتيازات للموالين له مع حرمان الأغلبية أياً منها. وفي الحالة الطبيعية، يكون التضييق الاقتصادي على شعب ما، بحد ذاته وسيلة من أجل تشجيع الأسرع على عدم الإنجاب تحت ضغط الوضع الاقتصادي السيئ، وبالتأكيد لا يمكن تبرئة النظام من مثل هذه الأعمال، نظراً إلى التاريخ الأسود له في مختلف مجالات انتهاك حقوق الإنسان.

وكان المساعد السياسي لأمين عام جمعية الوفاق (المغلقة) خليل المرزوق قد قال إنه في الأعراف الدولية، عندما يكون التجنيس بهذه الوتيرة، فإنّ الحديث يدور عن إبادة جماعية للسكان الأصليين، ولا نقول بأنّ السكان الأصليين فقط شيعة، إنّما شيعة وسنة. ومخطئ من يعتقد، بعنوان طائفي، بأنّ التجنيس يفيد طائفته فهو يحول البحرين من دولة مواطنة إلى دولة طائفية، ومن يعتقد بأنّ التجنيس يضيف له في الحسابات السياسية فهو واهم ومخطئ؛ لأنّ الحسابات السياسية تقول إنّ التحوّلات السياسية والإقليمية تقول بأنّ

هؤلاء سينافسون البحرينيين، وسيكون لهذا تداعيات بصورة أكبر في المستقبل، إذ لا العملية السياسية ستكون مفيدة ولا عملية التجنيس نفسها.

تصريحات وتقارير خبرية متنوعة (المصدر: موقع «البحرين اليوم»)

الشيخ علي سلمان: التجنيس يهدف للتغيير السكاني

قال أمين عام جمعية الوفاق المعتقل الشيخ علي سلمان، بأن عملية «توزيع الجنسية» الجارية في البحرين تتم خارج إطار «النص القانوني»، وأن من يتم منحهم الجنسية «بطريقة استثنائية» يبلغ بالمئات والآلاف. وأكد الشيخ علي سلمان في خطبة الصلاة اليوم الجمعة، ٢٢ أغسطس ٢٠١٤، بأن التجنيس الجاري «يهدف إلى تغيير التركيبة الديموغرافية في البحرين، ويهدف إلى مغالبة السكان الأصليين والعمل على استمرار قهرهم وإضعافهم».

وأشار إلى أن النسبة الأكبر من المجنسين «يعملون في الأجهزة الأمنية»، وأن وظيفتهم هي «ممارسة القمع تجاه المواطنين».

وأوضح أن عملية التجنيس لا تُدار في إدارة الهجرة

والجوازات، وإنما «في مكان آخر أوصى به تقرير البندر»، في إشارة إلى الديوان الملكي. واستنكر الشيخ علي سلمان استقواء النظام بالمجنيس في قمع المواطنين، وقال بأنه لا يوجد بلد آخر يفعل ذلك غير «الكيان الصهيوني».

ومن جانب آخر، استهجن الشيخ علي سلمان إقدام النظام على سلب الجنسية من مواطنين تعود جذورهم «لأكثر من ٤٠٠٠ سنة»، وقبل أن تتعاقب على البلاد الأنظمة المختلفة.

ورأى أمين عام الوفاق بأن التجنيس السياسي الذي يُمارسه النظام يحمل رسالتين، فالنظام يريد إبلاغ المواطنين، سنة وشيعة، بأنه لا يثق بهم، وأن النظام يريد استبدال شعب بآخر.

تقرير للوكالة الألمانية: البحرين أكثر الدول العربية مشاركةً بالمجنسين في أولمبياد ريو

أفاد تقرير لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) بأن الفريق الخلفي الرسمي في أولمبياد ريو ٢٠١٦؛ كان من «أكثر الدول العربية المشاركة ضمًا للاعبين مجنسين، وهم ٦ عدائين إثيوبيين، و٥ كينيين، و٣ من أصل نيجيري ومغربي». وقد حصلت البحرين على ميداليتين واحده ذهبية والثانية فضية، وكلتاهما لعدائتين كينيتي الأصل.

٢٠١٦، التعبير عن استيائهم من السياسة الخليفية في التجنيس الرياضي وذلك بعد نشر فيديو لإحدى المشاركات الكينيات باسم البحرين وهي تُستقبل بحفاوة في مطار كينيا. وأشار التقرير الألماني إلى غياب التخطيط في البلدان العربية في المسابقات الرياضية، مستدلاً على ذلك بلجوء بعضها «وخاصة من دول الخليج إلى سياسية التجنيس، والحصول على أبطال جاهزين مقابل المال».

وقال الدكتور حسن مصطفى، رئيس الاتحاد الدولي لكرة اليد، في تصريحات خاصة إلى وكالة الأنباء الألمانية؛ إنه يرى أن المشكلة لدى الرياضة العربية ليست مالية «لأن الدول العربية في مجملها لا تعاني من مشاكل مالية، فيما تعانيها بلدان أخرى تغلبت على هذه المشكلة وحصدت رصيماً أفضل من الميداليات. وأوضح: «المنطقة العربية لديها كم كبير من المواهب الرياضية والإمكانات كما سنحت لها الفرصة لاستقدام المدربين والخبرات الأجنبية من كل أنحاء العالم. ولهذا، أرى أن مشكلتنا الأساسية تتعلق بالتخطيط والالتزام بتنفيذ هذه الخطط والتعاون سويًا لتبادل الخبرات والإمكانات».

وإضافة للنظام الخلفي في البحرين، فقد لجأت قطر أيضاً

لسياسة التجنيس الرياضي، وقد أُطلق على بعثة قطر في هذه الأولمبياد «منتخب العالم» لما تضمنه من كوكبة من اللاعبين المجنسين، حيث تضم البعثة ٣٨ رياضياً يشاركون في ١٠ ألعاب، أولها ألعاب القوى والتي يشارك فيها ٩ رياضيين.

وقال التقرير «أن هؤلاء اللاعبين لم يحققوا إنجازات تذكر، وصرحت قطر بأنها تنوي سحب الجنسية من اللاعبين الذي فشلوا في الحصول على ميداليات وإعادتهم إلى بلادهم مرة أخرى. فيما كانت ميدالية قطر الوحيدة في أولمبياد ريو وهي ميدالية فضية من إحراز معتز برشم وهو لاعب سوداني الأصل».

ابنة نواز شريف.. تنشر صورة لباكستانيين في البحرين يقبلون

صورة شريف وخلفهم علم البحرين

نشرت ابنة رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف صوراً على حسابها في موقع «تويتر» تُظهر عدداً من الباكستانيين المتواجدين في البحرين وهو يحملون صورة لشريف وخلفهم علم البحرين، ما أثار استياء نشطاء بحرايين ذكروا بمشكلة «التجنيس في البلاد وازدواجية الولاء الوطني للمجنسين».

وقالت مريم نواز شريف، التي تُعترف نفسها بأنها ناشطة سياسية وتعمل في الجامعة، بأن «باكستانيين مغتربين في البحرين يرفعون صور شريف، ويرسلون حبهام له»، من غير أن

تكشف عن طبيعة عملهم، أو ما إذا كانوا مجنسين أم لا.

وقد كشفت أرقام سابقة نشرتها الصحافة المحلية في البحرين بأن هناك ما يزيد على ١٠٠ ألف باكستاني في البحرين، وأغلبهم يعملون في الأجهزة الأمنية والعسكرية ويشاركون في قمع التظاهرات الشعبية وتعذيب السجناء البحرانيين، في حين كشف السفير الباكستاني في تصريحات سابقة بأن أكثر من ٣٠ ألف باكستاني تم تجنيسهم في البحرين، ودعاهم في ديسمبر من العام ٢٠١٤م إلى الإسراع في تسليم جنسياتهم إلى السفارة لأنّ إسلام آباد لا تسمح بازدواجية الجنسية، كما كشف السفير بأن هناك قرابة ٥٠٠٠ باكستاني ينتظرون للحصول على الجنسية في البحرين.

وتقيم باكستان علاقات أمنية وتجارية وثيقة مع النظام الخليفي، واعتاد الخليفيون، وبينهم الحاكم الخليفي حمد عيسى الخليفة، على زيارة إسلام آباد والتوقيع معها على معاهدات متبادلة، تشمل ملفات عسكرية وأمنية، إضافة إلى موضوعات لها صلة بالجانب الخدماتي الذي يخص الباكستانيين المقيمين في البحرين والمجنسين منهم على وجه الخصوص.

ووردت العديد من أسماء المرتزقة الباكستانيين في إفادات

السجناء البحرينيين الذين تعرضوا لانتهاكات واسعة داخل السجن على أيدي هؤلاء المرتزقة، وذكرت تقارير بأنهم في الغالب يأتون من مناطق معروفة بتشددها الطائفي وتنتمي إلى جماعات تكفيرية موالية لآل سعود والمذهب الوهابي الذي يقول باحثون بأنه يمثل «حاضنة أيديولوجية لعقيدة داعش».

الباحثة «جيون شو»: آل خليفة قوة استعمارية استيطانية

مشابهة للصهيونية

عرضت الباحثة «جيون شو» وجهة نظرها حول الصراع القائم في البحرين بين الشعب ونظام عائلة آل خليفة الحاكم. وقالت شولدي إلقائها لكلمة في مؤتمر نصره الشعب البحراني بشهر فبراير ٢٠١٧ «إن التوترات السياسية والاجتماعية في البحرين ليست طائفية بين الغالبية الشيعية وبين عائلة آل خليفة السنية ولكنها بين عائلة محتلة وبين أهل البلد الاصليين».

وأشارت في هذا الصدد إلى سياسات الإستعمار الإستيطاني التي قامت عليها اسرائيل والمشابهة لسياسات آل خليفة في حكم البحرين.

وأوضحت أن سياسات الإستعمار الإستيطاني تقوم على أساس قيام مجموعة بالتحرك من أجل احتلال الأرض وبناء

مجتمعها الخاص بها مثل ما حصل في البحرين عندما احتل آل خليفة البلاد قبل قرنين من الزمن، وكما حصل عندما قدم اليهود الى فلسطين.

وبيّنت أن هذه المجاميع التي تسعى للإحتلال والسيطرة «تصدم بعقبة اهل البلد الأصليين وحينها تلجأ إلى تصفيتهم جسدياً ورمزياً وذلك عبر قتلهم وتهجيرهم وكذلك عبر إزالة تراثهم الثقافي من مساجد وغيرها»، لكنها أوضحت بأن ذلك «غير ممكن إذ من المستحيل القضاء على شعب»، واستطردت «وحينها تأتي تلك المجاميع بمرتزقة لها من الخارج يضحون من أجلها ويقمعون أهل البلد».

الباحثة أشارت إلى أن الخطوة الأخرى لتعزيز القدرة تتمثل بسياسات التغيير الديمغرافي وعبر استيراد أفراد من مجتمعات تجمعها بها قواسم مشتركة كان تكون قبلية او قومية أو طائفية. وهو ما يحصل في البحرين عبر عمليات التجنيس التي أحدثت تغييراً ديمغرافياً «لموساً» منذ العام ٢٠٠٠. وحدثت الباحثة من مخاطر التجنيس على مستقبل البحرين.

وأوضحت بأن مثل هذه القوى الإستيطانية لا تسمح للسكان الأصليين بحمل السلاح لأنها تخشى الإنتقام في أي لحظة.

وأخيراً أكّدت الباحثة على أنها لمست تشابهاً بين مطالب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة التي زارتها وبين مطالب الشعب البحراني التي لمستها خلال زيارتها للبحرين.

حركة أحرار البحرين: تحالف الخلفيين مع «داعش» تهديد للوجود السني في البحرين

قالت حركة أحرار البحرين الإسلامية في بيان بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠١٤ بأن دخول «تحالف السعودية وإسرائيل وبعض الدول الغربية لتحويل تنظيم القاعدة إلى الطائفية» أدى إلى أن يزيدها «عنفاً ودموية وسادية»، وقالت الحركة في بيان اليوم الجمعة، ٢٢ أغسطس، بأنّ الغربيين ودول النفط الخليجية ساهموا في «تغذية الإرهاب الطائفي، ظناً (...) أن هذا المنحى سيجعلها أقل استهدافاً للمصالح الغربية والأنظمة الاستبدادية»، وأكدت الحركة فشل هذه السياسة.

وقالت الحركة في بيانها بأن الجهات الغربية معنية بإعادة النظر في ٣ أمور جوهرية، وهي الحرب ضد الإرهاب التي شنها الغربيون ضد القاعدة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وسياسة تحويل مسار القاعدة باتجاه الطائفية وما نتج عن ذلك من دماء غزيرة، والسياسة الغربية تجاه أنظمة الاستبداد في الخليج.

حقائق ٣ أمام الغرب

وأشار البيان إلى أن هناك حقائق أضحى على الغرب أن يعيها، وتتعلق بالمشروع الطائفي الذي استنفذ أغراضه، وانقضاض أنظمة الاستبداد على حلم الديمقراطية الذي نادى به الثورات العربية وتحول هذه الثورات إلى فوضى وحرف مسار الإصلاح الديمقراطي، وكذلك حقيقة أن الوعي الجماهيري بدأ يبلور فهما جديدا للحفاظ الثورة من التحريف والطأفة.

الخليفيون والمشروع الطائفي والتجنيس

وفي سياق آخر، أضاف البيان بأن «السعودية دخلت على خط القاعدة» بغرض إشعال المشروع الطائفي، مؤكداً أن النظام الخليفي استحسن هذه الفكر، وارتبط بالمشروع الطائفي منذ البدء. ونقل البيان أن وزير ديوان (الملك) حمد عيسى الخليفة معروف بطائفته منذ ٢٠ عاما، «وكتب قصائده التي يمكن اعتبارها بلغة اليوم ترويجا للإرهاب وتهديدا به»، وقال بيان الحركة بأنه منذ تعيين هذا الوزير «دخلت البحرين مرحلة طائفية غير مسبوقة»، وذلك بهدف «تفكيك الوحدة الوطنية».

واعتبرت الحركة أن التجنيس السياسي تجسيد لمشروع آل خليفة في «استقدام شعب أجنبي ليحل محل السكان

الأصليين، الشيعة والسنة». ويسلط البيان على مرحلة ما بعد انطلاق الثورة البحرانية، حيث استقدم الخليفون «قوات الاحتلال السعودية أولاً، ثم تحالفوا مع أشد الاتجاهات السننية تطرفاً»، وهو ما هباً الأرضية لارتفاع رايات «داعش» في البلاد، في محاولة لاستدراج المواطنين السنة «لمشروع طائفي متطرف لا يفيدهم في شيء».

وقال البيان بأن الترويج لتنظيم داعش يعني استبدال للمجموعات الإسلامية التي استعان بها النظام الخلفي سابقاً، وما يفترض على رموز التيار الديني السنني في البحرين، بحسب البيان، الوعي بأن تحالف الحاكم الخلفي مع التيار الداعشي هو «تهديد خطير» لوجودهم، ما يدعوهم لتقوية العلاقات مع بقية المواطنين، والانعزال عن النظام الخلفي، وتأمّلت الحركة أن تكون ذكرى الاستقلال وحلّ المجلس الوطني في ٢٥ أغسطس «فرصة لعلماء المواطنين السنة ومفكرهم لإعادة النظر في الوضع البحراني، والانحياز للثورة التي بقيت وحدها، من بين الثورات العربية، نقية صافية متواصلة وصادقة مع نفسها وجماهيرها».

نبيل رجب: الإنجاب ضروري للحفاظ على نسيج البلاد

أعرب نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان

عن تأييده للدعوة التي أطلقها الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق والتي دعا عبرها البحرينيين الى زيادة الإنجاب لمواجهة مشروع آل خليفة لتغيير التركيبة الديمغرافية للبلاد، عبر عمليات التجنيس السياسي لعشرات الآلاف من الأجانب من آسيويين وغيرهم.

وقال رجب في تغريدة له على حسابه في تويتران «دعوة الإنجاب التي أطلقها الشيخ علي سلمان ستكون شاذة لو كانت الأوضاع طبيعية، لكن نكبة التجنيس جعلت منها ضرورية للحفاظ على نسيج البلاد وكيانه». ويذكر أن سلطات آل خليفة وضعت مخططا لتحويل البحرينيين إلى أقلية في بلادهم، وهو المخطط الذي كشف عنه صلاح البندر مستشار الديوان الملكي السابق في تقريره الشهير.

وكان الشيخ علي سلمان حذر من مخاطر التجنيس على هوية البلاد ونسيجها الإجتماعي داعيا إلى إحباط مخططات السلطة في هذا الصدد وذلك عبر زيادة الإنجاب، وهي الدعوة التي لاقت ردود فعل متفاوتة بين المواطنين البحرينيين. فالبعض اعتبرها دعوة غير واقعية بسبب الظروف المعيشية السيئة التي يمر بها المواطنون بسبب استئثار عائلة آل خليفة والمجنسين بموارد البلاد وإمكاناتها ومع تفاقم أزمة السكن في البلاد. فيما اعتبر البعض الآخر أن هذه الدعوة تشجع على تعدد الزوجات.

صلاح البندر: لا حلول سياسية في البحرين و«ولي العهد» سيحول البحرينيين إلى أقلية بحلول ٢٠٣٠

قال الدكتور صلاح البندر خلال كلمة ألقاها بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٤ في العاصمة البريطانية لندن بحضور حشد من الجالية البحرانية؛ أن كل من يراهن على إصلاح النظام الحاكم في البحرين «يعيش في وهم»، مؤكداً أن سلمان حمد الخليفة ولي عهد حاكم البحرين هو المؤسس لمشروع أسماه بـ«مخطط البحرين الهيكلي». وبحسب البندر، فإن هذا المخطط «السيادي» يهدف إلى تقليص نسبة البحرينيين إلى ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

وأشار البندر بأن انعكاس الوضع الاقليمي على الأزمة في البحرين هو مجرد «وهم»، مشدداً على عدم امكانية الوصول إلى حل سياسي عن طريق «الحوار»، وأن كل ما هو مطروح اليوم هو عملية «خداع سياسي»، معللاً ذلك بأن مرحلة «التخطيط» قد تمت وأن المشروع دخل مرحلة التنفيذ.

وأبدى البندر أسفه العميق لعدم إعطاء المعارضة السياسية في البحرين الأهمية الكافية لملف التجنيس، معرباً تمنيه أن يكون هذا الملف هو البند الأول في «وثيقة المنامة» التي حددت سقف مطالب المعارضة السياسية، مستذكراً «مع

احترامي للجمعيات ووثيقة المنامة إلا أن بنودها ستبقى في
الادمغة ولن ينفذ النظام حرف منها. أطلبوا ما شئتم وسيفعل
حمد ما يشاء».

وكشف البندر أنه قام بتسليم التقرير إلى أحد الصحفيين،
الذي قام بدوره بتسليمه إلى القيادات السياسية في المعارضة،
مشيرا إلى أن المعارضة تكتمت على التقرير لمدة شهر كامل
بسبب انشغالها بالحملات الانتخابية في ذلك الوقت، فتم
تسليم التقرير للحقوقي نبيل رجب، الذي قام بنشره في غضون
٢٤ ساعة.

واقترح الدكتور صلاح تشكيل لجنة دولية خاصة للنظر
في هذه قضية التجنيس، لافتا إلى أن هناك ديناميكية
واضحة لإخفاء مظاهر التشيع في البحرين. كما فند مزاعم
وجود ما يعرف بـ«جناح الحمام» و«جناح الصقور»، مؤكدا أن
رموز النظام يلعبون أدوارا مختلفة ولكنها متكاملة. وأشار إلى
علاقته الشخصية بولي عهد النظام حين كان يقدم الماجستير
في جامعة (كيمبرج) بالقول «أعرفه شخصا، والحديث عن
جناحه المعتدل وهم».

البندر أكد أنه تم بالفعل تجنيس (٣٦٠ ألف) شخص
من أصل (٩٣ ألف) أسرة، قوام كل أسرة من (٣ الي ٧ افراد)،

موضحاً أنه حسب المخطط الهيكلي سيكون سكان البحرين (٢ مليون) ونسبة الشيعة لن تتجاوز (٣٠٪) بحلول عام ٢٠٣٠.

وكشف البندر خلال كلمته التي استغرقت أكثر من ساعة عن المخطط «الهيكلية لمستقبل البحرين» والذي وصفه بالمخطط «السيادي» الذي لا يعرفه إلا الديوان الملكي، مؤكداً أن هذا المخطط سيحول مناطق البحرين المختلفة إلى «مستوطنات».

كما كشف أن ولي عهد حاكم البحرين سلمان حمد الخليفة والذي تراهن عليه القوى السياسية في التوصل إلى حل «للأزمة» هو الذي يشرف على هذا المخطط شخصياً، وأن الشركة التي أعدت المخطط هي نفسها الشركة الصهيونية التي قامت ببناء مطار «بن غوريون» في «تل أبيب» وشاركت في هندسة المستوطنات في الضفة الغربية.

واقترح الدكتور البندر إنشاء لجنة للتعرف على هذا «المخطط الهيكلي السري السيادي» وأن يضاف هذا الطلب إلى وثيقة المنامة، معللاً ذلك بوجود مجلدات ضخمة موجودة في الديوان الملكي تحوي تفاصيل «مؤامرة كبرى على شعب البحرين الأصلي» وأن «آل خليفة سيحولون البحرين إلى مستوطنات مثل تلك التي أنشأتها (إسرائيل) في الضفة».

ودعا البندر المعارضة البحرانية إلى التظاهر أمام بلدية

لندن، وحث المعارضة على الاستعداد لتنظيم برامج وفعاليات في التاسع من أغسطس القادم، الذي يصادف اليوم العالمي للسكان الأصليين، وطرح ملف التجنيس بقوة في هذا اليوم. وقال أن هذا اليوم مناسب لأن يتحد شعب البحرين سنة وشيعة كسكان أصليين لمناهضة التجنيس.

وفي سؤال وجه له لـ «أنه كان قيادياً في المعارضة البحرانية ماذا كان سيفعل، أجاب البندر بأنه «سيحمل الكلاشنكوف».

ثانياً: هدم المساجد في البحرين

إن المساجد هي من أعظم المقدسات لدى المسلمين عامة، كما أنها من ضمن دور العبادة التي تكفل صيانتها وحمايتها كُـلُّ الشرائع السماوية والقوانين الدولية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ما لها من بُعد روحي وتاريخي على امتداد صور غابرة.

إن اللجوء إلى تقييد الحريات الدينية والتعرض لمقدسات طائفة معينة بالتدمير أو التخريب؛ يعدُّ شكلاً من أشكال «الإبادة الثقافية»، بلا شك، وقد أقدمت قوات السلطة الخليفية المتحالفة مع قوات درع الجزيرة (السعودية) على تهديم وتخريب عشرات المساجد والحسينيات في البحرين التي يذهب إليها أبناء الطائفة الشيعية، وقد جرى ذلك في مارس ٢٠١١م حيث شهدت البلاد حملة القمع والاضطهاد الواسعة التي شنتها السلطة بعد إعلان ما يُسمى «قانون السلامة الوطنية» (الطواريء) وتفريق المعتصمين عن ميدان الشهداء. وقد أحصت جهات حقوقية ودينية هُدم أكثر من ٣٨ مسجداً، زعمت السلطات الخليفية بأنها «غير مرخصة»، وهو تبرير ينطوي على الطبيعة الانتقامية التي استولت على حملة الاضطهاد الطائفي، فضلاً عن نزعة الاستخفاف بعقائد المواطنين الأصليين

وشعائرهم وطقوسهم الدينية. وفي تلك الفترة تولى وزير العدل الخلفي، خالد علي، ورئيس هيئة الإعلام آنذاك فواز محمد؛ مهمة تزوير الحقائق ومحاولة طمس الحقائق التي تكشف تورط الخلفيين في جريمة هدم المساجد. وفيما يلي إطلالة على بعض هذه المساجد:

مسجد مؤمن في قرية النويدرات:

سُمِّيَ بمسجد مؤمن نسبة إلى أحد العلماء المؤمنين القدامى، حيث كان يقيم فيه صلاة الجماعة وكان شهيراً بإيمانه، لذا سرى الاسم منذ القدم على هذا المسجد.



المسجد من الجهة الشرقية في منتصف السبعينات

الموقع والسدنة

يقع المسجد في منطقة بربورة التي يُطلق عليها حالياً إسكان النويدرات، وتحدها قرية سند من الجهة الشمالية والرفاع غرباً، وتعتبر قرية بربورة من أقدم قرى البحرين القديمة، وكانت بلدة عامرة بالكثير من العلماء والفقهاء الأعلام الذين عاشوا وماتوا قبل دخول قبيلة آل خليفة للبحرين بقرون.

وأما المسجد فيحمل عنواناً رسمياً، وهو: مبنى ٢٣٠٤ شارع سند ٧٧ مجمع ٦٤٦، وقد تولّى رعاية المسجد بعض رجال قرية النويدرات منذ فترة طويلة، ولم تتوفر أسماءهم جميعها، فهم كثر، نذكر منهم:

١. الحاج جاسم بن مدن النويدري
٢. الحاج علي بن جاسم بن مدن النويدري
٣. الحاج رضي بن علي بن جاسم بن مدن النويدري
٤. والحاج علي إبراهيم حسين علي منذ عام ١٩٨٣م
٥. وحالياً يشرف عليه سعيد ماجد حبيب يوسف منذ السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة.

الترميم والبناء

مرّ المسجد بالعديد من عمليات الترميم وكذلك البناء والتجديد، ولأن المسجد قديم جداً؛ لم نستطع الوقوف على عدد مرات البناء والترميمات وذلك بسبب غياب التدوين والتوثيق المستمرين، ولكن سنذكر ما توفر من معلومات حول الترميم والبناء، حيث مرّ المسجد بأربع مراحل من الترميم منذ عام ١٩٧١م إلى العام ٢٠٠٠م، والمراحل الأربع هي:

ترميم عام ١٩٧١م

قام المصرفيون على المسجد بترميم المسجد وتجديده، واستبدال أرضية المسجد من الحصى إلى أرضية مسطّحة بالإسمنت، وتم أيضاً مسح الجدران الحجرية بالإسمنت.

ترميم عام ١٩٨٣م

خلال الترميم؛ تمّ ترميم الجدران وصبغتها بمادة (النورة)، وتمت بعض الإصلاحات للسقف والمحراب الذي يمثل انحناءة دائرية باتجاه القبلة، ويتوسط الواجهة الأمامية للمسجد.

ترميم ١٩٩٠م

تمّت إزالة الإسطوانات من قاعة الصلاة، كما تمّ تبديل

النوافذ الخشبية بنوافذ مصنوعة من الألمنيوم، وأُغلق أحد البابين واستُبدل الآخريين من الألمنيوم، واستُبدل السقف الرملي بصفائح (الجينكو).

البناء الأخير ٢٠٠٠م

البناء الأخير كان على نفقة المؤمنين من الندور والتبرعات الشخصية بمبلغ بسيط لا يتجاوز (٢٤٠٠ دينار) وخلال هذا البناء؛ تم استغلال مساحة المسجد الأصلية فتم توسيع قاعة الصلاة لتبلغ ٦٠ قدماً x ٥٠ قدماً، وتحوي الصالة ثماني نوافذ من الألمنيوم، أربع في الجهة الشمالية، وأربع في جهة الجنوب.

وتحوي القاعة ثلاثة أبواب: باب في الشمال لمدخل قسم النساء، وباب في الجنوب يُستخدم للخدمات، والباب الرئيسي الكبير الواقع في وسط الجهة الشرقية، والبناء كان على الطراز المعماري الحديث، والقاعة مزوّدة بخمسة وعشرين مكيفاً، مفروشة بالسجاد الأحمر. وللمسجد مرافق صحية في الجهة الشرقية، وتحوي أربع حمامات للرجال وثلاث حمامات للنساء، وبجانب الحمامات صالة تستخدم استراحة للنساء تبلغ مساحتها ٣٥ قدماً x ٢٥ قدماً، وبجانبها مطبخ مزوّد بثلاجة (فريزر) وثلاجة عادية، وفرن وتلفاز (بلازما) يُستخدم لنقل الفعاليات الدينية في المسجد، وبجانب الاستراحة

مخزن صغير. وللمسجد حديقة تحوي ألباباً للأطفال يقصدها الكثير من عوائل المنطقة كمتنفس للأطفال والنساء، والحديقة تظللها الأشجار العالية.



مسجد مؤمن البناء الأخير ٢٠٠٠م

EN

مملكة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
إدارة الأوقاف الجعفرية

مجلس الأوقاف - حول الإدارة - الخدمات الإلكترونية - مشاريع الأوقاف - إصدارات الأوقاف - عناوين الاتصال - البحث

الصفحة الرئيسية « حول الأوقاف » المساجد « بطاقة تعريفية عن الوقف AA | 11

السبت، 14 مايو، 11

مسجد مؤمن

تيسرة :-
تحفة :-
المنطقة :-
العنوان :-
الرقم :-
لتواصل :-

سنة: ٢٠٠٤
حديقة: ٦٤٠
شارع: أحمد بن محمد بن أحمد
رقم: ٦٤٠
اسم: حبيب الشيوخ يوسف

مسجد مؤمن في صور

تفصيلية للخدمة

قال رسول الله (ص): (إن الحسن
مصاح الهدى وسفينة النجاة)
عن الإمام جعفر الصادق (ع) : (كنا
سفن النجاة وسفينة الحسن توسع
وفي لوح البحار أسرع)

صورة من الموقع الإلكتروني التابع لإدارة الأوقاف الجعفرية رسمياً، ويظهر فيها

اسم مسجد مؤمن المرخص والموقع والعنوان والقيم بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١١



صورة جوية لمسجد مؤمن محاط بالأشجار في ٢٠١٠م

تاريخ الهدم والإزالة

هُدِمَ المسجد بتاريخ ١٩ أبريل ٢٠١١م، وأثناء الهدم لم يتم إخراج نسخ المصحف الشريف الموجودة في مكاتب المسجد، بل تُرِكَت تحت الأنقاض والركام، وجُرِفَت جميع الأشجار المحيطة بالمسجد والحديقة والحمامات.

ويذكر العديد من شهود العيان أنهم في صباح اليوم الثاني من هدم المسجد توافدوا على المسجد وإذا بهم يجدون العديد من الباكستانيين والبنغاليين والهنود يجمعون أغراض المسجد ويسرقونها، وكان رجال الأمن يحرسونهم بسياراتهم.

صور المسجد بعد الهدم



مخلفات الهدم وبينها بوابة المسجد التي ممدت واقفة أمام
الانقاض، التقطت الصورة من الجهة الشرقية بتاريخ ٢٠-٤-٢٠١١م



بوابة المسجد من الجهة الداخلية، التقطت الصورة من الجهة الغربية بتاريخ
٢٠-٤-٢٠١١م



المصاحف الشريفة وكتب الأدعية بين الانقاض ، التقطت الصورة بتاريخ ٢٠-٤-٢٠١١م



المصاحف الشريفة وكتب الأدعية بين الانقاض ، التقطت الصورة بتاريخ ٢٠-٤-٢٠١١م



قبة المحراب والنخيل، التقطت الصورة بتاريخ ٢٠-٤-٢٠١١م

هدم بوابة المسجد والمحراب

وبعد أسابيع من إتمام الكتابة عن مسجد مؤمن؛ عادت وزارة الداخلية لهدم بوابة المسجد حيث قامت جرافة وشاحنتان في فجر يوم الخميس الموافق ١٤ يوليو ٢٠١١م بهدم بوابة المسجد، وهدمت البوابة التي تحوي أقواساً ذات هندسة معمارية إسلامية، كما أنهم قاموا بنقل قبة المحراب إلى شرق المسجد تمهيداً لهدمها وذلك لإخفاء معالم المسجد التي سببت الكثير من الحرج للسلطات أمام الإعلام العالمي. وتأتي عملية الهدم بأمر من وزير الداخلية الخليفي كما صرح أصحاب الشاحنات الذين قام بعض الأهالي بإيقافهم لمنعهم عن مواصلة الهدم وطردهم

عن الموقع، وأكد أصحاب الشاحنات من أبناء الجنسية الآسيوية والهنود عدم معرفتهم بأن البناء يعود لمسجد إسلامي، وقد قدموا اعتذارهم للأهالي قبل انسحابهم من الموقع.



أثناء هدم البوابة التي أثارَت ضجة إعلامية لكونها معلم إسلامي تدل على وجود مسجد مهدم حيث كانت تحيط بها انقاض المسجد ١٤-٧-٢٠١١م

مسجد الكويكبات في قرية الكورة:

يُعتبر مسجد الكويكبات أحد أقدم المساجد في منطقة الكورة، ويقع على شارع الخدمات، وهو مسجّل في إدارة الأوقاف الجعفرية، وعنوانه: مبنى ٦٤٠ شارع ٥ مجمع ٧٠٩ الكورة، وأما مساحة المسجد الإجمالية فتبلغ ٣٥ قدماً x ٥٠ قدماً، وأما مساحة قاعة الصلاة فهي أقل من ذلك، وكان عبارة عن أكمة متراكمة على بعضها مكونة من الحجارة والطين ومخلفات المسجد القديم، وكان يحوطها سور قديم جداً من الحجارة

المبنية بالطين التي تآكلت مع مرور الزمن، ومنذ عقود لم يتم بناء المسجد بسبب التعقيدات الإدارية والعقبات التي تضعها الجهات الرسمية أمام بناء المساجد والحسينيات، ولكن أهل المنطقة قاموا بإحاطة المسجد ببعض الحجارة والأعمدة والقماش التي تحدّد مساحة المسجد وحجمه، وخلال العقد المنصرم تم تحديده وتسويبه بصفائح (الجيנקو) والخشب، كما تمّ فرشته بالسجاد وغيره من المستلزمات التي تتعلق بالمسجد.

كما أنّ المسجد مسجل كوقف في إدارة الأوقاف الجعفرية، وله بعض الأوراق التي تثبت وقفيته كمسجد قديم، وكان من المفترض أن يُبنى منذ مطلع التسعينات تقريباً.



مسجد الكويكبات القديم اقيم على انقاض الجدار القديم المبني من الحجارة والطين



صورة جوية لمسجد الكويكبات في عام ٢٠١٠ ويظهر موقعه يمين الشارع في المربع

تاريخ الإحراق

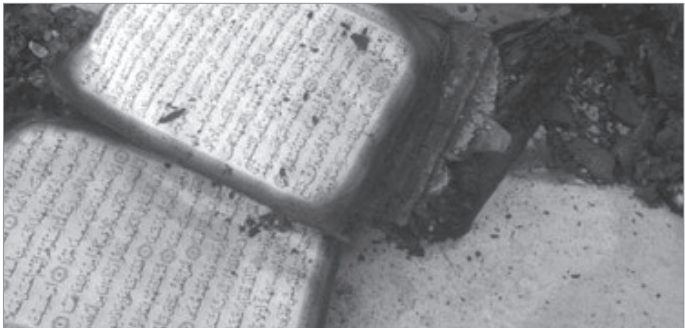
أُحرق المسجد من قبل بعض المرتزقة التابعين للنظام بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١١ م حيث أُحرق في منتصف الليل فأُتت النيران على جميع محتويات المسجد، بما فيها العديد من المصاحف الشريفة وكتب الأدعية والترب الحسينية والعديد من الأغراض والأوقاف التي بداخل المسجد.



مسجد كويكبات بعد تعرضه للحرق والتخريب



بعد الحرق المتعمد والنيران لم تترك شيء إلى حولته إلى رماد





النار أتت على كل ما بداخل المسجد حتى المصاحف وكتب الأدعية



الجرافة تزيل آثار المسجد والحرق بعد الضجة الإعلامية

هناك نماذج كثيرة لتهديم وتخريب وحرق المساجد ومقدسات الطائفة الشيعية في البحرين، ولم يكن التعرض لها حديث العهد مع بداية ثورة الرابع عشر من فبراير، بل هناك الكثير من المقدسات التي تعرضت إما للتدمير أو التخريب خلال عقود منذ احتلال عائلة آل خليفة جزيرة البحرين، وتنقل العديد من المصادر^(١) جرائم كثيرة نفذتها عائلة آل خليفة ومرزقتها بحق مقدسات الطائفة الشيعية، وبالخصوص بعد انطلاق ثورة الرابع عشر من فبراير، وبالإمكان الإطلاع على التقرير الشامل حول المساجد المهدامة والمخربة في البحرين من خلال الرابط التالي في موقع «تيار الوفاء الإسلامي» الإلكتروني: [/www.al-wafa.co/8116](http://www.al-wafa.co/8116)

ثالثاً: فرض قانون الأحوال الشخصية

قصة الأحوال الشخصية (الشيخ علي الكرابادي، ٢٠١٧)

«بتصرف»

ابتدأ الحديث عن قانون الأحوال الشخصية في عام ٢٠٠٢ م بعد انتشار خبر في الصحافة يفيد أن الدولة في صدد إعداد القانون المحلي في البحرين للأحوال الشخصية، وأن هناك لجنة مكونة من علماء الدين من كلا المذهبين واستشاريين قانونيين ستضع مواد القانون بالاستعانة بتجارب الدول العربية في هذا المجال^(١).

إن موضوع قانون الأحوال الشخصية هي من المواضيع التي شغلت الساحة الداخلية خلال هذه السنوات الأخيرة، حتى أفروه وعملوا به أخيراً، ونحن بصدد هذا الموضوع سوف نذكر بعض النقاط الجوهرية بخصوص قانون الأحوال الشخصية.

- ما هو المراد من قانون الأحوال الشخصية؟
- وهل للإسلام رؤية في قانون الأحوال الشخصية تغاير الرؤية الغربية؟
- ولمَ هذا الإصرار من قبل الدولة لإبادة الشعب من

١- صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٧ - الجمعة ١٣ سبتمبر ٢٠٠٢ م،
محلّيات، قانون الأحوال الشخصية قريباً.

خلال إقرار وتنفيذ هذا القانون؟ خصوصاً في مثل هذه الظروف الحساسة على الساحة الداخلية والساحة الإقليمية والخارجية.

- وما هي المضاعفات والآثار المترتبة على هذا القانون؟

معنى قانون الأحوال الشخصية

إنّ قانون الأحوال الشخصية: هو القانون الذي يعتني بشأن الحياة الأسرية وما يرتبط بها من أحكام وتشريعات؛ فالحياة الأسرية تعتبر اللبنة الأساس في المجتمع والقاعدة التي يقوم عليها بناؤه، ولذلك فلا بد من وجود قوانين وتشريعات أسرية تُحفظ فيها الحقوق، وتُبين فيها الواجبات، وتمنع أي نوع من التعدي والتجاوزات، وأحكام الأسرة «الأحوال الشخصية» تشمل أحكام الزواج والطلاق والرضاعة والحضانة والإرث وغيرها من أمور الأسرة.

الضغط الخارجي

سيق في تقرير الأمم المتحدة للعام ٢٠٠٥ م حديث عن مطالبات بإقرار قانون الأحوال الشخصية في البحرين حيث ورد «ولذلك كانت قوانين الأحوال الشخصية من أهم أولويات المطالب، ويليها سنن تشريعات تضمن مساواة المرأة م

عالم الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية، والالتزام بوجود
 حث الحكومات العربية على تطبيق ما صادقت عليها من
 الاتفاقات الدولية وخاصة منها اتفاقية القضاء على جميع
 أشكال التمييز ضد المرأة»^(١).

وهكذا تحدث التقرير عن إنشاء منظمة المرأة العربية في
 سنة ٢٠٠٢م، ثم عن المصادقة على خطة العمل في القمة
 الثانية التي انعقدت في البحرين في ١٢ يونيو ٢٠٠٥م^(٢)، وكل
 ذلك سينعكس سلوكاً عملياً من قبل الدولة باسم القانون
 ويتجاوز فيه الحقوق الدينية والحريات الثقافية.

العريضة الشعبية

دشن علماء البحرين في العام ٢٠٠٣م عريضة شعبية
 معارضة للتقنين من دون ضمانات، هذه العريضة حصلت
 أكثر من (٦٥٠٠٠ صوت) معارض للتقنين بالكيفية المطروحة
 التي هي من خلال البرلمان، بعدها أتى النظام وطرح فكرة
 الاستفتاء الشعبي على القانون، لكن احتج آية الله الشيخ

١- موقع الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥م (نحو
 نهوض المرأة في العالم العربي)، الفصل الخامس: خبرات نهوض المرأة في
 الوطن العربي، صفحة ١٢٥

٢- نفس المصدر

عيسى قاسم في بعض خطب الجمعة على تجاهل ما يزيد على ٦٥ ألف صوت رفضت التدخل في مساحة الأحوال الشخصية، وأبدى عدم ثقته في استفتاء السلطة والذي قد تُجرية على عينات محددة؛ وتجاهل الصوت الشعبي الذي سيكون مضاعفاً فيما لو عم التصويت كل البحرين^(١).

رفض شعبي عام

واجه موضوع الأحوال الشخصية رفضاً عارماً كما كان المتوقع من قبل الشارع الشيعي، وأبرز الشخصيات التي تصدرت لموضوع قانون الأحوال الشخصية كانت شخصية آية الله الشيخ عيسى قاسم الذي تحدث بكل عنفوان وثورية والاستعداد للتضحية بالنفس من أجل الإسلام وذلك من خلال كلمة ألقاها في مأتم دار الحسين عليه السلام بسترة، وقال بأننا سنخرج باللباس المدني وسننتهج السلمية لكن في اليوم الذي تقتضي المصلحة الوطنية والواجب الإسلامي سنخرج بالأكفان، كذلك تطرق إلى قرع آذان الأمريكان والعالم بأنه لا يرضى أن يمس إسلامه بالسوء، وهذه إشارة إلى هاجس

١- صفحة مكتب البيان للمراجعات الدينية، خطب الجمعة، خطبة

الجمعة (١٣٣) ١٨ شوال ١٤٢٤هـ ١٢ ديسمبر ٢٠٠٣م.

الاستهداف الثقافي^(١).

دعا المجلس العلمائي إلى مسيرة حاشدة لبيان الموقف من قانون الأحوال الشخصية، حيث حضر المسيرة عشرات الآلاف وكان حضور العنصر النسائي فيها لافتاً جداً، وكان في مقدمة المسيرة كل من آية الله الشيخ عيسى قاسم وآية الله الشيخ حسين نجاتي والعلامة السيد عبد الله الغريفي^(٢).

التيار الإسلامي المعارض أدى تأييده التام لمواقف العلماء واصطفاه معهم، ولم تمنع وجهات النظر حول التعاطي مع الملفات السياسية من التأكيد على مبدئية قضية الأحوال الشخصية، ليؤكد الجميع على أن المسيرة كانت بمثابة استفتاء شعبي حول موقف الشعب من علاقة الدين بالحياة، وأن قانون الأحوال الشخصية إنما هو جزء من عموم الموقف، فضلاً عن أن هذه المسيرات الحاشدة هي جزء من الشعب الراض للتقنين، وأن الكثير ممن أعاقتهم الظروف عن المشاركة

١- الخطاب الجماهيري لسماحة الشيخ عيسى قاسم في مأتم دار الحسين عليه السلام حول قانون أحكام الأسرة.

رابط الفيديو: <https://www.youtube.com/watch?v=Khb-bPJdBwk>

مقتطف تم نقله بالمعنى.

٢- صحيفة الوسط، العدد ١١٦١ - الخميس ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، محليات، عشرات الآلاف يهتفون لضمانات الأحكام الأسرية.

فيها يحملون نفس الرأي تجاه عملية التقنين هذه^(١).

إقرار القانون

بعد انطلاقة ثورة الرابع العشر من فبراير عام ٢٠١١م وتصعيد سقف المطالب الشعبية وصولاً إلى المطالبة بإسقاط النظام بأكمله ونزعه من جذوره؛ هيمنت الملفات الكبرى على سبيل تسليط الضوء على إسقاط النظام وإعداد جيل ثوري مبني على أفكار الإسلام المحمدي الأصيل، ولم يمنع ذلك من تحريك الملف كلما احتاجت السلطة إلى تحريكه.

على مر هذه السنوات؛ كان يُسوّق هذا المشروع في خطاب تبعية للسلطة السياسية، إلى أن تم إقرار القانون في فترة هي الأقسى على الناس، حيث يعيش الشعب وسط تهجير العوائل والأسر البحرانية وانتهاك أعراض النساء في السجون الخلفية واعتقال خيرة الشباب واستباحة المناطق، لا سيما منطقة الدراز مسقط رأس آية الله الشيخ عيسى قاسم، حيث صدر القانون في فترة كان يحاصر فيها هذا الشيخ في الإقامة الجبرية، وقبل أن يغادر إلى بريطانيا لمعالجة وضعه الصحي المتأزم نتيجة الحصار العسكري.

١- صفحة المجلس الإسلامي العلمائي، حوار مع الأستاذ عبد الوهاب

أُقِرَّ قانون الأسرة وتعاليت تباشير صحافة النظام - إذ أغلق النظام صحيفة (الوسط) ولم يبق مساحة لغير الإعلام الحكومي - ونشرت صحيفة (الأيام) على صفحتها الأولى ما نصّه: «يوم تاريخي للبحرين.. قانون الأسرة يبصر النور»، وأضافت: «أقر مجلس الشورى في جلسته الاستثنائية أمس (الأربعاء) مشروع قانون الأسرة الموحد بإجماع الحاضرين وعددهم ٢٩ شورياً، وجاءت موافقة الشورى بعد موافقة مجلس النواب على مشروع القانون الأسبوع الماضي»^(١).

نبذة من تقرير البندر

هذا سرد مختصر لما حدث بخصوص موضوع الأحوال الشخصية، وكيف وقف الشعب صامداً في وجه هذا المشروع إلى أن وصل الأمر إلى إقرار هذا القانون في وقتٍ شدد الشعب على زوال هذا النظام بأكمله وليست تغيير قوانينه فقط.

بعد نشر القسم الأول من تقرير صلاح البندر - مستشار الملك السابق - تم الإفشاء عن المعلومات السرية حول استهداف المسلمين الشيعة، واتضح بعد ذلك من خلال المخططات الإستراتيجية في هذا التقرير استهداف تقليل

١- صحيفة الأيام، العدد ١٠٣٢٨ الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠١٧م الموافق ٢٥ شوال ١٤٣٨هـ.

عدد السكان الشيعة بمختلف الطرق، وواحدة من هذه الطرق التي يمكن العمل من خلالها هي إقرار قانون للأحوال الشخصية عبر مجلسي البرلمان والشورى، وليس المهم في القانون في مرحلته الأولى أن يفرض القيود المخالفة للدين أو المقيدة لحالات الإنجاب أو اكتساب الجنسية بقدر ما يكون الهدف هو فرض آلية التقنين الشرعي عبر البرلمان، وهذا ما سيفرض عرفاً خاصاً يمكن التحكم من خلاله في التعداد السكاني ولو في مراحل لاحقة!

تعرض تقرير البندر في بعض فقراته إلى مسألة تقنين الأحوال الشخصية بشكل عام^(١)، بينما ركز ثقله في محطات أخرى على تقليل عدد الشيعة.

خلل في التركيبة السكانية

جاء في «دراسة سرية للغاية» تحت عنوان: (تصور للنهوض بالوضع العام للطائفة السنية في مملكة البحرين) في الأول من سبتمبر ٢٠٠٥م، وعند الحديث عن التحديات في المجال الديمغرافي «وجود خلل في التركيبة الديمغرافية لصالح الشيعة بنسبة تقدر بـ ٧٠٪ في حين أن النسبة المئوية للطائفة السنية

١- البحرين الخيار الديمقراطي وآليات الإقصاء (تقرير البندر)، جزء ٢، أحكام الأسرة

تقدر بـ ٣٠٪»^(١).

وعي سياسي لدى المرأة الشيعية

إن الحاكم الطاغية دائماً يخاف ويضطرب من وعي من يقابله، وتعتبره تحدياً صعباً، وهذا التحدي احتل المرتبة الأولى من سلم الأولويات. انظر: «مجال المرأة: طبيعة التحديات: ١- غياب الوعي السياسي لدى المرأة السنية، في مقابل وجود وعي سياسي لدى المرأة الشيعية»^(٢).

الزواج وهاجس التعداد السكاني

في الوهلة الأولى يظن القارئ لهذه الكلمات والسامع لحديث إعلامي السلطة أنها مزحة! لكنه سيكتشف سريعاً أن هناك ميزانيات يتم رصدتها لتنفيذ هذا المشروع. اقرأ هذه الفقرة من التقرير في دراسة بعنوان «مقترحات لتدعيم الجبهة السنية بالمجتمع في مواجهة الانتشار والتخطيط الطائفي الشيعي للهيمنة»، حيث يتحدث البند الأول عن عدم السماح للشيعية

١- نفس المصدر، جزء ١، تصور للنهوض بالوضع العام للطائفة السنية في مملكة البحرين، رابعاً: المجال الديمغرافي

٢- نفس المصدر، جزء ١، تصور للنهوض بالوضع العام للطائفة السنية في مملكة البحرين، ثامناً: مجال المرأة

باستغلال مشروع الزواج، ويتطرق إلى الدعم المالي من قبل الديوان الملكي لترويج أبناء السنة، وزيادة نسل أبناء السنة في البلاد، وألا يترك المجال لاستغلال الطرف الآخر^(١).

سلاح «ع ٣» تسمية وردت في تقرير البندر، وتعني ما يمتلكه الشيعة من (علم، عمل، عيال)، ويرى «ملف سري للغاية» أن الشيعة بذلك سيتسببون في «عكس» النسبة! ولذلك فإن الحل الأوحده بنظر هذه الدراسة هو ما يلي: «حالة البحرين تحتاج لقرار إستراتيجي شجاع لا بد أن يصبح فيه الاستثناء هو السائد واستيفاء الشروط هو الاستثناء، وذلك لاعتبارات تتعلق بخصوصية الأوضاع في البحرين، وأهمها خطورة الاختلال الكبير في الوضع السكاني على مستقبل نظام الحكم وسيادته»^(٢).

وهكذا يرى التقرير أن الحل الأمثل يكمن في تجنيس ٥٠٠٠٠ شخص سني سنوياً^(٣)، إضافة إلى فتح فرص «الهجرة» للعناصر الشيعية بدعوى أن الهدف الإستراتيجي هو ضبط سرعة النمو السكاني^(٤).

١- نفس المصدر، الرعاية الاجتماعية

٢- نفس المصدر، جزء ٢، تحدي التجنيس تقديرات ومؤشرات

٣- نفس المصدر

٤- نفس المصدر، تحديات الوضع السكاني، السياسة البحرينية

محاولة إخفاء الحقيقة

تزامن مشروع تقرير البندر مع طرح قانون الأسرة في عام ٢٠٠٢م، ثم عادا في يوم إقرار قانون الأسرة بعد ١٥ سنة لیتزامنا معاً. دخلت الساحة اليوم في حالة تهجير مجنون للسكان الشيعة! كان التهجير قبل إقرار القانون يطال الأفراد المطلوبين من سياسيين ونشطاء ومغردین، أما بعد «قانون الأسرة»؛ فقد أصبح التهجير يطال أسر وأقارب النشطاء والفاعلين.

العجيب في الأمر أن يصل الخوف بالسلطة إلى درجة محاولة خداع الأمريكيين، كما حصل في المقابلة مع القائمة بأعمال السفير الأمريكي السيدة ستيفيني وليمز على تلفزيون البحرين الرسمي في عام ٢٠١١م، فمن جانبها أصرت السيدة الأمريكية على كون الشيعة أغلبية في البحرين، وأن ذلك من الأمور الواضحة والمعروفة، وكونها معلومات عامة تاريخية وعادية^(١).

في تاريخ ٤ يوليو ٢٠١١م نشر موقع (الجزيرة نت) تقرير تحت عنوان «وثيقة بحرينية: الشيعة أقل من النصف»، وجاء فيه «أن نسبة الشيعة في البحرين لا تتعدى ٤٩٪ وأن ٥١٪ هي نسبة -١ برنامج كلمة أخيرة مع سوسن الشاعر في تلفزيون البحرين، مقابلة مع القائمة بأعمال السفير الأمريكي السيدة ستيفيني وليمز:

<https://www.youtube.com/watch?v=WixonFsvu2w>

السكان السنة^(١)، وهذه الأخبار التي سرعان ما نفاها الجهاز المركزي للمعلومات بالبحرين مكذباً صدوراً وثيقة رسمية مبنية على تقسيمات مذهبية أو طائفية. إلا أن موقع الجزيرة لا زال يرفع هذه الوثيقة المعلمة بـ«سري للغاية». وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على حرص السلطة على العمل الحثيث والسري والهادئ، والذي يضطرها في بعض الأحيان إلى الإعلان عنه من أجل التمرير كما هو الحال في قانون الأسرة.

نحو التغريب والتهويد

للأسف أن نجد دولةً تدعي الإسلام وهي ترفض أحكام الإسلام في أحوال الأسرة، لتستبدلها بأحكام الأسرة الغربية أو بالرجوع إلى القوانين البشرية، ورفض قوانين الوحي والنبوة والكتاب والسنة.

نعم، وكأنهم لم يُسلموا وإنما استسلموا. فلما وجدوا لهم أعواناً أعلنوا الكفر والعناد، فكيف يرفض إسلام نبينا محمد ﷺ، ومذهب الإمام جعفر الصادق عليه السلام، لتأتي العقول الواهية والنفوس النتنة لتُشرع وتقتن الأحكام الأسرية، فتفسد أهم لبنة من لبنات المجتمع.

وهكذا، وفي الملامم مجتمعين جهاراً: يُعلنوا رفض الإسلام في قانون، لتأتي النوبة لبقية القوانين الإسلامية لتُستبدل بقوانين إلحادية، فلا يعبد الله في أرضه بعد أن شاركوه في تشريعاته.

إنّ المشروع هو «علمنة الدولة» وسلبها إسلامها ودينها، وتجريدها من عقائدها وأخلاقها لتصبح هذه الأمة المسلمة عافراً جاحدة، مطيعة للغرب وطغاته، عاصية لله وأنبيائه ﷺ. فالأنظمة الديكتاتورية التي كانت وما زالت تؤمّن مصالح الغرب المستعمر؛ هي الآن في زوال، فالعروس تسقط واحدة بعد أخرى، وهل يقف أسيادهم متفرجين وهم يرون مصالحتهم - ومن يؤمنها لهم - تذهب؟ كلا، فهم قد وضعوا الخطة وأعدوا العدة؛ فبعد «الاستعمار» جيء بـ «الأنظمة الديكتاتورية».

إن «الاستكبار العالمي» يستشعر الخطر قبل وقوعه بمئات السنين، واليوم يحسّ بالخطر مضاعفاً، خصوصاً بعد قيام الثورة الإسلامية والتي أنتجت هذه الدولة المباركة التي أصبحت شوكة في عيونهم وشبهاً يرعبهم في منامهم ويقوّض أطماعهم. فـ «الاستكبار العالمي» يعمل ليلاً ونهاراً وعلى كل الأصعدة: العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية.. وما أطروحة «قانون الأحوال الشخصية» إلا من أجل ألا تفكر الشعوب بإقامة «الحكومة الإسلامية» والالتفاء بالتفكير بإقامة الأنظمة الديمقراطية التي تتكفل بإيجاد الحرية والتعددية وما شابه.

وفي الختام إنه لا يمكن الاستعانة بـ «قانون الأحوال الشخصية» ولا يجوز السكوت عليه؛ فقد حاربوا الله تعالى في بلاد الإسلام ممن يدعون الإسلام، وهؤلاء وقوانينهم؛ لابد من مجابقتها ومقارعتها حتى آخر قطرة من الدماء، فالدين أعز ما لدينا، ومتى ما تعرّض للخطر - كما هو الآن - فهناك من أبناء الأمة الإسلامية: من لا يطيب لهم الرقاد ولا يهنأ لهم الطعام ولا يسوغون الشراب، حتى يُغزّوا هذا الدين ويحاربوا من حاربه فيما نصرّ مؤزراً وأما شهادة ترضي الله تعالى.

رابعاً: تجريم الفرائض الشرعية «الخمس»

يعتقد آل خليفة بأن حب التسلّط موجود فطرياً في ذات الإنسان ولا بد للقوي أن يأكل الضعيف ويضعه مهشوماً تحت قدميه.

إن الموالين لأمير المؤمنين عليه السلام مظلومون حقاً في البحرين، والعائلة الحاكمة الطاغية تسعى بكل الطرق المتوفرة لديها بأن تتغلب على هذه الشرذمة - بحسب كلام الطاغية حمد - وتدفع الملايين والمليارات من أجل تثبيت قدمها على الكرسي، ولكن الله عز وجل يقول في محكم كتابه الكريم ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾^(١).

يدور آل خليفة حقاً وليس جزافاً في دائرة مصطلح «الكفار»، والدليل على ذلك الرجوع إلى صفات نمرود وفرعون والطغاة أجمعين، حيث نجد هذه الصفات تماماً موجودة في هذه العائلة الفاسدة المجرمة.

صراع العائلة الكافرة مع الشعب صراع ذوشجون، فمن الناحية العسكرية يشترون أطوار الأسلحة لمواجهة الشعب المقاوم، ومن الناحية السياسية يتذللون تحت أقدام رؤساء الدول لتبييض أعمالهم القبيحة أمام العالم، ويبدلون كل

الجهد لتغيير ديمغرافية البلد من خلال التجنيس، ومن الناحية الثقافية فهم من يخططون لنشر الفساد في المجتمع البحراني الإسلامي، والدليل على ذلك هو وجودهم في المركز الثاني ضمن قائمة «مدن الخطايا»، ومن الناحية الاقتصادية يدمرون البلاد من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه بوسيلة السرقة ونهب الأموال والأراضي وغيرها ومحاولة تقييد القوة الشيعية في اقتصادها المتشعر من النظام الإسلامي في دائرة ضيقة لكي لا تستقوي.

مراقبة الأموال

تقوم سلطة آل خليفة المجرمة بمراقبة الأموال الواردة إلى الحسابات والخارجة منها، وذلك لتزويد معلوماتها والتضييق على الشخصيات والجهات الشيعية ومعرفة مدى صرفها وأين تصرف ولماذا تصرف ولنا في ما جري للمعتقل الحالي والنائب السابق لجمعية الوفاق خير دليل.

تقدم قصة مسجد المقام ضربة جديدة تفضح جهاز المخابرات الخليفية وسردياته الملفقة. يقع هذا المسجد في منطقة واديان بجزيرة سترة. المسجد القديم ببنايه، كان يؤم الصلاة فيه القيادي الوفاقي والبرلماني السابق الشيخ حسن عيسى. كان قرار إعادة التشييد متفق عليه بموجب مشاورات

عقدتها الشيخ حسن عيسى مع المصلين، إلا أن المشكلة كانت تكمن في التمويل.

وفي إطار البحث عن متبرعين، رسا الخيار على أحد رجال الخير القطريين ويُدعى «محمد سليمان حيدر»، وفق ما تنقل قناة اللؤلؤة. تكفل الرجل القطري بتمويل إعادة البناء، لتبدأ العملية في العام ٢٠١٠ قبل أن تتوقف لاحقاً.

الشيخ حسن عيسى كان يتسلم التبرعات التي تأتي على شكل دفعات عبر بنك البحرين الوطني، تحت عين ومسمع السلطة، وعبر القنوات البنكية المعتمدة في البحرين لتحويل الأموال.

وبتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠١٥ اعتقلت السلطات الشيخ حسن عيسى لدى عودته إلى البحرين في المطار، دون أن تُعرف الأسباب. لاحقاً وجهت السلطة للشيخ تهمة تمويل الإرهاب. وظلت قضية الشيخ عيسى رهينة القضاء المسيس في البحرين حتى تفجر الأزمة الخليجية مؤخراً.

تحويل الصناديق الخيرية إلى جمعيات تخضع لمراقبة الدولة

انطلقت الصناديق الخيرية في بداية الثمانينات من خلال

الأندية الأهلية التي شكلت من ضمن لجانها لجاناً خاصة لمساعدة المحتاجين والفقراء في مناطقها وذلك لعدم وجود قانون خاص بالجمعيات الأهلية حتى صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ الذي نظم عمل الأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة.

ومنذ تأسيس أول صندوق خيري في العام ١٩٩٣ وحتى الآن أصبحت جميع الصناديق الخيرية تتبع هذا القانون، غير أن وزارة التنمية الاجتماعية وجهت هيمنتها في العام ٢٠٠٥ للصناديق الخيرية بحجج مخالفتها للقانون، وعملت الوزارة إلى دعوة الصناديق الخيرية لتعديل وضعها القانوني بحيث تتحول إلى جمعيات أهلية.

وعلى رغم أن غالب الصناديق الخيرية وافقت على هذه الخطوة، إلا أن لدى البعض منها تحفظات بشأن الآلية التي ستتبعها الوزارة في تحويلها إلى جمعيات، كما ويشتكى العدد الأكبر من الصناديق من بطء عملية التحول التي تم التوافق عليها، ولم تبد أية بوادر عملية في تنفيذ ذلك حتى الآن.

عملياً، تحاول الحكومة الخليفة السيطرة على كل المعاملات الرسمية التي تحدث في المجتمع، وفي حال رأيت أن هناك شيئاً ما يجري باتجاهٍ مضرٍ لمصالحها فإنها تسعى

للسيطرة عليها قبل امتدادها.

هم يريدون أن يقدمون نموذجاً للرأسمالية ولا بد من وجود فقراء في البلد لكي يتم تنفيذ الأيديولوجية الفاسدة، ويرون الذين يسعون لمساعدة الفقراء والمحتاجين بأنهم عوائق في سيرهم نحو الرأسمالية البشعة، فيخططون للسيطرة عليهم وعلى الطريقة التي تساعدهم بأن يكونوا المصلحين في المجتمع - الذين يساعدون الفقراء والمحتاجين - ليكونوا تحت أعينهم، ويرون بأنه لا بد أن تكون كل تحركاتهم تحت مراقبة الدولة، والعملية هي تحويل الصناديق الخيرية إلى جمعيات تخضع لمراقبة الدولة.

حلال عليهم وحرام علينا!

العائلة المجرمة تلاحق وتراقب أموال الخمس المختص بالذهب «الشيوعي» فقط، وهم الذين بين حينٍ وآخر يتحدثون عن الوحدة الوطنية والتلاحم الوطني بين المواطنين، لكنهم هم من يمزقون الوحدة الوطنية بين المواطنين من خلال جرائمهم البشعة والوقوف أمام الفرائض الشرعية وتجريمها وتسمية من يعمل على جمعها بالإرهابي!

لم نر تعامل الحكومة مع الذين كانوا يرسلون أموالهم إلى

سوريا لمساعدة «داعش» الإرهابية وتجميع الأموال لمساعدة قوات سوريا الديمقراطية للإطاحة بنظام بشار الأسد، وهم على علم بكل ما يحدث، ولكن العالم الشيعي الذي يجمع أموال الخمس لكي يساعد بها الفقراء والمحتاجين ويستخدمها في جوانب يرضى بها الله ورسوله ويحاول أن يصلح في المجتمع لزوال الفقر والحرمان؛ تقابله السلطة الخليفية بعبارة «سوخير قطه بحر» الذي هو قيد التنفيذ لحظة بلحظة. ولنا في قضية الشيخ عيسى أحمد قاسم شافاه الله بشفائه أبرز نموذج في وضعنا الحالي.

فقد قضت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة برئاسة القاضي علي الظهراني وعضوية القاضيين أسامة الشاذلي ووائل إبراهيم وأمانة سر أحمد السلیمان، في جلستها المنعقدة عند الساعة الثامنة والرابع من صباح أمس الأحد (٢١ مايو ٢٠١٧)، بالحبس لمدة سنة بحق الشيخ عيسى أحمد قاسم، ومدير مكتب البيان للمراجعات الدينية الشيخ حسين يوسف القصاب (المحروس)، والعضو في مكتب البيان ميرزا الدرازي، وقررت المحكمة وقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ٣ سنوات بعد صيرورة الحكم النهائي، أي يعني ذلك بحسب مستشار قانوني بأنه «يحتسب وقف تنفيذ العقوبة بعد صدور حكم نهائي في الدعوى وينتهي وقف التنفيذ بعد مرور ٣ سنوات،

إلا في حال قام أحد المدانين في القضية بفعل جريمة أخرى من الجرائم العمدية وصدر فيها حكم أكثر من شهرين فسينفذ الحكم الموقوف».

وقضت المحكمة أيضاً، ببند أولاً من التهمة بتغريم الشيخ عيسى قاسم والشيخ حسين القصاب وميرزا الدرازي، كل منهم مبلغ ١٠٠ ألف دينار، وأمرت بمصادرة المبالغ المودعة بحسابات الشيخ عيسى قاسم، والبالغة ٣ ملايين و٣٦٧ ألفاً و٣٠١ دينار، ومصادرة العقارين المملوكين للشيخ عيسى قاسم، وذلك عن تهمة أنهم «في غضون الأعوام من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٦، أولاً: اكتسبوا وحازوا المبالغ المالية المبينة بالتحقيقات، وأخفوا طبيعتها ومصدرها ومكانها، مع علمهم بأنها متحصلة من جريمة جمع الأموال بدون ترخيص، بأن أجروا عليها عمليات سحب وإيداع وشراء وتوزيع ما من شأنه إظهار أن مصدرها مشروع على خلاف الحقيقة».

إلى جانب ذلك، قضت المحكمة بتغريم الشيخ عيسى قاسم والشيخ حسين القصاب وميرزا الدرازي مبلغ ألف دينار عن التهمة الثانية التي تنص على أنهم «جمعوا أموالاً للأغراض العامة من دون الحصول على ترخيص».

يشار إلى أن السلطات أسقطت في ٢٠ يونيو ٢٠١٦ الجنسية

عن الشيخ عيسى قاسم، فيما شرعت المحكمة في يوليو ٢٠١٦ بنظر هذه القضية، والتي وجهت من خلالها إلى الشيخ عيسى قاسم والمحروس والدرازي تهم «ارتكاب جريمتي جمع الأموال بغير ترخيص، وغسل الأموال بإجراء عمليات على تلك الأموال لإخفاء مصدرها ولإضفاء المشروعية عليها على خلاف الحقيقة».

مجرّم من يجمع الأموال!

حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الثانية بحبس رجل الدين سيد صادق المالكي لمدة سنتين بعد إدانته بجمع أموال من دون ترخيص، وكان المحامي العام في نيابة الوزارات والهيئات العامة فهد بنونوفل صرح بأن النيابة العامة أنهت تحقيقاتها في القضية الخاصة بجمع وتلقي أموال دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

وذكر بنونوفل أن تحقيقات النيابة أسفرت عن ضلوع متهم في جمع تلك الأموال، وباستجوابه بالتحقيقات اعترف بما هو منسوب إليه، وأن إحدى الجمعيات السياسية تدعمه بمبلغ نحو عشرة آلاف دينار سنوياً لهذا الغرض، فضلاً عما يقوم هو بتجميعه من الأهالي.

وأضاف أن النيابة العامة استبعدت شبهة جريمة جمع تلك الأموال لتمويل أنشطة إرهابية وتخريرية لعدم توافر الدليل الكافي على هذا القصد، وتمت إحالة المتهم محبوساً إلى المحكمة الصغرى الجنائية الثانية بتهمة جمع أموال دون الحصول على ترخيص وفقاً لأحكام القانون.

من غير أي ارتباط مع أي جهة سياسية أو أي عمل سياسي يتم اعتقال من يجمع الأموال ويُقبع في السجون الخلفية لمدة سنتين ظلماً وجوراً وذلك استمراراً للاستبداد الثقافي الممنهج ضد الطائفة الشيعية.

التحدث عن الخمس ممنوع!

أفرجت السلطات الخليفة يوم الخميس، ٦ يوليو ٢٠١٧م، عن رجل الدين الشيخ حسن القصاب، وذلك بعد استدعائه للتحقيق في مركز شرطة سماهيج بجزيرة المحرق بتهمة «التحريض على كراهية النظام».

وقالت مصادر حقوقية بأن التهمة الموجهة للشيخ القصاب جاءت على خلفية كلمة ألقاها حول فريضة الخمس، وهي الفريضة التي يقول علماء البلاد بأن النظام يعمد إلى تجريمها رغم كونها فريضة دينية ثابتة في المعتقد الشيعي، وهو ما ظهر

بوضوح بعد الاستهداف الذي شُنَّ ضد آية الله الشيخ عيسى قاسم في يونيو من العام ٢٠١٦ بتهمة أداء هذه الفريضة والتي اعتبرها النظام «جريمة غسل أموال»، وحوكم الشيخ قاسم مع اثنين آخرين لاحقاً بهذه التهمة، وصدر حكم بسجنه سنة واحدة مع وقف التنفيذ.

وقالت المصادر بأن السلطات في مركز الشرطة أجبرت الشيخ القصاب على توقيع تعهد بعدم «التحريض على كراهية النظام».

على هذه الحال؛ فإن تحريك اللسان والتحدث بخصوص عنوان نصّه الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم يعتبر انتهاكاً يجب التحقيق مع من تطرق إلى هذا الموضوع! ألسنا في دولة إسلامية دستورها تنص على أن «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» (١) ولكن الواقع مخالف لذلك تماماً، ودين الدولة هو هوى نفس العائلة الطاغية فتعمل ما تشاء، وإن تطلّب الوقت حينها الاستفادة من اسم الدين تتقدم جرائمهم باسم الدين وإطفاء شعلة الفتنة الطائفية في البلد!

لماذا الشيعة فقط؟!

سؤال يخطر في ذهن كل مواطن وهو لماذا الاستهداف في البحرين للطائفة الشيعية فقط؟

الجواب هو وبصريح العبارة: محاربة الوجود الشيعي في البحرين، لكننا نرد على استراتيجية الحكومة المجرمة في ذلك بقولنا لها «و ما أمنياتك إلا أساطير الأولين».

الخلاصة: حكومة البحرين تسعى بكل أنواع الاستبداد والطغيان والإجرام والإرهاب والاستحمار والاستعباد لأمريكا وبريطانيا في الإبادة الثقافية للشعب البحراني، فتارة تطرق إلى القتل والاعتقال والتشريد والاختطاف وتارة أخرى إلى المكر والخداع والحيل السياسية وتارة ثالثة إلى الضغط الاقتصادي على المواطنين وبناء الفارق الشاسع في البلد بين فئاتها الغنية والفقيرة، وغيرها من الأساليب: الشيطانية الفرعونية التي تستخدمها العائلة الحاكمة، لكننا المواطنين يقولون ما رددوه في ميدان الشهداء «انتهت الزيارة عودوا إلى الزبارة»، وما تحقيق ذلك إلا بفضل الله وتوفيقه المتعال عزوجل وبأيدي الأبطال المقاومين في البلد.

خامساً: إهمال وتغييب الآثار المادية والمعنوية

رغم صغر جزيرة البحرين من ناحية المساحة، إلا أنها تمتلك تاريخاً كبيراً، وتمتد جذور حضارتها لألاف السنين، وقد كانت قديماً مرتبطة - كما تظهر الآثار- بالحضارة السومرية في بلاد الرافدين، وقد شكلت هذه الحضارة هوية أبناء البحرين المتمدينين، الذين يميلون إلى السلم والتكافل الاجتماعي وتنمية الذات والمجتمع والاهتمام بالعلوم.

مرت جزيرة البحرين بعدة مراحل تاريخية رسمت هويتها الحالية، ويمكن تقسيم هذه المراحل كالتالي:-

- دلمون.
- تايلوس.
- أوال.
- دخول الإسلام.
- احتلال آل خليفة.

وعلى الرغم من عراقية المراحل الأربع الأولى، ووجود الآثار الكثيرة المتعلقة بها والتي تستحق الدراسة والبحث، إلا أن السياسة التي تتبعها وزارة الثقافة ووزارة التربية هي الإهمال والتغييب لهذه المراحل، بل محاولة طمس بعض الحقائق

وتزييف التاريخ، وبدلاً من ذلك يتم التركيز على ما يسمى بـ«التاريخ الحديث» وهي المرحلة الأخيرة التي ابتدأت مع دخول الاحتلال الخليفي، ويتم تجريد ابن البلد الأصيل من تاريخه وهويته وربطه بشكل كامل بالوجود الخليفي، فيعني المواطن على أن هويته وثقافته تبدأ في ٢٣ يوليو ١٧٨٢ م.

إن أكثر المراحل التي تعرضت للإهمال والتغيب والتزوير المتعمد هي مرحلة ما قبل احتلال آل خليفة لجزيرة البحرين؛ لأنها المرحلة التي شكلت الهوية الدينية والاجتماعية لأبناء البحرين الحاليين، وهي المرحلة التي تفاعل بين أصالة الأصيل ودخالة الدخيل. ولطالما كانت للأقلام المأجورة والصحف الصفراء كتابات ومقالات تحاول تغيير الحقائق في هذه المرحلة، كالترويج إلى أن الهوية المذهبية لأبناء البحرين قبل دخول آل خليفة هي «السنية» وليست «الشيعة»، وبأن «الشيعة» دخلاء على الهوية البحرانية، وتزوير الحقائق حول بعض الشواهد والآثار.

ومن الشواهد على ذلك:

○ مسجد الخميس: يرجع تاريخ بنائه إلى سنة ٨٤ هـ، وهو أقدم مسجد في البحرين، وقد تم إعادة تشييده في سنة ٥١٨ هـ على يد الأمير أبو سنان محمد بن الفضل بن

عبدالله العيوني لاهتمامه بتشجيع ودعم العلم وطلابه
ومؤسساته التي يأتي المسجد الحاضن الأكبر للحركة
العلمية والأدبية.

ويمكن أن نستدل من خلال النقوش التي عثر عليها على
جدران المشهد من الداخل الخاصة بالآيات القرآنية وبأسماء
الجلالة والأئمة المعصومين الإثني عشر بالإضافة إلى نقود
الدولة العيونية خلال حكمهم في إقليم البحرين والتي تميزت
بكتابات نقشت على هذه النقود مثلاً: الوجه: «لا إله إلا الله
، محمد رسول الله، علي ولي الله»، الظهر: «رسول الله، جمال
الدنيا والدين، الحسن بن علي».

وقد دلت النقوش الأثرية وهذه النقود التي عُثر عليها في
القطيف وفي أنحاء متفرقة من المنطقة الشرقية وهي محفوظة
في المتحف البريطاني - على استقلال الدولة العيونية
وأن دينها الإسلام والمذهب الرسمي للدولة هو المذهب
الجعفري (الإثني عشري) بما لا يدع مجالاً للشك، خاصة وأن
النقوش الأثرية التي ضمتها جدران مشهد الخميس تكررت
على جدران مساجد أخرى كمسجد رافع (الجمالة) في قرية
الخميس ومسجد قرية باربار الذي شيد عام ٧٢٩هـ. ومشهد أبو
زيدان قرب البلاد القديم.^(١)

كما يحوي المسجد على مقبرة أثرية قيمة جدا تسمى مقبرة أبو عنبرة، وهي تضم رفات العديد من العلماء البحارنة وفقهاء مذهب التشيع، ويوجد على كثير من القبور ساجات أثرية يعود عمرها لسبعة قرون نقش عليها آيات قرآنية وأسماء وأنساب هؤلاء العلماء والفقهاء.

واليوم؛ مسجد الخميس مقفل أمام الزائرين، ولا يذكر منه في المناهج التعليمية والبرامج التلفزيونية إلا كونه أقدم مسجد في البحرين، ويتم تجاهل كل الحقائق والآثار الأخرى الموجودة بداخله، بل يروج إلى أن المسجد تابع إلى أهل السنة.

وفي الحقيقة، لقد كان مسجد الخميس مركزا علميا مرموقا منذ إعادة تشييده حتى نهاية القرن الثامن عشر مع دخول آل خليفة البحرين، حيث حورب مذهب أهل البيت، فهدمت مراكزهم العلمية وبعض من مساجدهم، وتعرض علماءهم وفقهاؤهم لهجمة شرسة، أدت إلى تهجير قسم كبير منهم، مما جر إلى أن يفقد مسجد الخميس أهميته، ويبدأ بالتحول إلى أطلال.

○ مسجد وضريح صعصعة بن صوحان: ويعود تاريخه إلى سنة ٥٦ هـ عندما توفي صحابي أمير المؤمنين سلام الله عليه صعصعة بن صوحان ودفن في قرية عسكر جنوب المنامة، وقد كان أهالي عسكريهتمون بالمسجد

ويقومون بشؤونه إلى حين تهجيرهم من قبل الاحتلال الخليفي من قريتهم عسكر، ومن حينها بقي المقام والمسجد مغلقين لعقود ثم فتح وأغلق لفترة طويلة إلى أن فتح بعد التسعينات وأغلق مرة أخرى سنة ٢٠١١ ولا زال إلى الآن مغلقا في حالة سيئة جدا، وقد تعرض خلال هذه الفترات إلى الكثير من عمليات النهب والتخريب والتكسير بمباركة من السلطة الخليفية.

وإذا كان مسجد الخميس يذكر ولو بشكل بسيط، فإن هذا الأثر القديم غائب تماما عن المناهج التعليمية وعن اهتمام وزارة الثقافة، حاله حال الكثير من الأضرحة والمشاهد والمساجد التي يعود تاريخها لقرون خلت، مثل: مسجد النبي صالح، مسجد وقبر السيد هاشم التوبلاني، مسجد وقبر الشيخ راشد الستري... إلخ.

وبدلا من الاهتمام بهذا التراث وبيان الهوية الثقافية الأصيلة لأرض البحرين، تستعيز السلطة الخليفية في مناهجها التعليمية وبرامج وزارة الثقافة والإعلام بتاريخ مصطنع لا يمت للبحرين بصلة، بل هو مرتبط بالعائلة القادمة من المناطق البدوية في نجد، فبدلا من إحياء المشاهد والأماكن التراثية، وعمل البرامج الثقافية والإعلامية حولها، يتم التركيز بشكل كبير على عادات وتقاليد الأسرة البدوية ومحاولة إلصاقها بالتراث

البحراني، مثل: رقصة العرضة، والليوة، وبيوت العائلة الحاكمة واسطبلات خيولها!.

إن الأمر لا يقتصر على الإهمال والتغيب للآثار المادية والملموسة، بل يتعدى ذلك للآثار المعنوية، كالصفات الشخصية والعادات والتقاليد واللهجات. في المسلسل المعروف «سعدون» يظهر «مهدي» الذي يمثل شخصية البحراني بمظهر الضعيف المغلوب على أمره، وعمه البحراني الآخر متمرر عميل للاستعمار البريطاني، بينما سعدون هو البطل المقاوم لجنود الاستعمار. لكن الواقع يحكي لنا قصصا كثيرة عن بسالة البحارنة في مواجهة الاستعمار البرتغالي والبريطاني، وهو ما تغيبه السلطة الخليفية.

كذلك كثيرا ما يحاول الإعلام الموجه رسم صورة نمطية عن الفرد البحراني بأنه شخص لا يهتم بمظهره، ويلبس الرث من الثياب، وأن لهجته التي يتحدث بها ليست سوى لهجة مضحكة دونية، ليس لها أصل وتاريخ شاهد على عراقية وعروبة من يتحدث بها، حيث أن البحارنة يستخدمون في كلامهم الكشكشة^(١)، وهي إن دلت على شيء، فهو أصالة من يتحدث بها.

١- لهجةً لبني أسد وربيعة، يجعلون الشين مكان الكاف في خطاب المؤنث فيقولون في عليك ومثلك: (عَلَيْش) و(مِنْش)؛ وقيل: أن يزداد بعد الكاف المكسورة شينٌ، يقولون في عليك: (عَلَيْكُش)

سادساً: التغريب الثقافي.. والحرب الناعمة

مع مواكبة العصور اتضح لعدوة الإسلام أمريكا الملقبة بالشيطان الأكبر كما سمّاها الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه؛ بأن أفضل أسلوب من الممكن اتخاذه مع المسلمين هو أسلوب القوة الناعمة التي نظّر إليها جوزيف ناي من خلال كتابه القوة الناعمة «SOFT POWER».

يقول جوزيف ناي عن طريقة استخدام هذه القوة كالتالي «إنها القدرة على حصول ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومثله السياسة، وسياساته، فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة»^(١). هو يريد أن يحرك العقل والقلب باتجاه أمريكا والحياة الغربية من خلال «الجاذبية»، وإن نجح في ذلك من خلال إغراءاته الإعلامية والسياسية والثقافية وغيرها فسوف نرجع إلى اليوم الذي لم يبق فيه من الإسلام إلا اسمه ومن القرآن إلا رسمه.

جميعنا نعلم بأن آل خليفة هي خادمة من خدام أمريكا المطيعين لها إطاعة تامة، وهم مما لا يخفى على المسلمين

١- القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، جوزيف ناي،

عبيدٌ إلى الطغاة، فكما كانوا يعبدون البريطانيين أثناء احتلالهم البحرين، فهم الآن كالعبد عند باب مولاه أمريكا.

ومن أحد الأسباب التي تجعل أمريكا تبني لها الأسطول الخامس وتهتم بالبحرين اهتماما استثنائيا هو موقعها الجغرافي الخاص، لذا فإن الأمريكان يحاولون زرع الأفكار الغربية اللاإسلامية في عقول أبناء البحرين ويغيرون الصبغة الإسلامية الاجتماعية المتعلقة بالمآتم والمساجد، عبر الشدّ نحو التعلق بالملاهي والمسكرات والمخدرات وإقامة العلاقات المحرمة وغيرها مما أدى إلى أن أصبحت البحرين - صاحبة الحجم الصغير وعدد السكان القليل - ضمن قائمة «مدن الخطايا»، وصُنِّفت في المركز الثاني بعد مدينة باتايا التايلندية في عام ٢٠١٤م. وجاء في نصّ الخبر:

«أظهر تصنيف جديد وضع البحرين في المرتبة الثانية بعد مدينة بتايا التايلندية، في مؤشر أعلى ١٠ مدن للخطايا، وهو التصنيف الثاني الذي جاء بعد خمسة أعوام من تصنيف وضع المنامة في المرتبة الثامنة لأعلى ١٠ مدن للخطايا.

وصنفت البحرين ضمن هذه المؤشرات ضمن «مدن الخطايا» العشر، وتحدث موقع «ليست دز» الذي وضعها بالمرتبة الثانية، بأن البحرين تسمح بالانفتاح في الخطايا على

عكس جيرانها الصارمين، ووصفها من البلدان الغربية التي يمكن للمرء فيها شرب الكحول والخمر والمقامرة وغيرها.

وتحدث الموقع بأن الكثيرين من دول الجوار يقصدون البحرين لاستغلال هذه الأجواء مما حولها إلى مدينة الخطايا.

وكان تصنيفاً أظهر البحرين في المرتبة الثامنة ضمن مدن الخطايا العشر في عام ٢٠٠٩ من خلال موقع (askmen) وقال بأنها وجهة مفضلة للكثير من الخليجين الباحثين عن «المتعة الحرام».

ويأتي ذلك في ظل سياسة ممنهجة للنظام بالإتجار بالجنس والمحرمات، وفتح المجال أمام المحرمات رغم رفض شعب البحرين بكل مكوناته هذه الممارسات.

ويصر النظام على الإتجاه نحو السياسة غير النظيفة رغم محافظة شعب البحرين مما يعكس عدم انسجام السلطة مع شعبها الراض لها، لأنها سلطة استبدادية ديكتاتورية، وهويطالب بنظام ديمقراطي نابع من الشعب بدلاً من الحكم الاستبدادي المفروض والذي يتبع سياسات خلاف رغبة الشعب^(١).

١- رابط الخبر: <http://ar.abna24.com/service/arabia/ar>

chive/2014/09/13/637542/story.html

من خلال هذا الخبر يتبادر إلى الذهن أسئلة عديدة ومنها:
هناك بلدان عدد سكانها بالملايين والمليارات ولم توجد
فيها الفساد كما في البحرين .. لماذا البحرين؟
للفساد مصدر، أين هو؟
ما الذي يؤدي إلى محاولة تدمير بيئة البحرين عن غيرها؟
هل هي حالة استثنائية؟
وغیرها العديد العديد من الأسئلة ..

لِنُبَيِّدَهُمْ:

البحرين دولة تتكون من أغلبية شيعية تابعة للأئمة الاثنا عشر عليه السلام وهذه الفئة لديها كنوز لا تفتنى، فإن رجعت لها فهي لا تقدر بثمن وهي حياة النبي والأئمة عليهم السلام، فالشيوعي إن نظر إلى حياة النبي والأئمة عليهم السلام نظرة الطالب إلى معلمه واستخرج منها الدروس والعبر لقام بالثورة على النظام الحاكم بسبب ظلمه ويصبح رؤياه للأفق البعيد جداً ومقدمة هذا الأفق هي الحكومة المحمدية والعلوية التي أزال كل أنواع الجور والعدوان والظلم والاستبداد والاستكبار وكسرت الأصنام.

أما الطاعني فحينما يرى بأن الذي يقابله هو شخص أستاذه ومعلمه مولى المتقين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وعندما

يقابل العدو يكون مصداقاً لكلام أستاذه «تد في الأرض قدمك ارم ببصرك أقصى القوم»^(١)، تتفعل الشيطنة حينها ويبدأ التفكير بالذي يقربه زلفى إلى جهنم، لكن بشرط ألا يموت، فتكون النتيجة كرفع الصحف على السهام في حرب صفين، وهي مشابهة شيئاً ما للإبادة الثقافية التي تقوم به آل خليفة المجرمة.

صراع آل خليفة مع الشعب صراع ذو أبعاد متعددة، فمنها الحرب الصلبة الذي يستخدم فيه الطاغي العصا، وهما نحن نمضي في السنة السابعة وقد رأينا شتى أنواع الأساليب والطرق لقمع هذا الشعب الأصيل الذي خرج سائراً على طريق الحق وقوبل بالرصاص والقتل والشتم والاعتقال والاختطاف وانتهاك الأعراض وغيرها من الأساليب الوحشية الفرعونية، النوع الثاني من الحرب هو الحرب الناعمة الممنهجة، حيث حركته واستراتيجيته هي حركة تدريجية وهادئة تؤدي إلى تغيير الأفكار والسلوك ويتم استهداف الهدف بطريقة غير محسوسة، بخلاف الحرب الصلبة التي تُرى آثارها بالعين، أما الحرب الناعمة فإن ماهيتها خفية، ولذلك يُصعب تحديد بداية وجودها. وأيضاً من الأمور المهمة في الحرب الناعمة إنها حرب شاملة وواسعة،

١- كلام أمير المؤمنين عليه السلام إلى ابنه محمد بن حنفية لما أعطاه الراية يوم الجمل.

فهي لا تستهدف فئة معينة بل تستهدف كل أفراد المجتمع.

الانتصار بعيداً عن الدم:

هناك انتصار يُبذل فيه الأرواح للوصول إلى الانتصار، وهناك انتصار فكري وجداني لا حاجة للخسائر البشرية فيه، وهذا ما يريده المنظّر للقوة الناعمة جوزيف ناي، حيث قال «الجازبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال»، فتتحول المعركة من العصا والسلاح إلى جهاز الكمبيوتر والإعلانات ودعايات والأفلام السينمائية وغيرها من الأساليب التي سوف نتطرق إليها.

قبيلة آل خليفة الغازية للبحرين بتاريخ ٢٣ يوليو ١٧٨٢م منذ دخولها إلى يومنا هذا قابلت الكثير من الانتفاضات والاحتجاجات على اغتصابهم للأرض، وقد قاموا بقتل فئة كبيرة من الشعب وتهجير الناس وغصب الأراضي وسرقة الأموال والعمل على كل طرق الطغيان، لكنهم رأوا بأن هذا الشعب عصيٌّ على الانكسار. تمرّ مئات السنين وها هي الأجيال تخرج من أصلاب آبائهم وأرحام أمهاتهم وفق تربية مقاومة الظالم والغاصب للأرض، فيرون بأن كل جيل يخرج يكون أصلب وأقوى من الجيل السابق، وهذا ما حذر عنه الرمز الكبير الأستاذ حسن مشيمع فرج الله عنه حينما قال «سوف يأتي لكم جيل لا يقبل بالإصلاح».

ومع تطورات العلوم الحربية والفنية؛ وصل بعض المفكرين إلى أن مقابلة الأحزاب العقائدية والثوريين العقائديين لا تجدي نفعاً، لأنهم هم الأطول نفساً في المعركة، حتى لو كانت أيادهم خالية والطرف المقابل لديه أفضل وأطور أنواع الأسلحة، لكن المنتصر هو الأطول نفساً على الأرض. ولنا في تجربة الجمهورية الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه خير مثال، إذ انتصرت الصدور العارية على خادم أمريكا الشاه الذي كان يُسمى حينها بشرطي الخليج، فبعد كل هذه التجارب تحولت المعارك إلى معارك خلف شاشات الكمبيوترات، والقوي هو من يستطيع أن يزرع أفكاره في عقول الناس، ولكن لا قوة أقوى من القرآن الكريم الذي يزرع النبتة في وجدان المسلمين ومن ثم تثمر الرؤية الثورية التي لا تستطيع النصر عليها لا شياطين الإنس ولا شياطين الجن.

إن آل خليفة يبيدون الشعب البحراني ثقافياً من خلال أسلوبها الناعم التي تستخدمه اتجاه الشعب وسوف نذكر بعض نماذج محاولة الانتصار بعيداً عن الدم في المجتمع البحراني:

١. إقامة السواحل البحرية قدر الإمكان لجزر الشعب نحو

البحر ومن الطبيعي بأن غير المسلمين ممن يعيشون في البحرين - وخصوصاً النساء الأوروبيات - يكون ذهابهم إلى البحر من أفضل الرحلات الترفيهية لهم،

بالإضافة إلى توفر الخمر في السواحل البحرية، وهذا مما يؤدي إلى الانحراف مع كثرة الذهاب هناك.

٢. التكثير من أماكن الدعارة وجلب النساء من مختلف دول العالم لممارسة «المتعة الحرام».

٣. الترويج الإعلامي للأفلام السينمائية التي تزرع الأفكار الغربية في عقل المشاهد من خلال سيناريو الفلم وطريقة الإخراج الذي من خلاله يبين بطل الفلم بصفات إيجابية كالشجاعة وبر الوالدين ومساعدة الفقراء، وفي الوقت نفسه يكون ذاته من يقيم العلاقات المحرمة ويشرب الخمر ويذهب إلى أماكن الدعارة.

٤. زيادة المحلات التي توفر اللباس الغربي.

٥. جلب أشهر المغنيين العالميين لإقامة الحفلات الغنائية.

كيفية مواجهة التغريب الثقافي:

إن الحرب الناعمة حالة تخريرية تقضي - وقبل أي شيء آخر - على قيم المجموعة، لذلك لا بد من النهوض للمواجهة. وكما أساليب الحرب الناعمة كثيرة ومتعددة، لذلك أساليب المواجهة كثيرة ومتعددة أيضاً. ويمكن الحديث في أساليب

المواجهة عن نوعين:

- الأول تأسيسي يهدف إلى تحصين ساحة الفرد والاجتماع، وهو تعبير حقيقي عن القيم والاعتقادات التي يحملها الشخص. فكل مجموعة ذات أفكار وعقائد وقيم خاصة تعمل وبشكل أساس على تربية أتباعها على تلك الأمور ليصبحوا حقيقة من المنتمين إلى تلك المجموعة.

- الثاني هو الذي يراد منه الحؤول دون تأثير الأساليب التي يستعملها العدو. ويتطلب الأمر في هذا النوع تتبع مخططات العدو والكشف عنها ومن ثم التفكير في طريقة الرد.

وبشكل عام يمكن القول إن الأساليب متعددة ومتنوعة، إلا أن العامل الأساس فيها هو العمل على تعميق تدين الفرد وتعميق ثقافته وزيادة الوعي والبصيرة لديه، ومن دون هذا العامل لا معنى لمواجهة الحرب الناعمة، لا بل ستكون كافة المحاولات عبثية لا فائدة منها. فالشخص المتدين تديناً حقيقياً والعارف بدينه معرفة صادقة يقينية والذي يمتلك ثقافة تؤهله لتشخيص الأمور والتمييز بينها؛ من الصعب أن تؤثر فيه الحرب الناعمة، لا بل لا يمكن للأفكار المعادية أن تنفذ إليه،

لأنه سيتمكن وبسرعة من تحديد مدى مخالفتها لدينه، وبما إنه متدين فسيفرضها وسيقطع الطريق بينه وبينها. أما ضعيف الإيمان والمعرفة، فسيغرق عند بروز أدنى شبهة وستزل قدمه عند أدنى تشكيك وسيقتنع بما هو ضعيف الحجة والبرهان.

هنا يمكن التأكيد على مجموعة من العناوين التي تندرج في إطار سبل المواجهة استقينا أغلبها من كلمات الإمام الخامنئي عليه السلام:

١. الاقتناع والإيمان بأصل وجود الحرب الناعمة وديمومتها، لا بد في البداية من الاقتناع الحقيقي والصحيح بأصل وجود وقيام الحرب الناعمة، ولا بد من الاقتناع بديمومتها أيضاً، ووجود حالة الفهم العميق لطبيعتها وآليات واستراتيجيات وتكتيكات عملها. فالحرب الناعمة منظومة متكاملة، وما لم يقتنع ويلتفت صانع القرار الإسلامي وكل متصد للمسؤولية إلى أصل وجود هذه الحرب الناعمة وإلى ديمومتها واستمراريتها فلن يستطيع اكتشاف وتلمس المخططات ورؤية عمل العدو، ولن يستطيع معرفة وتحديد الأدوار المطلوبة من الأشخاص والمؤسسات والدول والمنظمات ووسائل الإعلام المعادية، وبالتالي لن يستطيع تمييز ومعرفة مدى خدمة تحركاته وخطواته

لأهداف العدو، وسيبقى أعمى البصيرة عاجزاً عن الرؤية يتخبط بدون سبيل واضح^(١).

٢. الفهم الصحيح والتفصيلي لآليات عمل الحرب الناعمة والمقصود هنا أن الآليات التي يستخدمها العدو كثيرة ولا بد للمواجهة من معرفتها والتدقيق فيها لأن المعرفة تحدد في تحقيق إجراءات الرد المناسب للتعامل مع الموقف أملاً في تحقيق النصر وهزيمة العدو وإدخال اليأس إلى قلبه^(٢).

٣. الوحدة والإنسجام ضرورة لإفشال مخططات الحرب الناعمة، يجب الإيمان بأن الوحدة والانسجام بين أركان القيادة وبين القيادة والشعب وبين المذاهب والتيارات الإسلامية من أهم عوامل القوة لمواجهة الحرب الناعمة. وينبغي عدم إعطاء أية ذريعة قد يستغلها العدو لتوجيه الضربات التي يرغب بها^(٣).

٤. البصيرة والتشخيص الدقيق للقضايا والأحداث، ينبغي أخذ الموقف الحاسم تجاه القضايا والأحداث

١- خطاب الإمام الخامنئي بتاريخ ٥-٩-٢٠٠٩

٢- خطاب الإمام الخامنئي بتاريخ ٢٤-٩-٢٠٠٩

٣- خطاب الإمام الخامنئي بتاريخ ٥-٧-٢٠١١

وعدم الوقوع في تشويشات العدو المانعة للرؤية الصحيحة، لأن خلق الشك والريبة والتردد وسوء التشخيص من أهم وظائف وغايات الحرب الناعمة المرتكزة على زعزعة الإيمان والثقة بالأفكار والمواقف والشخصيات والرموز، وإرباك الخصم في صراعات وإنشغالات جانبية تؤدي إلى تخريب منظومة العلاقات بين أركانه، وتعطل الطاقات والبرامج وتوقف أي تحرك بمواجهة العدو، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى مستوى من التشتت والتآكل والانهيار والسقوط التدريجي^(١).

٥. الحضور في الساحة ومواصلة التقدم، يجب تفعيل الحضور في الساحات والمشاركة في الفعاليات السياسية والدينية والعسكرية والتدريبية والعلمية ومواصلة العمل على تقديم الصورة المشرقة للنظام الإسلامي وتلبية الإحتياجات المادية والمعنوية المتوازنة التي تحقق كرامة الشعب، ومواصلة تطوير جاذبية البرامج والخطط والمناهج وفق رؤية إبداعية إجتهدية منفتحة تلتزم الموازين والمعايير الإسلامية^(٢). والعمل بجدية وثبات لأجل التقدم

١- خطاب الإمام الخامنئي بتاريخ ٢٦-١٠-٢٠١٠

٢- خطاب الإمام الخامنئي في مناسبة ذكرى وفاة الإمام الخميني رحمته الله

بتاريخ ٤-٦-٢٠٠٧

في المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية وضرب بوادر اليأس والإحباط التي يشيعها العدو. والحضور في الساحة من القضايا التي يركز عليها القائد كثيراً لأن العدو يستهدف من خلال حملات بث التشاؤم والشك والانفعال والتوتر، تعطيل الأهداف والبرامج والمؤسسات الإسلامية وعزل التيار المخلص وإشغاله بترتيب أوراقه والدفاع عن نفسه بدل التفرغ لقيادة الساحة لأن العدو يسعى لإستبعاد هذا التيار المخلص للثورة وإدخال عناصره المدربة والخائنة والمضللة إلى الساحة في ظل هذه الأجواء^(١).

٦. معرفة أهداف الحرب الناعمة وإحباطها، إن معرفة أهداف الحرب الناعمة وتحديدها وكشفها من العوامل المهمة لإحباطها، لأن معرفة أصل وسبب المشكلة والتعرف على جذورها الحقيقية والحديث عنها بأمانة ومصداقية تعد مدخلاً أساسياً للعلاج والشفاء، بل إن مجرد المعرفة لوحدها تنتج مفاعيلها حتى قبل تناول الدواء وأخذ الإجراء.

٧. الرصد المبكر لحركة العدو وسد مواطن الضعف في

١- خطاب الإمام الخامنئي خلال استقباله حشد من قوات التعبئة

جبهتنا، إن الرصد المبكر لمواقف وإشارات العدو وتحركاته ضروري لأجل تشخيص توجهاتنا وتحركاتنا كي لا تقع أية خطوة وأي تصريح وأي عمل نقوم به في خدمة أهداف العدو من حيث لا نحتسب. لأن العدو يحدد خطواته وتحركاته على ضوء تحركاتنا ومواقفنا، وعلى ضوء رصده لنقاط الضعف والثغرات في جبهتنا، وهذا ما يستدعي الإنتباه.

يقتضي الرصد أمرين:

- الأول: أن يكون الرصد شاملاً لكل الساحة ولكل المؤشرات والمتغيرات، وأن يتم الإستشراق لفرص وسيناريوهات واحتمالات قيام العدو واللاعبين الدوليين بتوظيف أي خطوة أو ثغرة في تحركاتنا ومواقفنا.
- الأمر الثاني أن يتم ذلك في وقت مبكر بما يسبق تحرك العدو ويقطع عليه طريق الإستفادة... وليس بعد فوات الأوان.
- ٨. تطوير كفاءة الإعلام الإسلامي وصناعة النموذج البديل.
- ٩. العمل على أسلمة وعصرنة التعليم الجامعي.
- ١٠. الترويج لسياسة الاستهلاك البعيد عن الإسراف

والتبذير والكماليات والشكليات.

١١. تقديم صورة موحدة وواضحة عن الأفكار والعقائد والسلوكيات والقيم المطلوبة في المجتمع. ويقتضي الأمر العمل ضمن فريق من أهل الاختصاص للاتفاق على العناوين الأساسية في هذه الأمور. فمن غير المطلوب أن يقدمها كل شخص حسب معرفته وحسب ما يريد.

١٢. الإستفادة من نفس الوسائل والأدوات التي يستخدمها العدو (طبق الطرق المشروعة).

١٣. محاولة النفوذ إلى المنظومة القيمية والفكرية والثقافية للعدو والعمل على التأثير فيها.

١٤. تحصين الساحة الداخلية امام الانحرافات.



الفصل الثاني: تجارب مماثلة في الإبادة الجماعية

تكرر السلطة الخليفية في البحرين تطبيق النموذج البريطاني الذي مارسته بريطانيا في دولة جنوب افريقيا ذات الغالبية السمراء، وذلك باستجلاب البيض ليصبحوا الأكثرية، كما أن ذلك تكرر لتجربة الصهاينة في فلسطين، من خلال تهجير أهلها واستقدام اليهود من مختلف أصقاع الأرض كشعب بديل. قد تكون تجربة قيام الولايات المتحدة الأمريكية على أنقاض شعب الهنود الحمر هي الملهم الحديث لمشاريع قيام الكيانات والدويلات المصطنعة، والتاريخ المختلق وإعادة كتابته بما يتوافق مع قوى الاحتلال والغزو والاستعمار، حتى يمكن القول بأن قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ليس سوى محاولة لإعادة تجربة هجرة الإنجليز إلى أمريكا وتصفية

سكانها الأصليين وإبادتهم عرقيا وثقافيا وإنشاء كيان وحضارة مفروضة إسمها الولايات المتحدة الأمريكية.

نستعرض في هذا القسم باختصار نموذجين حديثين للإبادة الثقافية ومصاديقها في كل من فلسطين وأمريكا، والتي ستكشف وجه الشبه الكبير مع مخطط الإبادة الثقافية الجاري في البحرين.

تهويد القدس.. نموذجاً للإبادة الثقافية

تهويد القدس هي المحاولات المستمرة من قبل الكيان الصهيوني ومن قبل جيش الاحتلال من أجل إبادة الهوية العربية الإسلامية التاريخية من مدينة القدس، وفرض طابع مستحدث جديد وهو الطابع الصهيوني اليهودي. وقد عمل الكيان الصهيوني على تفعيل عدة وسائل ضمن الإبادة الثقافية، منها:

الاستيطان «التجنيس» ومصادرة الأراضي

سعى الكيان الصهيوني خلال العقود الماضية إلى استكمال مخططه الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، حيث عمل على تحقيق ذلك من خلال توسيع ما يسمى بحدود القدس شرقا وشمالا، وذلك بضم مستوطنة

معاليه أدوميم التي يقطنها حوالي ٢٠ ألف نسمة، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافة إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل «عنتوت، ميشور، أدوميم، كدار، كفعات بنيامين» من الجهة الشرقية، «وكخاف يعقوب، كفعات زئيف، كفعات حدشا، كفعات هاردار» من الشمال. مما أدى إلى مضاعفة عدد المستوطنين وفي نفس الوقت قللت نسبة السكان العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس.

تهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم «إسقاط الجنسية»

تعتبر سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس أحد الوسائل المعتمدة لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة في مدينة القدس، وقد وضعت الحكومات المتعاقبة لدولة الاحتلال مخططات من أجل ذلك. كما عملت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية لشؤون القدس لعام ١٩٧٣ برئاسة غولدا مائير والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس ٢٢٪ من المجموع العام للسكان، لذلك فقد لجأت سلطات الاحتلال إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه الوصية والتي كان آخرها سحب الهويات من السكان العرب في القدس.

سلاح القوانين والتشريعات

كان من الأساليب المبتكرة لسلطات الاحتلال من أجل تهويد مدينة القدس إصدار ما يسمى بقانون التنظيم والتخطيط، الذي انبثق عنه مجموعة من الخطوات الإدارية والقانونية المعقدة والتعجيزية في مجالات الترخيص والبناء، بحيث أدى ذلك إلى تحويل ما يزيد على ٤٠٪ من مساحة القدس إلى مناطق خضراء يمنع البناء للفلسطينيين عليها، وتستخدم كاحتياط لبناء المستوطنات كما حدث في جبل أبو غنيم، وقد دفعت هذه الإجراءات إلى هجرة سكانية عربية من القدس إلى الأحياء المحيطة بالمدينة نظراً إلى سهولة البناء والتكاليف.

وفي العام ١٩٩٣ بدأت مرحلة أخرى من تهويد القدس، وهي عبارة عن رسم حدود جديدة للمدينة (القدس الكبرى) المتروبوليتان، وتشمل أراضي تبلغ مساحتها ٦٠٠ كم مربع أو ما يعادل ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية، لتبدأ حلقة جديدة من إقامة مستوطنات خارج حدود المدينة هدفها الأساسي هو التواصل الإقليمي والجغرافي بين تلك المستوطنات لإحكام السيطرة الكاملة على مدينة القدس.

قانون منع الأذان عبر مكبرات الصوت

في شهر نوفمبر ٢٠١٦، أقرت لجنة وزارية صهيونية خاصة مشروع قانون لمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت في مساجد القدس والمناطق القريبة من المستوطنات وداخل الخط الأخضر. بعد المصادقة على القرار، قامت السلطات الصهيونية باقتحام عدة مساجد في مدينة القدس ومنعت المؤذنين من رفع الأذان عبر مكبرات الصوت. وبحسب إحصاءات تقديرية، فإن الحظر يطال نحو ٦٠٠ مسجد في مناطق القدس والخط الأخضر.

يمكن للباحث في ممارسات الإبادة الثقافية للشعب الفلسطيني من قبل الكيان الصهيوني أن يلحظ تشابه الممارسات مع مايقوم به النظام الخليفي ضد شعب البحرين الأصيل، من التجنيس والتوطين وتهجير المواطنين وتدمير التراث والآثار المحلية وسن تشريعات تغيب من الهوية الدينية والثقافية للشعب الأصيل.

الإبادة الثقافية لشعب الهنود الحمر شرط لقيام أمريكا

قامت تجربة هجرة العرق الأبيض لأمريكا وإنشاء الولايات المتحدة الأمريكية على ركيزة الإبادة بشقيها العرقي والثقافي،

وقد تناول العديد من الكتاب والباحثين السياسيين والتاريخيين عملية الإبادة الثقافية التي تعرض لها شعب الهنود الحمر باعتبارها شعب أمريكا الأصلي، ومن هؤلاء الباحثين الدكتور الفلسطيني منير العكش، الذي ألف كتاب «أمريكا والإبادات الثقافية»، والذي يتناول تاريخ نشوء الولايات المتحدة الأمريكية كدولة ونظام على مبدأ احتلال الأرض واستبدال شعبها الأصلي بشعب آخر في إطار نظرية عنصرية تشرعن إبادة الآخر جسدا وثقافة وكيانا اجتماعيا باسم الدين والحضارة في إطار الفكر المنفعي الرأسمالي الذي طبقه المهاجرون الإنجليز على كافة المستوطنات التي أقاموها في العالم.

التكفير وتهمة العمالة للخارج الأسلوب الخلفي المشابه لشيطنة الهنود الحمر

يقدم الكتاب لمحة تاريخية للإبادة الجماعية بحق الهنود الحمر ويكشف الأسس الأيديولوجية والثقافية التي اعتمدها المهاجرون الإنجليز الأوائل تنفيذًا مباشرًا لفكرة «شعب الله المختار» القادم إلى مجاهل العالم حاملا مشعلي الحضارة والتمدن معتبرا السكان الأصليين «مجموعة كنعانية» لا تستحق سوى الموت بوجهيه الثقافي والمادي كما فعل «اليهود» بشعب كنعان في فلسطين التاريخية لإقامة دولة إسرائيل.

الكتاب يضم العديد من الوثائق التاريخية وخارطة تبين انتشار وتوزع المستعمرات البريطانية في العالم، واللافت للنظر أن الكتاب يتناول وثائق تاريخية تبين على لسان أصحابها الطريقة الممنهجة التي اتبعتها المستوطنون في القضاء على الهنود الحمر لتثبيت احتلال الأرض على مبدأ «أرض بلا شعب» بما أن الهنود الحمر وتبعاً «للأيدولوجيا الاستعمارية الإنجليزية» ليسوا شعباً وإنما مجرد حيوانات تعيش بلا أخلاق وبهمجية بربرية لا يمكنها أن تقدم سوى الخراب.

يبين الكتاب أن أمريكا نشأت وترعرعت وقويت على أجساد الهنود الحمر سكان القارة الأصليين الذين حرّموا حتى الحق في الاحتفاظ بهويتهم الثقافية ومجتمعاتهم، ليتحولوا بنظر المبشرين بالحضارة الإنكلوساكسونية إلى مجرد فائض تاريخي.

ويقدم الكتاب استناداً على عدة وثائق تاريخية مادةً غنية بالشواهد التي تعطي القارئ فكرة عن هوية أميركا، الأمر الذي يعيد طرح الأسئلة المهمة أمام هذا الامتداد العسكري الأميركي المنتشر في العالم حالياً عبر حاملات الطائرات والصادرات التكنولوجية والغزو الثقافي في كل مفاصل الحياة للشعوب الأخرى بشأن الصورة الحقيقية لا للشعب الأميركي بصفته الراهنة بالمعنى الاجتماعي أو حتى القومي بل بطبيعة

الخطاب السياسي والتعامل مع الآخر عبر ما تفتخر به الولايات المتحدة وهو «المؤسسات الديمقراطية».

وهنا تأتي أهمية الوثيقة التاريخية التي يقدمها د. العكش في الكتاب ليعيد تظهير الطبيعة الفكرية والعقلية الأخلاقية التي قامت عليها هذه المؤسسات في تعاملها مع الشعب الأصلي للقارة الأميركية، حيث يقدم فقرة وردت في إحدى محاضرات جلسات الكونغرس الأميركي في القرن التاسع عشر، تقول: «يجب مساعدة الحضارة على إبادة الهنود كما أمر الله يشوع أن يبئد الكنعانيين الذين لم يكونوا يختلفون عن هنود اليوم ثم إنه عوقب على تقاعسه عن الانصياع لأمر الله».

«الكنعنة» كمصطلح يعود تاريخياً إلى العبرانيين الذين عندما قدموا إلى فلسطين الكنعانية لم يجدوا أمامهم سوى «شيطنة الآخر» باسم الله والدين لتقديم المبرر على إبادة الشعب الأصلي الذين ألصقوا به كل الصفات الذميمة واستباحوه أخلاقياً وجسدياً، وكما هو معروف أن فكرة الشيطنة تعود أصلاً إلى فكرة الكنيسة في تعاملها مع معارضيها في أوروبا خلال القرون الوسطى وهذا ما ذكره الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في كتابه الجنون والحضارة في شرحه لآليات إنتاج خطاب السلطة (الدينية أو السياسية) عبر تشنيع الآخر وتجريده من كل الفضائل الأخلاقية ومساواته بالوحش أو الحيوان.

ويشرح د. العكش في كتابه مفهوم الكنعنة كسلاح اعتمده المهاجرون الإنجليز - ليس فقط في أميركا بل في كل بلاد العالم الجديد ومنها أستراليا ونيوزيلندا - من أجل إبادة شعب واستبداله بآخر: «قد يكون هناك آلاف الأسباب لدخول شعب الله الإنجليزي مسرح الاستعمار، لكن ليس بينها سبب واحد يمكن وصفه بالأخلاقي. إن كل ما قدمته لهم عقيدة الاختيار وقصص التوراة هو أنها ألهمت عبادتهم لذاتهم وصقلت موهبة التشنيع والكنعنة لديهم، وزادتهم فجارة أخلاقية، خصوصا أن معظم أنبياء هذا الاستعمار الأخلاقي - مثل جون وايت - فسروا القصص التوراتية في الانتشار في الأرض بأنها أوامر إلهية للإنجليز باستعمار الأرض واستيطانها كلما أتحت الفرصة وتساءلوا كيف يمكن طاعة أوامر الله دون الاحتلال والاستيطان؟»

ويقدم الكتاب مثالا آخر يوضح الطبيعة الوحشية لهذا الفكر القائم على استباحة الآخر مستشهدا بالفلسفة الأخلاقية للأسقف لانسلوت أندروس الذي يقول «الأرض صحن من اللحم الموضوع على المائدة يقطع منه الإنسان ما يشتهي. وما إن يضع قطعة في صحنه، حتى تصبح له. كذلك إذا اقتطعنا بلدا لا يوجد فيه سكان بيض، يصبح لنا».

قيام الكيان الصهيوني إعادة لتجربة إبادة الهنود الحمر عرقيا وثقافيا

كما يبين الكتاب أن فكرة شعب الله المختار وإسرائيل التاريخية وجدت من يؤسس لها في إطار البحث العلمي بما يعرف بالدراسات الأنثروبولوجية لتقديم ما يدل على صحتها وإعطائها الشرعية العلمية الرصينة بعد أن منحتها الكنيسة الشرعية الدينية والأخلاقية.

وقدم هؤلاء العلماء باسم القانون العلمي للتطور الحضاري تصنيفات تعتمد مبدأ العنصرية والتفوق العرقي لمنح الرجل الأبيض كل المسوغات الأخلاقية لاستباحة الشعوب الأصلية كما فعل فريدريك إنغلز. يقول د. العكش في كتابه «أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة» متوافقا مع ماركس وأدم سميث «واضع النظرية الرأسمالية» في «تصنيف الشعوب إلى بربر وهمج ومتحضرين» وبشكل يعطي الدليل القاطع بأنه لافرق بين أنثروبولوجي ماركسي وآخر رأسمالي.

الإبادة الثقافية تبدأ من تدمير اللغة والدين

«اللغة والدين هما خط الدفاع الأخير للهنود ولا بد من القضاء عليهما» بهذه العبارة التي قالها مؤسس مدارس الهنود

الحمرفي أميركا الكابتن ريتشارد هنري برات، يقدم الفصل السادس من الكتاب الآلية التنفيذية لكنعنة الآخر، انطلاقاً من القاعدة المعروفة بأن اللغة والدين هما من المكونات الحضارية والوجودية لأي أمة، فالتوالي الجيني لأمة قد يعطيها القدرة على البقاء المادي في حين أن سلخها عن هويتها الثقافية يجعلها غير قابلة للتجديد والحياة والتطور وبالتالي تصبح أكثر قابلية للتبعية والتلاشي في ظل القوة الأكبر والأقوى ثقافياً حتى لو كانت تمتلك حضارة ما عبر التاريخ.

وتحديداً - فيما يتعلق بهذه الجزئية - يستعرض الكاتب القبلة الثقافية التي أيد بواسطتها الهنود الحمر روحياً وتحولوا معها إلى مجرد ظل في إطار الجغرافية والتاريخ وذلك بهدف احتلال أرضهم والاستفادة من ثرواتها العامرة، مع الإشارة إلى أن فهم هذه القبلة الثقافية بمعناها المجازي الواسع - كما يشرحها الكتاب استناداً إلى أقوال مؤسسي صانعيها - تقدم وبطريقة مباشرة قراءة ولو على المستوى الدلالي فقط للتركيب البنوية للعقلية التي ألفت بالقبلة الذرية على ناغازاكي وهيروشيما في اليابان.

ويوضح الكتاب الهدف الذي أنشئت من أجله مدارس تعليم الهنود الحمر كما يرد على لسان ويليام جونز أحد مسؤولي مكتب الشؤون الهندية - الذي كان يعتبر بمثابة المؤسسة

الراعية لمصالح الهنود أو السلطة الوطنية للهنود- بقوله إن الهدف من إنشاء هذه المدارس هو إبادة الهندي بمعناه الثقافي وخلق بديلا عنه يرضى بالأمر الواقع.

لذلك يقول الكتاب إن اللغة كانت من المحرمات الأساسية على الهنود باعتبارها محركا أساسيا لتطور الهوية الثقافية والنظم الاجتماعية التي تجعل من المجتمع الهندي الأحمر يمتلك سلاح الاستمرار في التصدي للغزو الإنكلوساكسوني، كما يستعرض الكتاب شهادات لأطفال الهنود الحمر الذين انتزعوا بقوة السلاح من أسرهم إلى معازل خاصة تجردهم من كل شيء وأولها الأسم حيث تحولت الأسماء الهندية المحاكية للطبيعة إلى أسماء إنجليزية مسيحية في أول خطوات الإبادة الثقافية.

وباسم الحضارة والتمدن التي ساقها المستوطنون الحالون بإسرائيل الله استنادا إلى مبادئ وعقائد البيورتانيين «الأطهار كما كانوا يطلقون على أنفسهم» المخلصين للكنيسة البروتستانتية، كانت الإبادة الثقافية مقدمة لفكرة استبدال شعب بشعب آخر.

أما أنصار التمدن فكانوا يعلمون أن اغتصاب هذه الأرض (أميركا) بغير الحرب لا يتم إلا بزور الثقافة الهندية ذات البنية

الاجتماعية بالألغام لتدمير نظام التكاتف الاجتماعي (أو ما تسميه الأنثولوجيا العرقية بالمشاع البدائي أو الشيوعية البدائية) واستبدال دماغ الهندي بدماغ أبيض يؤمن بالملكية الخاصة.

ويوثق المؤلف هذه المقولة بعبارة لمفوض الشؤون الهندية جورج مانبييني يقول فيها «لا بد للطفل الهندي من أن يتعلم كلمة أنا بدلا من نحن، وهذا لي بدلا من لنا... إلخ، ليتنازل طوعا عن ما يملك».

وهنا يوضح الكتاب الفكرة المنفعية التي قامت عليها المستوطنات الأميركية الأولى عبر شيطنة الآخر ومنح المسوغات المدعومة دينيا وأخلاقيا ومؤسساتيا لإبادة هذا الآخر وجوديا وثقافيا من أجل السيطرة عليه.

لعل فهم التجربة الإنجليزية في الحرب والإبادة الثقافية ضد القوميات والشعوب المستهدفة تشرح سياستهم ضد الشعوب التي تثور ضدهم أو ضد الأنظمة السياسية الحليفة لهم، وخاصة النظام الخليفي، الذي تعرض لثورات وحركات شعبية مناهضة متتابة طوال أكثر من مائتين عام من غزو قبيلة العتوب للبحرين.

الحمرفي أمريكا الشمالية مصاديق مشابهة في البحرين، والتي يحكمها نظام قبلي عنصري تكفيري وإقصائي، وقد عمل على شيطنة السكان الأصليين من خلال تكفيرهم، واتهامهم بالعمالة للخارج، وتغيب اللهجة والثقافة المحلية للأغلبية في الإعلام، بل وتسخيفها، ومنع أي نوع من التعليم الديني للأغلبية السكانية في المدارس الرسمية، وسن القوانين والتشريعات التي تطبع الحياة العامة في البحرين بنسق واحد وطبيعة واحدة

فضلا عن ذلك، فإن سياسة التجنيس السياسي وتخريب الديمغرافية السكانية لبلد ما، وتغريبه عن لغته وثقافته هو مصلحة وسياسة غربية أمريكية وبريطانية بدرجة أولى، وهو الوجه الآخر للإبادة الثقافية ضد شعب البحرين الأصيل، وذلك من أجل السيطرة عليه، وضمان استمرار حكم النظام السياسي التابع للغرب، وضمان استمرار وتأمين المصالح الغربية في البحرين، وسائر منطقة الخليج.

إن مشروع إبادة السكان الأصليين في البحرين لم يعد مجرد "دعاية سياسية"، أو إشارة إلى مخاطر محتملة. بل هو مشروع جدي وقائم على الأرض، ومتواصل بمستويات ربما لا تخطر على البال. ومن الخطورة بمكان تجاهل هذا الأمر، أو التساهل في تداعياته وآثاره، وعدم الجدية العاجلة في إيجاد مشاريع إستراتيجية لمواجهة والتصدي له، لأن نتيجته في النهاية ستكون دماراً وتدميراً كاملاً، ليس للقيم والرموز المعنوية للمواطنين الأصليين، بل لوجودهم المادي والثقافي على حد سواء، وعلى أبعد مدى.